وزارة التعليـــــــم العـــــالي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي: قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

غرايبية خليدة

بن معيزة رقية

تحت إشراف الدكتورة.

بوزبدة نعيمة

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمني مما علمت رشدا"

صدق الله العظيم.

" اللهم أغنني بالعلم و زيني بالحلم
و أكرمني بالتقوى و جملني بالعافية ."

الشكر والعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى اللذين حملوا رسالة العلم والمعرفة.

و لا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير.

إلى الأستاذة المشرفة بوزبدة نعيمة على تولّيها الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ملاحظاتها القيّمة التي أضاءت أمامنا سبيل البحث، وجزاها الله عن ذلك كل خير، والذّي كان لنا الشّرف أن تكون مشرفة علينا .

كما لا يفوتنا في هذا المقام، إلّا أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الأساتذة الكرام بشكل عام.

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه، والى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء.

ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة .

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرًا.

إهداء

إلى من قال فيهم المولى تبارك وتعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى من كان دعائها سر نجاحي

إلى أغلى الحبايب أمي "نادية "

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير أبي "سلطان "

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخي وأختي "سيف " و "خلود "

وإلى جدتي وجدي "خضرا" و"الشريف" أطال الله في عمرهما

وإلى كل عائلتي الكريمة حفظها الله

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي من بعيد أو من قريب

"كما لا أنسى أيضا من ساعدنا في إنجاز هذا العمل "توفيق.

أهديهم هذا العمل

خليدة

إلى من قال فيهم المولى تبارك وتعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى من كان دعائها سر نجاحي

إلى أغلى الحبايب أمي رحمها الله

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير أبي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي و أخواتي

وإلى كل عائلتي الكريمة حفظها الله

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي من بعيد أو من قريب

".كما لا أنسى أيضا من ساعدنا في إنجاز هذا العمل "توفيق

أهديهم هذا العمل

رقية

الملخص

مع التغيرات العالمية والتطورات التكنولوجية ظهر شكل جديد للاقتصاد هوا لاقتصاد المعرفة الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم للقيمة المضافة وهذا لا يعني أن المعرفة لم تكن موجودة بل الجديد هو حجم تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان عموما، كما توصل الفكر الحديث أن الإنسان هو الذي يصنع التنمية وأهدافها وان التنمية المستدامة هدفها الأسمى ليس فقط الرفاه بل أيضا تطوير القدرات وتوسيع الخيارات في ظل وجود معرفة قوة للحفاظ على البيئة والموارد ومراعاة مصلحة الأجيال المستقبلية .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف لاقتصاد المعرفة إن يحقق لنا التنمية المستدامة وهي محاولة لقايس مدى تأثير هذين العنصرين على كافة نواحي الحياة ومدى مساهمتهما في تحقيق النتائج والأهداف المسطرة من قبل الدولة الطبقة لها وتبيان أهم التحديات والصعوبات التي تحول دون اكتمال أثرها الايجابي .

كما يركز البحث على أهم التوجهات والخطط التي وضعتها الدول سواء المتقدمة أو النامية منها نحو بناء اقتصاد معرفي لتحقيق التنمية المستدامة والتي تؤكد أنها بحاجة إلى التركيز على إنتاج المعرفة ومواكبة العلم والتوجه نحو الاقتصاد المعرفي لتحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : **اقتصاد المعرفة ، التنمية المستدامة ، المعرفة**

Résume

Résume:

Avec les changements mondiaux et les développements technologique une nouvelle forme d'économie a énergie qui est l économie de la connaissance réalise la plus grande partie de la valeur ajoutée et cela ne signifie pas que la connaissance n'existait pas auparavant mais le nouveaux est l ampleur de son impact sur la vie de l homme en général. C est lui qui fait le développement durable est son objectif ultime non seulement le bien être mais aussi le développement des capacités et l expansion des options a la lumière de solides connaissance pour préserver l environnement et les ressources et prendre en compte l'intérêt des générations futures

Cette étude vise à découvrir comment une économie de la connaissance peut atteindra le développement durable pour nous et elle tente de mesurer l ampleur de l impact de ces deux élément sur tous les aspects de vie et l'entendue de leur contribution.

Réalisation des résultats et des objectifs fixés par l état auquel ils sont appliques et de clarifier les défis et les difficultés les plus importants qui empêchent l achèvement de leur impact.

La recherche se concentre également sur les pays qu'ils soient développes ou en développement pour construire une économie de la connaissance pour parvenir au développement durable ce qui confirme qu'ils doivent se concentre sur la production de la connaissance pour parvenir au développement durable.

Mots clés : économie de la connaissance، Développement durable، savoir.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول :

رقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات الاقتصاد الفنلندي قبل وبعد الاندماج في اقتصاد المعرفة.	36
02	إنفاق فنلندا على البحث والتطوير مقارنة ببعض دول العالم.	39
03	ترتيب أفضل 10 دول في العالم في المجال التعليمي.	40
04	المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة .	41
05	المؤشرات الفرعية مقارنة بالمتوسط العالمي.	42
06	مقارنة بين دول العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.	44
07	الناتج المحلي الإجمالي في لكوريا الجنوبية من عام 2010الى عام 2018.	45
08	يوضح ترتيب كوريا الجنوبية في مجال: السيارات، سيارات النقل الخفيفة، الشاحنات و الحافلات بأنواعها الثلاثة: الصغيرة، العادية و الضخمة.	46
09	إنفاق الصين على البحث العلمي مقارنة ببعض دول العالم.	60
10	مساهمة الزراعة في الاقتصاد الماليزي.	64

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر و العرفان	
الملخص	
قائمة الجداول	
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة	
المطلب الأول: ماهية اقتصاد المعرفة	3
المطلب الثاني: مظاهر اقتصاد المعرفة	7
المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة و متطلباته	8
المبحث الثاني: أسس اقتصاد المعرفة	
المطلب الأول: عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة و دواعي الانتقال إليه	11
المطلب الثاني: مرتكزات اقتصاد المعرفة	12
المطلب الثالث: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة	13
المبحث الثالث: عموميات حول التنمية المستدامة	
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	15
المطلب الثاني: متطلبات التنمية المستدامة و أبعادها	17
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	19
المبحث الرابع: طبيعة العلاقة بين اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة	
المطلب الأول: علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية المستدامة	21
المطلب الثاني: سياسات تعزيز التنمية المستدامة	22

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة و اقتصاد المعرفة	**25**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: دراسة تقييمية لواقع اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة في بعض دول العالم	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: دراسة تجارب الدول المتقدمة في مجال اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة	
المطلب الأول: دراسة تجربة فنلندا في مجال اقتصاد المعرفة.	**36**
المطلب الثاني: دراسة تجربة كوريا الجنوبية في التنمية المستدامة	**42**
المطلب الثالث: نتائج تجارب فنلندا وكوريا الجنوبية في مجال اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة	**56**
المبحث الثاني : تجارب الدول الناشئة في مجال اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة.	
المطلب الأول: تجربة الصين في بناء اقتصاد المعرفة	**59**
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة	**62**
المطلب الثالث: نتائج تجربة الصين وماليزيا في مجال اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة	**74**
المبحث الثالث: تجربة الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة	
المطلب الأول: تجربة الجزائر في بناء اقتصاد المعرفة	**75**
المطلب الثاني: تجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة	**81**
المطلب الثالث: نتائج تجربة الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة	**86**
خلاصة الفصل	**87**
الخاتمة	**89**
قائمة المراجع	

مقدمة

مقدمة

شهدت نهاية القرن العشرين تطورات مذهلة حققت تغيرات بنيوية في مختلف مجالات الحياة سواء المجتمع أو السياسة أو الاقتصاد، حيث أصبحنا اليوم نسمي عصرنا بعصر المعلومات لان تكنولوجيا المعلومات وظهورها أدى إلى ظهور اقتصاد جديد يسمى بالاقتصاد المعرفي القائم علي أساس المعرفة و الذي يعتبر احد أهم المعايير الأساسية المحددة لتطور الدول وتقدمها، و أصبح يشكل قوة اقتصادية في عصرنا الحالي، كونه يتصف بانخفاض تكلفته الإنتاجية وتراكم أرباحه الهائلة مع مرور الوقت على عكس الأفرع الاقتصادية الأخرى التي قد تنخفض تكلفتها الإنتاجية بعد فترة من الزمن .

إن أهم ما ميز الاقتصاد المعرفي هو وجود المعرفة التي أدت إلى دخول العالم مرحلة جديدة من التطور الأمر الذي جعل دول العالم تقع تحت هاجس التنافس ولاسيما أن المصادر التقليدية للمنافسة لم تعد بالأهمية ذاتها، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو مصادر جديدة للمنافسة و التي لا ترتبط بكثافة رأس المال فحسب بل بامتلاك المعارف والمعلومات والتكنولوجيات والمهارات والتوجه إلى أساليب متطورة ترتكز علي الإبداع والابتكار والتجديد والمبادرة، ومع ظهور مصطلح التنمية المستدامة على الساحة الدولية والمحلية وجد في طريقه بروز العديد من المصطلحات المعاصرة مثل الإنتاج؛ المحاسبة؛ وغيرها .والتي كلها تعتمد علي المعرفة وتوظيفها في مختلف المجالات سواء الاجتماعية؛ الاقتصادية؛ السياسية وغيرها، لأنها تهدف للحد من الفقر وتحقق الرفاهية وتفسح المجال لحشد الدعم وهذا لتحقيق التنمية المستدامة هذا علي الصعيد الاجتماعي ، أما علي الصعيد الاقتصادي هو اقتحام مفهوم التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية من اجل ضمان بقائها في الأسواق الخارجية ، خاصة مع التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وخاصة مع ظهور اقتصاد المعرفة .

وعليه فان المعرفة انبثق عنها اقتصاد المعرفة الذي على أساسه تم بناء اقتصاديات قائمة والتي تحقق التنمية المستدامة في ظل تبلدل الموارد الفاعلة في النمو والتنمية .

انعكس تطبيق اقتصاد المعرفة على كل مظاهر التنمية الاقتصادية والسياسية، وأعطى الفرصة لتحقيق معدلات متزايدة وغير محدودة لمختلف هذه المظاهر ، وعليه يتمحور بحثنا حول الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

إن الإشكالية المطروحة تقتضي طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

. ما المقصود باقتصاد المعرفة ، وما هي التنمية المستدامة؟

. ما مستقبل التنمية المستدامة في ظل السياسات الراهنة وخاصة مع ارتباطها باقتصاد المعرفة؟

. ما هي الجهود المبذولة من طرف دول العالم في الالتحاق بركب الاقتصاد المعرفي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟

. ما هي الفرص المتاحة أمام دول العالم للاندماج في اقتصاد المعرفة العالمي لتحقيق التنمية المستدامة ، وما هي التحديات التي تواجهها؟

1. فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تقدم من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في التوصل إلى إجابات لها وتحقيق أهداف البحث يمكن وضع مجموعة من الفرضيات التالية:

- يؤدي الاقتصاد المبني على المعرفة إلى نمو اقتصادي والى زيادة مستدامة في الإنتاجية حيث تسجل الصناعات عالية التقنية والخدمات كثيفة المعرفة كالإعلانات ؛ التعليم ؛ والإعلام والاتصال أعلى معدلات النمو من حيث الإنتاج والعمالة؛
- تعكس مؤشرات قياس التنمية المستدامة واقع مدى إحراز الدولة لأهدافها التنموية من جهة، كما تعكس مدى عمق الأزمة البيئية وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة؛
- تساهم عملية نشر المعرفة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال إتاحة المعارف والمعلومات والبحوث والدراسات واتخاذ قرارات سليمة مبنية على استطلاع كامل لعناصر الموقف من سلبيات وايجابيات؛

2. أهمية الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية مسايرة التطورات العالمية وتحقيق كل من اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في كل دول العالم، كونها عنصران مهمان ينقل العبد من الفقر والجوع إلى أعلى مراتب الرفاهية والسعادة وبالتالي المجتمع هنا ينتقل من اقتصاد ضعيف وبسيط إلى اقتصاد ومجتمع قائم على إنتاج ونشر المعرفة واستيعاب الوسائل والطرق الجديدة للإنتاج وكل هذا يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة التي نسعى إلى الوصول إليها.

3. مبررات اختيار الدراسة: توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نجملها فيما يلي:

- القناعة الشخصية بأن قاطرة أي نهضة تنموية في أي بلد تبدأ بالبشر بوصفهم الوسيلة والهدف؛
- تقديم دراسة لواقع التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في مختلف دول العالم؛
- نقص الدراسات التي تناولت موضوع اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة.

4 . أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- البحث في سبل تحقيق التنمية المستدامة والاندماج في اقتصاد المعرفة؛
- الوقوف عند واقع التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول المقارنة؛
- تحديد التحديات التي تواجهها الدول العربية وخاصة الجزائر في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة.

5 . حدود الدراسة الزمنية:

بحكم طبيعة الموضوع، فقد ركزنا قدر المستطاع على الاعتماد على المعطيات الأكثر حداثة، لهذا سيتناول البحث في أغلبه الفترة (2000 2018)، غير أن ذلك لا يمنعنا من التطرق إلى فترات سابقة.

6 . المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع قد تم إتباع المنهج التاريخي، وذلك لمعرفة تطور المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من أجل وصف وتحليل المعطيات الجداول والمنحنيات التي سوف تقدم في هذه الدارسة .

7 . صعوبات البحث: لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة لإعداد هذا البحث، أهمها ما يلي:

- ندرة المراجع المتخصصة بموضوع البحث الكتب بدرجة أكبر خاصة التي تتناول موضوع التنمية المستدامة أو اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية ؛
- نقص الدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة في الدول العربية؛
- تضارب بعض الإحصائيات باختلاف مصادرها؛
- نقص البيانات والمعطيات حول مؤشرات اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة خاصة في الدول العربية ؛
- ظهور بعض الأوبئة وخاصة مرض كوفيد 19 والذي كان السبب الرئيسي في عرقلة بحثنا هذا بسبب توقف كافة الأنشطة في جميع المجالات .

وتبقى هذه الدراسة مساهمة متواضعة لنلفت نظر المسؤولين والباحثين في هذا المجال إلى أهمية تحقيق تنمية المستدامة في الدول العربية بصفة خاصة واندماجها في اقتصاد المعرفة، وتوظيف المقومات التي تتوفر عليها هذه الدول في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

8. الدراسات السابقة :

بحث ل " **سالمي جمال**" بعنوان " **أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، قدمت هذه الورقة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة بجامعة ورقلة سنة 2004 وخلص إلى ضرورة وضع إستراتيجية جزائرية واضحة للتنمية البشرية المستدامة قادرة على دمج البلاد في اقتصاد المعرفة أهم ملامحها: تثمين دور التعليم والاهتمام بالتعلم مدى الحياة، التخفيف من الفقر؛

2. رسالة ماجستير ل " **عبد الباقي محمد** " بعنوان " **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**"، قدمت سنة 2010/2009 بجامعة الجزائر ، حيث كانت اشكاليتها تتمثل في : **ما مدى مساهمة الجباية البيئية كآلية من الآليات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** ؟، وقد ركزت هذه الدراسة على التنمية المستدامة والتلوث البيئي وكيفية مساهمة الجباية البيئية في التخلص منه ، بالإضافة إلى التحديات والمعوقات التي يمكن أن تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر؛

3. مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة "ل **سحانين المليود** "من جامعة معسكر، **وداني الكبير**" من جامعة سيدي بلعباس، بعنوان " **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة** " تم نشره سنة **2017** ، وكانت إشكالية هذه الدراسة تتمثل في : **ما هو دور اقتصاد المعرفة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة** " حيث تتجلى أهمية الدراسة في كون أن اقتصاد المعرفة أصبح يشمل جميع جوانب الحياة ، ولا يمكن أن نستغني عنه لان العالم أصبح مدمنا على تداول المعلومات واستخدام التقنيات المرتبطة بها، والتي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة؛

4 . رسالة ماجستير" **خالد ياسين الشيخ** " بعنوان "**الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** " جامعة دمشق، للسنة **2016/2015**، من نتائج هذه الدراسة أنها دعت جميع الدول العربية للاستفادة من تجارب الدول التي طبقت اقتصاد المعرفة كونه يساهم في تحقيق التنمية والازدهار الدائم لشعوبها مما ينعكس إيجابا في نشر المعرفة الدائمة في مناحي الحياة كافة .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في كو نها تربط بين مفهومين جديدين فرضتهما التطورات العالمية الحاصلة وهما : التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة، وأساس هذا الربط هو مدى حاجة الدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة إلى تخطي النموذج التنموي السائد حاليا، والوقوف عند التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق ذلك.

10 . خطة الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانبها اعتمدنا على الخطة الآتية والمكونة من فصلين أساسيين، تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة تتضمن تلخيصا عاما اختبارا للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ، ثم عرضا للنتائج التي توصلنا إليها، وتقديم بعض التوصيات التي نرى بأنها ضرورية بناءا على النتائج المستخلصة ، وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطة الآتية :

الفصل الأول: اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة: نحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بكل المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة ومحاولة تحديد العلاقة بينهما.

الفصل الثاني :تجارب بعض دول العالم للالتحاق بركب التنمية المستدامة وبناء اقتصاد المعرفة :نحاول من خلال هذا الفصل عرض بعض التجارب الرائدة في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لاقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة

تمهيد

في ظل التغيرات الجديدة التي شهدها العالم في شتى المجالات، وما أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع وواسع النطاق ، أصبحت فيه القدرة على الإنتاج والتقدم تعتمد على القدرة على الإبداع والابتكار، وتحويل المعلومات إلى معرفة، ثم تحويل هذه المعرفة إلى منتج جديد متميز، حتى أصبح يطلق على هذا العصر عصر المعرفة. هذا الدور الذي أصبحت تلعبه المعرفة في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها من خلال الإسهام في تحسين الأداء؛ ورفع الإنتاجية؛ وتخفيض كلفة الإنتاج؛ أدى إلى ظهور اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة ، الذي اخذ يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وبدأت خصائصه تتجذر، ومبادئه تتوسع في مواجهة مختلف السياسات الإستراتيجية التي تتبعها الدول لدعم اقتصادها، وذلك من خلال الاستفادة من ثمار هذا المجتمع ومن ثمة توظيف المكتسبات لتحقيق التنمية المستدامة بهدف الوصول إلى مستقبل امن يلبي كافة الرغبات والاحتياجات.

وسنتعرف في هذا الفصل على:

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني: أسس اقتصاد المعرفة

المبحث الثالث: عموميات حول التنمية المستدامة

المبحث الرابع: طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي لاقتصاد المعرفة

أصبحت المعرفة المحرك الأساسي للإنتاجية والتنمية الاقتصادية لذا فان لفهم ديناميكية عناصر المعرفة وعلاقاتها المتشابكة مع الاقتصاد هي المدخل الأساسي لتحديد ماهية اقتصاد المعرفة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المدخل.

المطلب الأول :ماهية اقتصاد المعرفة

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كون هذا المصطلح جديد ظهر مع ظهور مجموعة من التطورات أهمها الثورة الصناعية وثورة تكنولوجيا المعلومات ،لفهم هذا الاقتصاد الجديد الذي ظهر لابد من التطرق إلى نشأته وكيف ظهر هذا الاقتصاد والعناصر التي أدت لظهوره.

1 -**نشأة اقتصاد المعرفة**: مر اقتصاد المعرفة بثلاثة مراحل [1] وهي التي ميزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحا بتسمية التحولات الثلاثة "من المجتمع الزراعي وصولا إلى المجتمع المعرفي وهذه المراحل هي:

التحول الأول: المجتمع الزراعي أو اقتصاد الطبيعة

قد يشكل وصف المرحلة التي اعتمد فيها الإنسان بشكل أساسي على الطبيعة بالتحول الأول، باعتبار أن الإنسان ومنذ نزوله على الأرض كان يعتمد على الطبيعة ومواردها بشكل تلقائي، وبذلك فليست مرحلة المجتمع الزراعي من هذه الزاوية تحولا، بل هي امتداد طبيعي ونتاج فكري للسلوك البشري. وعندما بدأت تتجلى ملامح تكتلات بشرية منظمة تعتمد على النشاط الزراعة كأساس لتوفير ما تحتاج إليه ليسد ضرورياتها من الحاجيات اليومية من خلال دورة نشاط اقتصادي زراعي منظمة، باعتبار تلك مرحلة الثورة الزراعية التي أنجبت مجتمعها الزراعي بوصفه التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة. وهكذا أصبحت المجتمعات البشرية في وضع يمهد لحدوث تحول عميق أخر ينتقل بها بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية.

التحول الثاني: المجتمع الصناعي أو اقتصاد الآلة

تجمع الكثير من الدراسات التاريخية إن عملية الانتقال ع بر التحولين الأول والثاني من "الزراعة إلى الصناعة " كان نتاجا طبيعيا لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول:

- تضخم عدد السكان في المناطق الأهلة؛
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش؛
- التمايز الشديد لمناطق الأهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة؛

[1] . مراد علة (2014):**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية** ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة / الجزائر ، ص2.

- تعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يحس بها من قبل.

فكان ضروريا على سكان تلك الحقبات من الزمن اللجوء إلى ما يمكن أن يصطلح عليه بعملية التصنيع بدل عمليات الزراعة والصيد، ولن يكون استعمال مصطلح التصنيع نافذ المعنى إن لم نقرنه بمفهوم الآلة، فالآلة أساس المصنع والمصنع عمود الصناعة، والصناعة تحدد معدلات ومستويات التصنيع ، والتصنيع أنجب مجتمعه الصناعي الذي يحتوي بين طياته اقتصاده الميكانيكي .

التحول الثالث : المجتمع المعرفي واقتصاد المعرفة:[1]

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء ، فبمجرد وصفها حربا فقد تسببت في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم ، واقتصاديا وبعد النظر إليها كقدر قدر على البشرية أصبح ينظر إليها الكثير من المختصين على أساس أنها نقطة التحول الثالث ، والذي تمثل في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية . ومن ما يميز هذا التحول عما سبقه ما يلي:

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة (قوة منتجة)؛
- تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه علة ارض الواقع، ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة العامة للناس يحتاج إلى سينين طويلة من الزمن، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض السنوات، فالدارة المتكاملة لم تحتاج سوى لثلاثة سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس؛
- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين 18 و19 إلى مرحلة الإنتاج الجماعي المؤسساتي خلال القرن أل 20، بمعنى انه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول الثالث فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية هي الرائد في إنتاج الصناعات الإبتكارية والتكنولوجية؛
- طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج، فخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة، وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات إلى آلات ضخمة تعمل بمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبخار، وبظهور الثورة المعرفية طورت تلك الآلات وأدخلت ما يدعى بالعقول الالكترونية ضمن نظام التشغيل، فأصبح نظام تشغليها أوتوماتيكيا دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة.

[1] . مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص3

2. مفهوم المعرفة:

هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم. نتلقى معلومات ونخرجها بما تدركه حواسنا، والمعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية. [1]

وعادة ما تتوافر المعرفة بهاتين هما: معرفة صريحة، ومعرفة ضمنية.

فالمعرفة الصريحة معرفة واضحة مسجلة ومدونة يسهل نقلها والمشاركة فيها ومن أمثلتها بالنسبة للمنظمات مواصفات منتوج معين؛ أو صيغة علمية؛ أو برنامج حاسوب؛ أما بالنسبة للمجتمعات فالمعرفة الواضحة تتمثل في القوانين والتعليمات، وما إلى ذلك.

أما المعرفة الضمنية هي معرفة شخصية إلى حد بعيد، وهناك صعوبات بالغة في تحديد معالمها والتعرف عليها لذلك فمن الصعب تناقلها والمشاركة فيها، ومحلها العقل البشري، وتتمثل في الخبرات والمواهب والقدرات البشرية. [2]

وتعد المعرفة **knowledge** احد عوامل الإنتاج الحديثة المهمة لإنشاء الثروة في الاقتصاد الحديث بعد أن كان الاقتصاد التقليدي يعتمد في تحليله بتكوين الثروة على عوامل الإنتاج في العملية الرئيسية "الأرض والعمل ورأس المال ". والمعرفة هي رأس المال القائم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل ، أي أنها في الاقتصاد الحديث العامل المهم في إنتاج الثروة.

3. مفهوم اقتصاد المعرفة :

اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، وعليه فان المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية مثلما في التسويق ، وان النمو يزداد بزيادة هذا المكون . كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، بوصفها المنصة الأساسية التي ينطلق منها. [3]

ويعرفه سالمي جمال : بأنه نمط اقتصادي جديد متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنيت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة الالكترونية ، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. [4]

وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على انه : الاقتصاد الذي فيه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة التي هي المحرك الأساسي لعملية النمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات. [1]

---

[1]- عدنان داود وهدى الزوير : **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية** ، دار أجرير للنشر والتوزيع ، ص 60

[2] . عيسى خليفي ،كمل منصور (2005) : **البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي الواقع والأفاق** ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية والتيسر ، جامعة بسكرة ، الجزار ، نوفمبر ، ص 466

[3]. عدنان داود وهدى الزوير ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[4] . رمضاني محمد (2016) ، دراسة حالة بنك التنمية المحلية ، مستغانم ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، ص 4

ويعرفه البنك الدولي بأنه : الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من اجل تلبية احتياجات خاصة. [2]

مما سبق يتضح لنا أن اقتصاد المعرفة هو : ذلك الاقتصاد الذي يقدم مفاهيم جديدة عن المعرفة والتي تعتبر فيه جزء مهم لتعظيم القيمة المضافة ، إضافة إلى استخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لكونها نقطة البداية له ، أي أن المعرفة هي الأساس في عملية الإنتاج والمعلومات والتكنولوجيا هي الطريقة التي من خلالها سيتم تحديد أساليب الإنتاج ومجالاتها .

4. خصائص اقتصاد المعرفة : يتميز اقتصاد المعرفة بعدد من المميزات والخصائص نذكر منها:[3]

- المورد الأساسي ورأس المال في اقتصاد المعرفة هو المعرفة التي تشكل أهم مصادر الثروة والسلطة؛
- العالمية: يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح ، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي؛
- التنوع: يوفر طيف هائلا وكثيفا من المنتجات المتنوعة التي تلبي مختلف الحاجيات والرغبات للأفراد والشركات؛
- الانفتاح: أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمرا طبيعيا ومطلوبا ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود العقلية المركزية؛
- نموذج جديد للإدارة يستند إلى منظور متكامل من المعرفة ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية، يتجاوز المدى القصير والأهداف الخاصة بالشركة فقط. [4]

5. فروع الاقتصاد المعرفي : إن قدوم القرن الواحد والعشرين زاد في تعميق وتجذر فكرة الاقتصاد المعرفي من خلال تبني المعر فة كمنطلق أساسي في النشاط الاقتصادي وظهرت من خلاله أربعة تفرعات أساسية لاقتصاد المعرفة وهي:[5]

- الاقتصاد الرقمي: ويقصد به التفاعل والتكامل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بما يحقق الشفافية والفورية، والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة لفترة ما.
- الملكية الفكرية: وهي الملكية التي لا تشمل فقط براءات الاختراع وحقوق النسخ ولكنها تضم مجلا واسعا من العلامات التجارية والعلامات المسجلة والإعلان، ويمكن تقسيم الملكية الفكرية إلى ثلاثة أقسام:

---

[1]. l économie du savoir : tendances et implication organisation de coopération et de développement économique ، paris - 1996 p7

[2]. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، صدرت عن كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد26 ، حزيران ، سنة 2017، ص 3

[3]. http://www.facebook.com/maharat/posts/205173366547203.consulter le 19/02/2020.a 14:13 .

[4]. محمد انس أبو الشامات ، محمد جملي عمر ، سنة (2012) ،مذكرة دكتوراه ،كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ص 598

[5]. معمر بوطالبي ، (2010) **التنمية البشرية كسبيل لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، ص ص 72، 73

- الملكية الأدبية والفنية؛
- الملكية الصناعية؛
- العلامة التجارية.
- وسائل الإعلام والاتصال والإعلان والترويج والترفيه: إن ظهور التكنولوجيا الجديدة في الاقتصاد المعرفي سهل من انتشار وسائل الإعلام والاتصالات وتطورها على مر الوقت، وتلعب دورا بارزا في الترويج والدعاية وتعد استثمارا ناجحا لصاحبها .
- التكنولوجيا الحيوية والمواد الصيدلانية : يعد هذا القطاع من اكبر القطاعات وأكثرها نموا في الاقتصاد الحديث حيث تصل تكلفته إلى ملايير الدولارات ولعل ابرز مثال على ذلك ما حققته مؤسسات تصنيع الأدوية اثر انتشار الأوبئة المزعومة مثل أنفلونزا الخنازير والطيور.[1]

المطلب الثاني: مظاهر اقتصاد المعرفة

نجم عن تطور اقتصاد المعرفة ظهور العديد من المفاهيم المختلفة تتعدد بتعدد مجالات الاقتصاد و لكننا في دراستنا اقتصرنا على التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية باعتبارهما مرتبطان بشكل أو بأخر بالخدمات البنكية الالكترونية وتتمثل هذه المظاهر في:

- **التجارة الالكترونية:** يدل مصطلح التجارة الالكترونية عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنظمات، معتمدة على المعالجة والنقل الالكتروني للصور والنصوص والأصوات، ويدل كذلك على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الالكتروني للمعلومة التجارية في المؤسسات والإجراءات التي تسهل وتحيط بالنشاطات التجارية كتسيير المنظمات والمفاوضات التجارية والعقود والأطر القانونية والتنظيمات، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية كأمثلة بسيطة (تعريف oced بتصرف).[2]

وللتجارة الالكترونية العديد من الفوائد أهمها:

- **تكلفة اقل:** إن إجراء الأعمال التجارية عبر الانترنيت يتم بتكلفة اقل بكثير من إجرائها بالطريقة التقليدية؛
- **اقتصادية** : لا تتطلب استثمار محلات أو تامين أو استثمارات في البنية التحتية وكل ما هو مطلوب هو فكرة معينة ومنتج أو خدمة؛

[1] . محمد رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص 6

[2] . بختي إبراهيم، (2008)، **التجارة الالكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، سنة ص40

- **عائدات اكبر**: التجارة الالكترونية تزيد من العائدات المالية للشركة لأنها توفر الوقت والتكلفة والجهد في إدارة الحركات والعمليات اليومية والتي تحتاج إلى موظفين أكثر وإدارة، وكل هذه تتم في التجارة الالكترونية بشكل تلقائي؛
- **خدمة أفضل للزبون** : التجارة الالكترونية حسنت كثيرا في خدمة الزبون والمعتمدة على وسائل عديدة تتمثل في الموقع والبريد الالكتروني وغيرها.
- **الحكومة الالكترونية**: وتعرف على أنها عملية تحويل العمليات والأنشطة الحكومية إلى شكل الكتروني يمكن من تقديم الخدمة للمواطن وقطاع الأعمال عن بعد باستخدام وسائل وشبكات الاتصال الحديثة كالانترنيت والهواتف وغيرها مما يكفل فعالية الخدمة وسرعتها

وللحكومة الالكترونية مجموعة من الأهداف :

- تقديم الخدمات بالشكل والأسلوب المناسبين وبالسرعة والكفاءة المطلوبة مع تطوير أفضل الطرق لمشاركتهم في العملية التنفيذية؛
- زيادة إنتاجية وفاعلية الأجهزة الحكومية وقوة النظام القانوني؛
- استخدام الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة قدرة الحكومة على توفير المعلومات والخدمات بسهولة ويسر .

المطلب الثالث : مؤشرات اقتصاد المعرفة ومتطلباته:

يقوم اقتصاد المعرفة علي مجموعة من المؤشرات والمتطلبات وسوف نتطرق إليها في هذا المطلب:

1. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

تتمثل أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة فيما يلي:

1. النشر العلمي: تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب فضلا عن أنها تكشف عن سعي الباحثين من اجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى لما تعكسه هذه المنشورات من معالجة العديد من المشكلات والمسائل العالقة، وكذلك إيجاد طرائق جديدة تساعد في تخطي العديد من الصعوبات، ولهذا المؤشر أهمية كبيرة وداعمة للاقتصاد المعرفي

من حيث أن زيادة الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على قدرة استيعاب العاملين في هذا المجال، إضافة إلى الدور الذي تلعبه من خلال نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الحياة الأخرى. [1]

2. براءات الاختراع : تعد براءة الاختراع حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة.

وبراءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق احد الشركات أو احد الأفراد للحصول على حقوق النشر لأنشطة الإنتاج والخدمات المبنية على مفهوم ابتكاري، وحصيلة البراءات التي يولدها نظام وطني للعلم والتكنولوجيا تشكل مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية ويستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالنسبة إلى بلدان أخرى. [2]

3. إعداد العاملين في إنتاج المعرفة والعاملين في البحث والتطوير : إن أهمية المتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاديات المعرفة أمر يقر به الجميع ، إلا أن المؤشرات معروفة جدا لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك الأمر يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ، فالحقيقة التي يجب أن لا تخفى على احد هي أن في الموارد البشرية وخصوصا في وقتنا الحالي استثمار عالي العوائد إذا ما قورن بآي من المجالات الأخرى في المجتمع ، ولهذا تعد هذه المؤشرات مهمة جدا، ثم إن لمؤشرات الموارد البشرية مصادر رئيسية على قدر كبير من الأهمية وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري .

إن الاقتصاد الجديد يتطلب التركيز في التعليم والتدريب على الصناعات المعرفية والخدمات الجديدة، وكذلك يسمح مؤشر التعليم والتدريب المستمر بتقديم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري والذي يعرفه بأنه المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية، أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل فيها [3].

4. الإنفاق على البحث والتطوير: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وهذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحليلي ديناميكي لتمويل البحث التطوير لتشمل الإنفاق الحكومي الذي يضم الإنفاق في الوكالات والمكاتب التي تقد سلعا وخدمات عامة وكذلك في الكيانات التي تشرف على السياسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية للبلد أو المجتمع المعني بالأمر ويتميز هذا الإنفاق عن غيره بأنه يأتي من المؤسسات إلي لا تتوخى الربح من المشاريع التي تمولها وتديرها في الوقت نفسه .

---

[1] . نادية صالح الليثي، (2006)، **الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو الاقتصادي في دول مختارة** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة ولاقتصاد ، جامعة كربلاء ، سنة ص 24

[2]- عدنان العذري وهدى الزوير ، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التمنية البشرية ، ص 90 الموقع الالكتروني www.djareer.com

[3]. نادية صالح اليثي ، مرجع سبق ذكره ، ص30

5. مؤسسات البحث والتطوير: يعتبر البحث والتطوير النشاط الأساسي للدول في تحقيق التنمية والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي ، كما أن الاستثمار في ميدان البحوث الأساسية والتطبيقية، سواء تمت في الجامعات أم في مراكز البحث المتخصصة أم في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تجد ما يسوغها في العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين الوطني والمؤسسي ، ويقوم العنصر البشري المؤهل بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها بما يكفل تحقيق التمنية الاقتصادية ولاجتماعية الشاملة.[1]

2. متطلبات اقتصاد المعرفة : لإقامة اقتصاد جديد يجب توفر الشروط التالية:

أولا: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتدءا من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم الجامعي، مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي.

ثانيا: وارتباطا بما سبق العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، كونها أصبحت أهم عنصر في عناصر الإنتاج.

ثالثا : إدراك المستثمرين والشركات بأهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ إن الشركات العالمية الكبرى تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزء مهما من استثماراتها للبحث والتطوير والابتكار.[2]

المبحث الثاني: أسس اقتصاد المعرفة

يتجه العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير ، والذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع الهامة جداً، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو اقتصاد المعرفة، وتأخذ مسألة بعداً أكبر من السابق إذ أصبحت مرتبطة بالاقتصاد والتنمية أكثر من أي وقت مضى، حيث أن الدخول في والاندماج في الاقتصاد المعرفي يقدم فرصاً اقتصادية هامة للعالم بصفة عامة و للوطن العربي بصفة خاصة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على أهم السبل التي أدت إلى الاندماج في الاقتصاد المعرفي.

[1] . محمد خضري ، سنة (2005): **اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصاديات العربية** ، بحث مقدم لجامعة الزيتونة الأردنية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ، اقتصاد التنمية والحركة الاقتصادية 27-28، افريل ، ص7

[2] . خليل حسن الزركاني ، **الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري** ، جامعة بغداد ، ص 09

المطلب الأول: عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة ودواعي الانتقال

1. عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة : يتطلب الاندماج في الاقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما إقامة بنية تحتية تكنولوجية متطورة والاستثمار في الرأس المال الفكري.

1. تكنولوجيا الإعلام والاتصال: إن تشييد بنية تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي، فهذه التكنولوجيا لها دور أساسي في عملية تسريع وتجديد دورة العمل والإنتاج، فقد غيرت ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال طريقة التفكير والعمل وساهمت في تحسين ظروف الحياة وخاصة الاقتصادية منها .[1]

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم وبطريقة فعالة في ردم الفجوات بين البلدان النامية والمتقدمة مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن حيث بدأت البلدان النامية باستخدام هذه التكنولوجيا منذ مطلع الثمانينات من القرن بغرض التحول إلى اقتصاد المعرفة، [2] إلا أن هذا الاستخدام لن يكتمل إلا بإنشاء مراكز للبحث والتطوير لدفع عجلة التنمية التكنولوجية، كما ينبغي أيضا تعزيز استعمال هذه التكنولوجيا في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

2. رأس المال الفكري: إن الاستثمار في رأس المال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها، فالرأس المال البشري يشير إلى مجموعة المعارف والمهارات وكل القرارات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل داخل المؤسسة.
والرأس المال الفكري، حسب توماس ستيوارت هو المواهب والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات والخبرات التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة. [3]وقد بدا الاهتمام بهذا النوع من الأصول منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المؤسسات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط، ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تملكه المؤسسة.

ويتكون الرأس المال الكري من عدد من المكونات الغير المادية وهي :

- **أصول بشرية**: وهي المعرفة والمهارات والخبرات؛
- **الأصول الفكرية**: وهي المعلومات والمذكرات المكتوبة والمنشورات؛

[1]- احمد امجدل وهواري معراج ، (2005): **اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد** ، مجلة الدراسات ، العدد 03، جامعة الاغواطّ ، الجزائر ، ديسمبر ، ص ص 202،203

[2] . نفس المرجع ، ص 203

[3] . توماس ستيلوارت ، ترجمة : علا احمد صلاح (2004): **ثورة المعرفة : رأس المال الفكري** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر الجديدة ، ص 31

- **الملكية الفكرية:** وتشمل براءات الاختراع وحقوق الطبعة والعلامات التجارية؛
- **الأصول الهيكلية** : وتتمثل في الثقافة والنماذج التنظيمية والإجراءات وقنوات التوزيع؛
- **رأس مال العلاقات:** وهو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بعملائها وموردیها.

ويشير الرأس المال الفكري إلى المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح ، ولكي يتم الاستفادة القصوى منه فانه لابد من إدارته بفعالية. مما يعني أن الإدارة الفعالة لرأس المال الفكري هي الوجه الجديد لاقتصاد المعرفة ومن ثم خلق مجتمع المعرفة الذي ينمو في كنف عصر المعلومات ... عصر المعرفة.

2. دواعي الانتقال إلى اقتصاد المعرفة:

إن اقتصاد المعرفة مقترن بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وهو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته هي السكك الحديدية والسيارات والبريد التقليدي، فان الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريعة، ووسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني حيث أن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يصنع تحديا أمام إدارة المؤسسات الأعمال، ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية إدارة الندرة في الأموال من معدات، يد عاملة، والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظل اقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدي إلى إدارة الوفرة حيث تحول الاهتمام إلى خلق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام ، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي والأكثر أهمية في المؤسسات. ومما زاد من مبررات التحول إلى اقتصاد المعرفة وزيادة أهميتها هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطور ، إضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حاليا في مختلف المجالات العلمية والتقنية[1] .

المطلب الثاني: مرتكزات اقتصاد المعرفة

من أهم مرتكزات نظام الاقتصاد المعرفي ما يلي :

- **ملكية المعرفة:** أي إعطاء هذه الحقوق لأي معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها دون غيره من الناس، وذلك لتوفير الحافز بدل الجهد. ومن هذه الحقوق براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع، وتمكن هذه في الصراع في الفرز بين مبدأ الملكية وبين مبدأ نشر المعرفة باعتبارها حقا لكل الأفراد؛
- **الأسواق المالية** : يعد النظام المالي بمؤسساته الرئيسية وقواعد المنظمة للعمل به بمثابة العقل المدير، الذي يدير اقتصاد المعرفة لما له من معلومات قادرة على تخصيص الموارد النادرة من اجل أفضل استخدام إنتاجي؛

[1]. نجم عبود نجم ، (2005): **إدارة المعرفة ، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ص221

- **تدريب عمال المعرفة:** لكي يتم نقل القوى العاملة من الصناعات المتغيرة إلى الصناعات النامية (الواعدة) يجب أن تتمتع أسواق العمل بالمرونة الكافية وهذا يتطلب توفير المعلومات حول أسواق العمالة زيادة على التدابير اللازمة لإعادة تدريب العمالة من اجل إكسابها المهارات اللازمة للوظائف الجديدة ومراعاة الظروف التي لاستطيع التوافق مع متطلبات الوظيفة الجديدة من خلال ما يعرف بشبكات الحماية الاجتماعية التي تتمثل في وضع حدود دنيا للدخول وتوفير عدد من الخدمات الاجتماعية لهذه العمالة وأسرها؛ [1]
- **إرضاء الزبائن:** إن التنافس العالمي والشبكات العنكبوتية وتحرير التجارة وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، كلها عوامل وضعت في أيدي المستهلكين، بعد أن كان قطاع الأعمال هم أصحاب القرار أصبح المستهلكون أصحاب القرار والرأي، وأصبح قطاع الأعمال مطلبا بأكثر من مجرد ابتكار منتجات جديدة أو إضافة ميزات جديدة لإرضاء الزبائن وهذا يتطلب معرفة دقيقة بكل مستهلك وبكل أساليب الحفاظ على قيادة منافسة.
- **الحاجة للتعليم وظاهرة التوظيف:** يشهد القرن الحادي والعشرون ازدياد عدد المتعلمين ، ففي عصر المعرفة ستكون الحاجة للتربية والتعليم المستمرين كونها متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد في البقاء في الوظيفة ، وسيكون التعليم متطلبات أساسيا ومستمرا أثناء حياة الإنسان العلمية وأصبحت التربية والتكوين المستمر الشرطان الأساسيان لبلورة البنية الثقافية ونجاحها داخل أي مجتمع بغض النظر عن الضرورة الاقتصادية ، وسينتهي استمرار اعمل الفرد في عمل واحد طيلة حياته العملية بل سنجد كثيرا منهم سيضطرون لتغيير وظائفهم بشكل مستمر كل ثلاث أو خمس سنوات ، إذ أن العمل المؤقت أصبح في لكثير من الدول هو المهيمن في سوق الشغل ، وخرج عن بعض الضوابط المتفق عليها لاسيما في دول العالم الثالث المحتاجة أكثر إلى الاستثمارات. [2]

المطلب الثالث: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة :

توجد العديد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي[3]:

- **العولمة** : حيث أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية ؛

[1] . ربحي مصطفى عليان ، 2014: **اقتصاد المعرفة** ، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ص 14

[2] . عبد الرحمان الهاشمي ، فائزة محمد العزاوي ، (2010) **المنهج والاقتصاد المعرفي** ، ط1، 2007 ، ط2، ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ص، ص، 33-34

- **ثورة المعلومات** : أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف، فنحو أكثر من 70بالمئة من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معلومات .
- **انتشار الشبكات** : شبكات الحاسوب والربط بين التطورات كالانترنيت ، وجعل العالم بمثابة قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى ، وكنتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة ، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الالكترونية ، وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي ، وقد ساهمت هذه القوى في توسيع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:
- تحرير السياسات وتلاشي الحدود بين البلدان ، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة ؛
- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأحسن اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافيا ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة؛
- المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف؛[1]

ومن ثم فان هذا العالم الاقتصادي الجديد يتميز بتفاعل ثلاث قوى تؤدي إلى تغير مجمل قواعد النشاط الاقتصادي وهي:

الأولى : قوى العولمة سواء في مجال التبادل السلعي أو الموارد المالية أو غيرها؛

الثانية : كثافة قوى المعرفة والمعلومات أصبح حوالي 70 بالمائة من القوى العاملة في الدول المتقدمة تعمل في مجالات المعلومات وما يرتبط بها، وبالمقابل فان عمال المصانع بدورهم أصبحوا يستخدمون قواهم الذهنية في العمل بأكثر من استخدامهم لقواهم العضلية أو البدنية؛

الثالثة : الشبكة والاتصالات كشبكة الانترنيت التي تكاد تجعل العالم اقرب فعليا إلى مفهوم القرية الكونية ، ويصف "ولتر رستون" رأس المال الذهني الذي يميز اقتصاد المعلومات بأنه قد أصبح أهم نسبيا من رأس المال المادي حيث المعلومات والمعرفة، وحيث السوق العالمية التي تعززها البنية التحتية الالكترونية.[2]

المبحث الثالث : عموميات حول التنمية المستدامة

[1] . مراد علة ، (2014): **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة** ، دراسة نظرية تحليلية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة الجلفة، الجزائر mourad805@gmail.com

[2] . ولتر رستون ، ترجمة سمير عزت وجورج خوري ، (مراجعة إبراهيم أبو عرقوب 1994): **كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا** ، دار للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن، ص ص 09-12

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي طورت الفكر التنموي حيث تم دمج بعد ثالث هو أخد بعين الاعتبار خلال العملية التنموية وذلك من أجل حث المجتمع الدولي على ضرورة حماية البيئة و المحافظة على الثروات الطبيعية من أجل الأجيال القادمة من خلال زيادة الوعي بالمشاكل البيئية و خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة لكن قبل ذلك سنستعرض التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة ومن تم سوف يتم التعريج على بقية العناصر الخاصة بها .

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

1. المسار التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة: [1]

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقرير اللجنة العليا للبيئة والتنمية الذي كان هدفه الأساسي تحديد استراتجيات وتدابير للحد من اثأر تدهور البيئة والقضاء على التلوث ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئيا ، وعلى الرغم من الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا انه يمكن القول أن لها تاريخا مشتقا من مجموعة من الأفكار الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية وان لمفهوم التنمية المستدامة أصولا تاريخية مرت بمجموعة من المراحل ومن بينها :

المرحلة الأولى : في هذه المرحلة حصلت دراسة التناقض المتولد عن التراكم في الثروات وكذلك ضرورة إدخال التكلفة الاجتماعية لنشاط المشروع في حساباته الاقتصادية؛

المرحلة الثانية: تركز على أهم ما يحدث من عملية إفساد بيئي وتبذير في استخدام الموارد الطبيعية؛

المرحلة الثالثة : هذه المرحلة من مراحل التنمية المستدامة التي تحظى باهتمام المؤسسات الدولية والمنظمات التي يهمها الأمر؛

المرحلة الرابعة : تهتم بالتقارب بين إشكاليتي النمو والبيئة لان البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية المستدامة فكانت كما يلي :

- **في سنة 1968**: نادي روما تبنى أول فكرة للظهور بالاهتمام بالتنمية المستدامة وعمل النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة ؛
- **في سنة 1972**: نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2015 ومن أهم نتائجه انه سيحدث عدم توازن خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية؛

[1]- هاشم مرزوق علي ألشمري ، إبراهيم كاطع الجوراني (2016): **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** ، ط1، 2016، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، ، ص ص 47، 49

- **في سنة 1972**: قمة الأمم المتحدة في قامت بمشاركة تم من خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية وطالبت الدول النامية بان توفر لها الأولوية في التنمية إذا ارادو تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة مابين الدول الغنية والفقيرة ؛
- **في سنة 1982**: وضع برنامج الأمم المتحدة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم وفي نفس العام أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والهدف منه تقويم وتوجيه أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطوط التنموية؛
- **في سنة 1987**: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك حيث اظهر التقرير تفصيلا كاملا عن التنمية المستدامة ، وكذا التقرير انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي؛
- **في سنة 1992**: انعقدت قمة البرازيل وعرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وخصص المؤتمر إستراتيجية وتدابير تحد من الضر البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار ، خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الواحد والعشرين؛
- **في سنة 1997**: اقر مؤتمر كيوتو الذي عقد في اليابان الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقات المتجددة والمستدامة؛
- **سنة 2002**: عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة .

2. الإطار النظري للتنمية المستدامة :

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، ويعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى رئيسة وزراء النرويج للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية .

2-1: مفهوم التنمية المستدامة : تعرف على أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن

الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[1]

. وفي تعريف أخر : التنمية المستدامة هي مصطلح أممي صادر عن الأمم المتحدة ، يهدف لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية ، وتجويد التعاطي الاقتصادي –الاجتماعي معها ، شرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها. [2]

. وتعرف أيضا بأنها : تلك التنمية التي تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

ومما سبق يتضح لنا أن التنمية المستدامة : تنمية تسعى لتحقيق نوعية لحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بهدف حماية البيئة والوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي لتحقيق الأرباح والعدالة الاجتماعية ومحاربة كافة الآفات الاجتماعية هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على تحقيق المطالب السابقة دون المساس بثروة الأجيال القادمة.

2-2 : خصائص التنمية المستدامة:[4]

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الأخر ، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن هذه التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- ضمان نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين الظروف اقتصاديا واجتماعيا، عن طريق التركيز على الجوانب على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل الحياة في عادل ومقبول؛
- عزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة ، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها ، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال إشراكهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

---

[1] . زاوية رشيدة : **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر** ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد : 20، العدد: 01 ، السنة 2019، رقم العدد التسلسلي 30، جامعة غرداية ، تاريخ النشر 2019/11/01

[2]. احمد ذكر الله ، التنمية المستدامة ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، دبلوم العلوم السياسية ، أكاديمية العلاقات الدولية ، أبرا

[3] . نوراوي علاوة ، على العرنان عماد ، (2014): **قطاع التعليم وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20اوت1955سكيكدة ، ص 10

[4]. هاشم مرزوق ، إبراهيم كاطع الجوراني ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 [4]

المطلب الثاني : متطلبات التنمية المستدامة وأبعادها

للتنمية المستدامة متطلبات عديدة يمكن عرض أهمها كما يلي :

1. متطلبات التنمية المستدامة : يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي:[1]

. الاقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية : حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية ؛

. سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك : التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية وأولوياتها ؛

. **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع**: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الماركات المحلية؛

. **التنمية الاقتصادية الرشيدة**: تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة؛

. الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة : وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع المعرفة وان إصلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الايجابي ؛

. **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية** : توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة الهشة .

2. أبعاد التنمية المستدامة : أصدرت لجنة التنمية المستدامة كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة ، حيث تضمن نحو 135 مؤشر مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية "اقتصادية و"اجتماعية و"بيئية "وثقافية: [2]

- **البعد التقني** : في السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا كبيرا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة ، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة ، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسة جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا ، وحفزت النمو الاقتصادي ، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل مجتمع معلوماتي ، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية، ولعبت الاتصالات أيضا دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة ، فمع تقييم بعض الخبرات في العالم الثالث ، نجد أن الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية والإعلام متعدد الوسائل قد ساعد في تدريب المزارعين ، وقادت شبكة الانترنيت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين يبعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية ، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف .

[2]. احمد ذكر الله، **التنمية المستدامة** ، مكتبة نور الاقتصادية ، أكاديمية العلاقات الدولية ، ص 20

- **البعد البيئي:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد الأهداف البيئية ، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة ، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد ، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد .
- **البعد الاقتصادي** : تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة. فاستهلاك الطاقة المستخرجة من النفط والغز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33مرة.
- **البعد الاجتماعي** : إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى الرعاية الصحية والتعليم ، فضلا عن مشاركة المجتمعات في اتخاذ القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم ، بالإضافة إلى عناصر العدالة والإنصاف والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف وهما : إنصاف الأجيال المقبلة ، التي يجب اخذ مصالحها في الاعتبار ، والنوع الثاني هو أنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية ، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية ، وتحسين فرص التعليم ، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة .

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة

تتمثل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1 مؤشرات التنمية المستدامة : بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية ، وان هذه المؤشرات هي:[1]

أولا: المؤشرات الاقتصادية: يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من أهمها:

. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** : يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة وان الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه؛

. **نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي** : يعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل وينقسم تكوين رأس المال الثابت إلى قسمين : تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم؛

[1]. مهدي سهر غيلان ، فايق جزاع ياسين ، شيماء رشيد محيسن ، **دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة** ، ص ، ص 6، 8

. **نسبة الصادرات من الواردات** : يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي؛

. **مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية** : وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة ، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة ، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب اعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية

. **الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي** : يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون؛

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من أهمها:

. **معدل البطالة**: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما؛

. **معدل النمو السكاني** : يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان ؛

. **معدل الأمية بين البالغين** : ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين يتجاوزون أعمارهم 15 سنة و الذين هم أميون إلى مجموع البالغين؛

. **معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي** : وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما؛

. **نسبة السكان في المناطق الحضرية** : ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان ،ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة ؛

. **حماية صحة الإنسان وتعزيزها** : إن أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان .

ثالثا: المؤشرات البيئية وتتضمن المؤشرات البيئية عدة مؤشرات هي:

. **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية** : ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي ، وان الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وإنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة البطالة والفقر؛

. **التغير في المساحات الغابات والأراضي الحجرية :** يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية ، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك إلى إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فانه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء؛

. **التصحر:** قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد. ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة .

رابعا: المؤشرات المؤسسية: ويتضمن عدة مؤشرات من أهمها:

. الحصول على المعلومات : يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والمتمثل بإعداد الطلبة بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا ، إضافة إلى إعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقال ؛

. **عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي:** وهو قياس عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص؛

. **الإنفاق على البحث والتطوير** : ويمثل حجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

المبحث الرابع : طبيعة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة

مع التطورات التي يشهدها العالم أصبح اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة احد أهم العناصر الأساسية التي تسعى كل الدول لتحقيقها لما لها من نتائج ايجابية على كافة الأصعدة ، ولمعرفة كيف يتم تحقيق ذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى معرفة طبيعة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة واهم التحديات التي تواجه هاتين الأخيرتين .

المطلب الأول : علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية المستدامة [1]

تتجه دول العالم المتقدمة منها والدول الطامحة للتقدم نحو تعزيز بني مجتمع المعرفة وتطويرها باستمرار من اجل الاستفادة من معطياتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بحيث تتركز بنى مجتمع المعرفة حول ما يدعى "بدورة المعرفة " التي تتضمن ثلاث محطات رئيسية تشمل على توليد المعرفة من خلال البحث العلمي والإبداع والابتكار ؛ نشر المعرفة بالتعليم والتدريب والإعلام ؛ و توظيف المعرفة والاستفادة منها في تقديم خدمات ومنتجات متجددة تسهم في توفير فرص عمل ومصادر دخل جديدة تؤدي إلى تعزيز التنمية وتحقيق استدامتها ، ويتبع الأثر الايجابي لدورة المعرفة بمدى تفعليها بشكل متناغم يؤدي إلى تدفق المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة وسنتطرق إلى أهم الطرق والتي يمكن إيجازها في ما يلي :

يتطلب توليد المعرفة في المجتمعات المعرفية تنمية التفكير بكل أنواعه ، لاسيما التفكير الناقد والإبداعي اللذان هما متطلبان أساسيان لنقد المعرفة السابقة وبناء وتوليد معارف جديدة وبتنمية مهارات التفكير الإبداعي ترتقي أيضا قدرات أفراد المجتمع

[1] . لامية حروش : **دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 4

على استبدال الضر بالنافع تنتهي باتخاذ إجراءات عقلانية ما يؤدي إلى خلق أفراد أكثر إبداعا وتوازنا والقادر على التكيف مع التطورات والتغيرات التي تحصل في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

وفي المقابل يمكن أن تسهم عملية نشر المعرفة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال أن مجتمعات المعرفة وباعتبارها مجتمعات شبكية تشجع بالضرورة على وجود حل أفضل للمشكلات الكلية ، عبر التعاون الدولي والمشاركة العلمية ، كما أن إتاحة المعارف والمعلومات والبحوث والدراسات وتسيير الوصول إليها بدرجة كبيرة تساهم في اتخاذ القرار السليم المبني على استطلاع كامل لعناصر الموقف من سلبيات وايجابيات ، ثم بناء الرأي الفكري السليم .

إن توظيف واستخدام المعرفة هو السبيل لبلورة دورة حياة المعرفة إلى إنتاج معرفي ليستفيد منه المجتمع، إذ أن قدرة مجتمع ما على إنتاج المعرفة وتكييفها وتوظيفها أمر حاسم من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ولتحسين مستوى المعيشة ، حيث أن المعرفة باتت أهم عامل في التنمية الاقتصادية المستدامة ، والتقدم في قطاعات الزراعة والصحة والبيئة بوجه خاص يعتمد بقوة على تطبيق المعارف والابتكارات الناتجة من مستويات التعليم المتعاظمة والتحسينات النوعية التي تتيح استعمال التكنولوجيا الجديدة التي من شانها تعزيز الإنتاجية .

المطلب الثاني : سياسات تعزيز التنمية المستدامة [1]

منذ 1945، لم يزل "تحقيق التعاون في حل المشاكل العالمية ذات الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز احترام الحقوق الإنسانية والتشجيع على الحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" فضلا عن تحسين رفاه الناس ،أحد المجالات التي تركز عليها الأمم المتحدة تركيزا شديدا. وتغير الفهم العالمي للتنمية بالفعل خلال السنتين الماضيتين، وعلى البلدان الآن الاتفاق على أن التنمية المستدامة هيا التنمية التي تعزز الازدهار والفرص الاقتصادي وزيادة الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة و توفر أفضل السبل لتحسين معايش الناس في كل مكان.

قبل عقدين وحسب، عاش زهاء 40% من سكان العالم النامي في فقر مدقع ، و استطاع العالم تنصيف تلك النسبة وبمساهمة كبيرة من جهود الأمم المتحدة المتمثلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وإدراكا من الأمم المتحدة للنجاح الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية وبالتالي ضرورة استكمال النجاحات المحققة في القضاء على الفق ر اعتمدت حملة عالمية جديدة وطموحة تتمثل في جدول أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الوقت ذاته، ونظرا لتزايد تهديد تغير المناخ تهديدا متزايدا للمقاصد الإنمائية للعالم، دعمت الأمم المتحدة المفاوضات لاعتماد اتفاقية عالمية كونية بشأن المناخ في عام 2015. وتعمل الأمم المتحدة كذلك لتطوير إطار التمويل من أجل التنمية لضمان توافر الموارد لجدول أعمال التنمية والإجراء بشان المناخ.

[1] -https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html consulter 21/03/2020 a ، 17:22

جدول أعمال التنمية المستدامة:

دشنت الأمم المتحدة بوابة التنمية المستدامة، بوصفها بوابة أوان العمل العالمي للناس وللكوكب، في عام 2015. وتركز هذه البوابة على جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، وتشتمل على معلومات بشأن جهود الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة تغير المناخ فضلا عن قضايا كثيرة ذات صلة به. كما أن هذه البوابة الإلكترونية تبرز تقرير الأمين العام الذي يعرض فيه الرؤية المتصلة بجدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، وتظهر جليا كيف يمكنكم المساعدة في إذكاء الوعي بهذه القضايا. ودُشنت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2015 . وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية ساعدت في القضاء على الفقر عند البعض، إلا أنها لم تنه إنهاء تاما. ومن هنا فأهداف التنمية المستدامة هي سعي للعمل بناء على ما أنجزته الأهداف الإنمائية للألفية .

قمة أهداف التنمية المستدامة 2019:

يجتمع رؤساء الدول والحكومات في يومي 24 و 25 أيلول/سبتمبر 2019 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 والأهداف الـ17 للتنمية المستدامة واستعراض جميع ذلك استعراضا شاملا. وهذه الفعالية هي أول قمة أممية بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال التنمية 2030 في أيلول/سبتمبر 2015.

الأهداف الإنمائية للألفية:

في أيلول/سبتمبر 2000، التزم قادة العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (موقع شبكي غير محدث) بحلول 2015. تمتد رقعة هذه الأهداف لتشمل خفض أعداد الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف، فضلا عن الحد من انتشار الإيدز وتعميم التعليم الابتدائي. ولتحقيق الأهداف، دشن الأمين العام مبادرات عدة، منها مبادرة تحدي القضاء على الفقر ومبادرة كل امرأة وكل طفل. وعلى الرغم من إحراز تقدم رائع في تحقيق كثير من تلك الأهداف، إلا أنه لم يزل هناك الكثير مما ينبغي فعله.

تغير المناخ :

حذر الفريق الحكومي الدولي التابع للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ من زيادة الأخطار المتصلة بتغير المناخ، وأشار إلى الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول لها قبل فوات الأوان. وبحسب المعدلات القائمة، تتزايد انبعاثات الغازات الدفيئة مما أدى إلى ارتفاع درجة الحرارة بما يقدر بثلاث درجات مئوية خلال هذا القرن. والعا لم في حاله القائمة، يشهد تأثيرات تغير المناخ ابتداء من ارتفاع منسوب سطح البحر ومرورا بذوبان الجليد وانتهاء بأنماط الطقس الغريبة. ولذا فالاستدامة هي جزء مهم من مواجهة تغير المناخ. وتدعم الأمم المتحدة الجهود المبذولة لتقيم علم المناخ، وتيسير المفاوضات القائمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الرامية إلى الخروج باتفاقية مناخية، وتقديم المساعدة للدول والمجتمعات بما يحد من الانبعاثات وبالتالي بناء مناخ أكثر تكيفا.

ودشن الأمين العام في إطار العمل على التصدي لتغير المناخ عديد المبادرات من مثل الطاقة المستدامة للجميع، التي يراد منها مساعدة الناس في الحصول على الطاقة النظيفة وتحسين كفاءتها وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ودعمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الجهود المبذولة للوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن تغير المناخ في باريس في عام 2015. وساعدت قمة المناخ التي عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2014 في إذكاء الوعي بأهمية تغير المناخ من خلال حشد الدعم لاتفاقية مناخية وحفز العمل في كل ما يتصل باجتماع باريس في 2015.

الحد من مخاطر الكوارث :

يمكن للكوارث أن تدمر المجتمعات في غضون ثوان قليلة وهو الأمر الذي يبرز الحاجة إلى وضع القدرة على التكيف في صلب قضية التنمية المستدامة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة لضمان التقليل من الخسائر الناجمة عن الكوارث على المستويين المحلي والقُطري. ,وعمل مؤتمر في عام 2015 عُقد بالقرب من منطقة يابانية دمرها زلزال وتسونامي على الدفع قدما بالإجراءات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث. للتعرف بمزيد، يرجى زيارة البوابة الإلكترونية لإطار العمل لما بعد 2015 في مجال الحد من مخاطر الكوارث.[1]

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة :

لم تزل المرأة والفتاة تعانيان من التمييز والعنف في كل أرجاء العالم على الرغم من إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. والمساواة بين الجنسين ليست حقا إنسانيا أساسيا وحسب، وإنما هي ضرورة لبناء عالم مستدام ومزدهر وينعم بالسلام. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على القضاء على التمييز ضد المرأة والفتاة وتمكين جميع النساء وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين مستفيدين من التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلم والأمن.

و تعمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية عملا وثيقا مع الحكومات وأصحاب المصلحة لمساعدة البلدان في كل أنحاء العالم في تحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشعوب على كل المستويات الاجتماعية لمساعدة الأمم للصمود أمام الأزمات والدفع قدما بنمو مستدام يحسن من جودة معايش الجميع. وتعمل عديد وكالات الأمم المتحدة في مجالات محددة من التنمية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ويونيسف ويونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[1] -https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html consulter 21/03/2020 a ، 17:22

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة

يواجه اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة العديد من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافهما وسنتطرق في هذا المبحث إلي هاته التحديات .

1 . التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة: [1]

يوصف عصرنا الراهن الذي طبع بمنجزات عصر ثورة الاتصال والمعلوماتية –بأنه عصر اقتصاد المعرفة؛ وذلك لأنه مُنغمِس حقًّا في كل ما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية من تفاصيل، سواء كان ذلك على مستوى البرمجيات، أم على مستوى العتاد المادي من مكوِّنات تلك التقنية؛ بحيث شكّلت هذه الحالة عَولمة عابرة للقارات، تخطَّت المماحكات السياسة، واخترقَت حواجز المكان الجغرافي، وطالت العادات والتقاليد.

ففي عصر اقتصاد المعرفة يلاحظ ازدياد نسبة البَطالة التي أفرزتها ظاهرة الأتمتة، وتلاشي الطبقة الوسطى التقليدية في مجتمعات بلدان هذا الاقتصاد، بعد أن قلَّت الحاجة لها، إن لم تكن قد انعدمت؛ لتُشكِّل طابورًا من العاطِلين يُضاف إلى الطبقة الفقيرة في تلك البلدان، لا سيما أن المستهلكين تركوا ما تنتجه الطبقة الوسطى من السلع والخدمات، واتَّجهوا إلى استهلاك منتجات الفضاء الرقمي بكل مجالاته، سواء لأسباب تتعلَّق برخص السعر، أو لأسباب تتعلق بالموضة، والمحاكاة، أو أخرى غيرها .

وحيث لازمت ظاهرة الأتمتة التطور التقني في ثورة الاتصال والمعلوماتية، فإنها قد قضت على وظائف شريحة عِمالة الطبقة الوسطى؛ حيث أمكن الآن حجز الطائرات والفنادق من خلال مواقع الإنترنت بدلاً من الاستعانة بوكالات السفر كما هو معروف، وأمكن التسوق إلكترونيًّا من خلال الحاسوب بدلاً من الذهاب إلى السوق، وباتت استِعارة الكتب مباشرة من المكتبات تتمُّ دون الاستعانة بأمين المكتبة، وأضحى الحصول على خِدمات الحكومة الإلكترونية في متناول اليد، بدلاً من المراجعات المرهِقة لدوائر الدولة؛ مما وفَّر الجهد، والوقت، والكلفة.

ومع أن التوجه يتزايد نحو اقتصاد المعرفة في ضوء ما حقّقه من زيادة في حجم الثراء القومي، ورفع كفاءة الأداء، رغم أنه زاد معدلات البطالة، وزاد عدد الفقراء في نفس الوقت، فإنه قد فتح المجال أمام ظهور نوعية جديدة من الأنشطة أدّت إلى تشكيل شريحة جديدة من العِمالة الماهرة هي عِمالة المعرفة، التي باتت تعتمد على أنشطة ذهنية من الإبداع والتفكير والتحليل، باعتماد الأبحاث العِلمية، وتدريب العمالة، وتطوير نظم الإدارة، وتحليل البيانات، وغير ذلك مما يمكن أن يضطلع به الباحثون والمهندسون وعلماء الحاسوب والأكاديميون في الجامعات، وخبراء التصنيع، في القطاع الصناعي وغيرهم، بعكس العِمالة التقليدية التي تعتمد الجهد العضلي، الأمر الذي يتطلَّب من البلدان العربية والإسلامية التكيُّف مع مُعطيات عصر اقتصاد المعرفة باعتماد إستراتيجية تصنيع مُعاصرة تستلهم قاعدة " :الحِكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى بها "، بما يؤدي إلى تعظيم الانتفاع من فرص إيجابيات اقتصاد المعرفة، والإقلال من تداعياته السلبية، من دون التضحية بالخبرات الوطنية المتراكمة التي تكوَّنت عبر الزمن، والتي ينبغي الحرص على دمجها مع التقنيات الحديثة؛ لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الانتفاع من ولوج عصر اقتصاد المعرفة، وتشجيع الاستثمار في قطاعات الأنشطة غير المادية التي يتَّصف بها بشكل خاص اقتصاد المعرفة، بقصد تعظيم القيمة

[1] . مقال منشور ، من إعداد نايف عبوش ، تاريخ الإضافة 2014/05/19، الموقع الالكتروني https://www.alukah.net/culture/0/70978/

المضافة في الاقتصاد القومي، والحِرص على تنمية مهارات العمالة غير الماهرة، والكوادر الفنية، باستخدام جزء من عائد نشاط هذه القطاعات.

المشاكل التي تواجه الاقتصاد المعرفي:[1]

1- اقتصاد المعرفة ربما زاد من الفجوة بين العمال الماهرين والعمال غير الماهرين بسبب انخفاض الأجور للعمل اليدوية ؛

2- الوظائف ذات المهارة العالية تكون محدودة العدد. رغم الزيادة في الصناعات العالية التكنولوجيا، لكن العديد من الوظائف لم تتطلب شهادات علمية عالية. في الولايات المتحدة في عام 2013 كان 66% من الوظائف لا يتطلب شهادة جامعية، بينما 40-50% من الشباب الذين يدرسون في الجامعة كان الوضع مخيبا لهم لأن عدد محدود فقط من الوظائف كان يتطلب شهادات عالية. إحدى الدراسات أشارت إلى إن مقابل كل وظيفة لمبرمج كومبيوتر ماهر هناك ثلاث وظائف لعمال مطاعم البيرغر؛

3 . انخفاض نسبة النمو في الإنتاجية. رغم ما يُفترض من فوائد في اقتصاد المعرفة، لكن العقود الماضية كشفت عن انخفاض في الإنتاجية والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يشير إلى حلول فترة من الركود المؤقت.

2. التحديات التي تواجه التنمية المستدامة :[2]

من الخطوات الهامة لإعداد وتنفيذ إستراتيجية للتنمية المستدامة، تحديد التحديات ذات الأولوية التي يجب أن تتناولها الإستراتيجية.

ويعرض هذا الجزء تلك التحديات كما حددها أصحاب المصلحة من ممثلي المؤسسات المختلفة. وفيما يلي قائمة مبدئية من التحديات يتم مراجعتها وتحديثها أثناء الإعداد التفصيلي للإستراتيجية:

في مجال الصناعة:

. تخفيض كثافة استخدام المواد والطاقة والمياه في الإنتاج الصناعي؛

– الحد من التلوث الصناعي أو منعه عن طريق تحديث التكنولوجيات القديمة؛

– القصور في نظم المعلومات والبيانات يمثل عائقاً أمام عملية اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ؛

– تعدد الجهات التنفيذية مما يتطلب زيادة جهود التنسيق لتحقيق التطبيق الفعال للسياسة البيئية؛

– انتشار الأنشطة الصناعية المتوسطة والصغيرة واستخدامها للزيوت الثقيلة والفحم والمطاط وبعض المخلفات كوقود مما يؤدى إلى زيادة الانبعاثات الملوثة للهواء؛

---

[1]- مقالات اقتصادية ، **نظرة في الايجابيات والمشاكل** ، الأحد 18كانون الأول 2017، الموقع الالكتروني https://www.annabaa.org/arabic/economicarticles/13550

[2]. احمد السيد كردي ، مقال منشور ، **تحديات التنمية المستدامة** ، نشرت في 20 ماي 2010 ، تاريخ الزيارة 2020/03/21، الموقع الالكتروني : http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126531

- محدودية فرص التدريب الخاص بتنمية مهارات العاملين؛
- نقص الوعي بأهمية جودة الخدمات المقدمة لقطاع الصناعة؛
- نقص التمويل المخصص لتحقيق الإنتاج الأنظف؛
- عدم وجود خريطة رقمية لاستخدامات الأراضي للأغراض الصناعية.

في مجال التجارة:[1]

أ. في مجال التجارة الخارجية (استيراد وتصدير)

التصدير:

1. فتح السواق أمام المنتجات الوطنية (بعد اقتصادي) ؛

2. زيادة القيمة المضافة الوطنية في السلع المصدرة (بعد اقتصادي واجتماعي) ؛

3. الالتزام بالمعايير البيئية للأسواق الخارجية ضمان للاستمرارية (بعد بيئي واقتصادي).

الاستيراد:

1. ترشيد الاستيراد (بعد اقتصادي) ؛

2. الحد من استيراد السلع التافهة، حفاظا علي أرصدة النقد الأجنبي للأجيال، وتحفيز الإنتاج المحلي، لضمان تشغيل الأيدي العاملة (بعد اقتصادي واجتماعي) ؛

3. الالتزام بمتطلبات البيئة المحلية لدى الاستيراد (الأضرار المباشرة السلع المستوردة، وإمكانية تدوير المخلفات والنفايات) (بعد بيئي).

ب. التجارة الداخلية والتوزيع:

. تحديث التجارة الداخلية وقنوات توزيع السلع الإستراتيجية (بعد اقتصادي) ؛

- عدالة توزيع السلع الأساسية وضمان وصول الدعم إلي مستحقيه (بعد اجتماعي)؛
- الالتزام بالبعد البيئي لدي تداول استهلاك السلع داخليا (بعد بيئي).

في مجال البترول:

. النمو السريع في حجم الطلب على الطاقة بسبب زيادة السكان (متوسط 6-7% سنوياً)؛

- الاعتماد على البترول بنسبة 93% في توليد الطاقة؛
- التأثيرات البيئية السلبية لتوليد الطاقة من الوقود الأحفوري؛

[1] احمد السيد كردي: مرجع سبق ذكره، مقال منشور في 20/ 2010/05

– النقص الحاد في معدات التنقيب عالمياً؛

–قلة عدد المقاولين العاملين في المشروعات البترولية عالمياً؛

–صعوبة التخلص الآمن من مخلفات الحفر والتنقيب والملوثة بالزيت ومن المياه الملوثة بالزيت والمحتوية على نسبة من الإشعاع ومن المحفزات (catalyst) المستنفذة في قطاع التكرير؛.

–ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة لكل وحدة منتج عن المعدلات العالمية؛

–الزيادة المطردة في معدلات الدعم المقدم للاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية.

في مجال السياحة:[1]

– ضرورة العمل على زيادة حركة السياحة الوافدة من خلال منظومة الحفاظ على الموارد البيئية؛

– ضرورة وضع منظومة آلية للتنسيق بين الجهات المعنية بصناعة السياحة؛

– الحاجة إلى تحسين الخدمات ونظم تطوير الأداء في مجال السياحة؛

– الاحتياج لوجود نظام يعمل على توفير العمالة المتخصصة وتنمية مهاراتها في مجال السياحة؛

– نشر الوعي البيئي بين العاملين في مجال الاستثمار السياحي؛

– ضرورة الاعتماد على مراكز التنمية السياحية في إضافة مناطق عمرانية تسمح بالاستيطان الدائم؛

– ضرورة زيادة الوعي العام بأهمية السياحة كأحد روافد الاقتصاد القومي وأهميتها في توفير فرص العمل.

في مجال الموارد المائية:

– محدودية الموارد المائية في ظل غياب نظام الطلب علي المياه ضمن متطلبات التنمية المستدامة من عمليات التوسع في استصلاح الأراضي والتنمية الصناعية المتسارعة وارتفاع مستوي المعيشة المتزايد، هذا بالإضافة إلي تزايد معدلات تدهور حالة نوعيه المياه لعدم الربط بين معدلات التنمية وبين المتاح من تلك الموارد وضعف إجراءات حماية البيئة المائية ؛

– زيادة الطلب على المياه في قطاع مياه الشرب والاستخدامات المنزلية وفي قطاع الصناعة نتيجة الزيادة السكانية والنمو الصناعي؛

– تلوث المياه الجوفية بسبب القصور في شبكات الصرف الصحي و الصرف على المجارى المائية المغذية للخزان الجوفي؛

– استنزاف الخزان الجوفي و زيادة تخلل المياه المالحة من البحر؛

– تدني جودة مياه الصرف الزراعي و الصحي و الصناعي مما لا يمكن من إعادة استخدامه في ري المحاصيل الغذائية؛

– تلوث نهر النيل بمخلفات الصرف الصناعي والصرف الزراعي علي امتداد مجري النيل نتيجة صرف المخلفات الغير معالجة علي تلك المصارف العامة؛

[1]:- الموقع الالكتروني http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126531 :

– تدنى نوعية المياه في البحيرات الشمالية؛

– ضرورة تطبيق اللامركزية في إدارة موارد المياه.

في مجال الزراعة:

– زيادة الرقعة الزراعية من 8.2 مليون فدان (عام 2000) إلى 11.6 مليون فدان (عام 2017) لمواجهه الزيادة السكانية مع محدودية موارد المياه؛

– زيادة معدلات تلوث المنتجات الزراعية نتيجة تلوث المياه الجوفية وخلط مياه الصرف الزراعي الملوثة بالصرف الصحي بالمياه العذبة؛

– تلوث البحيرات الشمالية بمياه الصرف الزراعي والصرف الصحي؛

– الاستخدام غير المرشد للمخصبات الزراعية والمبيدات؛

– ضعف الموارد المخصصة للأبحاث العلمية وعدم انتظامها بالإضافة إلى قلة التنسيق بين الجهات البحثية وعدم تكامل أنشطتها؛

– تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نتيجة محدودية المساحة والزيادة السكانية؛

– تناقص الإنتاجية للأراضي الزراعية نتيجة لزيادة منسوب الماء الأرضي وارتفاع مستوى الملوحة؛

– النقص في إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك وذلك بسبب ضعف إنتاج السلالات المحلية وانتشار الأمراض وقلة فاعلية الجهاز الإرشادي؛

– الزحف العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية القديمة الخصبة؛

– التصحر وزحف الكثبان الرملية؛

– اندثار واختفاء كثير من الموارد الوراثية النباتية والحيوانية وعدم حماية الثروة النباتية من سلالات برية وأصناف محلية ونباتات طبية وعطرية الحماية القانونية والتشريعية لواجبة وعدم وجود خريطة للأصول الوراثية وتوزيعها علي أقاليم مصر المختلفة ؛[1]

– وجود فجوة بين نتائج البحث العلمي والتطبيق ؛

– محدودية استخدام الزراعة العضوية لتأثيرها الإيجابي علي البيئة وعلي العائد الاقتصادي لهذا النوع من الزراعة ؛

– عدم استغلال المخلفات الزراعية الاستغلال الأمثل وعدم تطبيق نتائج الأبحاث المتعلقة بها ؛

– ضعف دور مؤسسات التدريب والإرشاد الزراعي والتعاونيات الزراعية ؛

– ضعف دور المرأة والمنظمات الأهلية غير الحكومية في التنمية الزراعية والريفية .

[1]- الموقع الالكتروني http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126531 :

في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية:[1]

- عدم إدراج الاعتبارات البيئية بشكل فعال في السياسات القطاعية؛
- تركيز إجراءات الحد من التلوث على مخرجات نهاية الأنبوب (المخلفات النهائية) بدلا من منع التلوث عند المنبع؛
- النمو السكاني المطرد يزيد من الضغوط على البيئة و الموارد الطبيعية؛
- القصور في توفير نظام متكامل لإدارة المخلفات خاصة في المناطق الريفية والمناطق العشوائية؛
- تلوث الهواء والماء وتدهور التربة الناتج عن دفن المخلفات بطريقة غير سليمة وغير قانونية؛
- المعالجة غير الكاملة لمياه الصرف الصحي والصناعي؛
- محدودية استخدام مياه الصرف الصحي المعالج بشكل اقتصادي (مثل التشجير)؛
- تلوث الهواء المتزايد الناتج عن قطاعات الصناعة والطاقة والنقل والتخلص من المخلفات؛
- فقدان التنوع البيولوجي (التنوع الحيوي) نتيجة لتطور أنشطة التنمية والتعمير؛
- غياب التنسيق وضعف التواصل الفعال بين الجهات المختصة في مجال حماية البيئة؛
- النقص الواضح في البيانات المتاحة وقصور الترابط بين مراكز المعلومات البيئية؛
- قلة الاعتمادات المخصصة للمشروعات المتعلقة بالبيئة؛
- التقدم المحدود في لا مركزية المسئوليات البيئية؛
- انخفاض الوعي البيئي وسوء الممارسات التي تؤثر سلباً على كفاءة نظم الإدارة البيئية المتكاملة؛
- تعدد التشريعات المرتبطة بحماية البيئة.

في مجال التعليم والبحث العلمي:

- ازدياد الضغط على الالتحاق بالتعليم العالي بسبب زيادة السكان ؛
- القصور في نوعية التعليم؛
- القصور في الالتحاق بالتعليم العالي في بعض المناطق مثل جنوب سيناء والصعيد والوادي الجديد ومرسى مطروح.
- الضعف الشديد في الصلة بين البحث العلمي وبرامج التنمية والتطوير.
- ضعف ميزانية البحث العلمي (أقل من 1% سنويا).

في مجال الوضع الاجتماعي للمرأة:

- الزواج المبكر للفتيات خاصة في المناطق الريفية؛
- انخفاض المكانة الاجتماعية للمرأة؛

[1]- الموقع الالكتروني: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126531

– ارتفاع معدل الأمية (37.6% تقريباً) وزيادة الفجوة بين نسبة المرأة غير المتعلمة والرجل (خاصة في المناطق الريفية وبين الفقراء)؛

– عدم توافر الرعاية الصحية وبجوده كافية؛

– مشكلة تملك الأرض؛

في مجال الشباب:

– عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية؛

– ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب؛

– ارتفاع نسبة التدخين والإدمان؛

– القصور في الحد من عمالة الطفل؛

– تأخر سن الزواج؛

– انتشار ظاهرة أطفال الشوارع؛

– انخفاض مستوى العمل الحر بين الشباب؛

المكون الخارجي والعلاقات الدولية:

. إحجام العديد من الدول المتقدمة عن نقل تكنولوجياتها في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وغيرها من التكنولوجيات المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة؛

. عدم تصديق دول كبرى على العديد من الاتفاقات والبروتوكولات ذات الصلة الوثيقة بالتنمية المستدامة.

في مجال التعاون الدولي: [1]

. انخفاض مخصصات وبرامج المساعدات التنموية بشكل عام بالإضافة لوضع معايير لاستحقاق المساعدات وربطها في بعض الأحيان باشتراطات سياسية أو اقتصادية.

. خلق وسائل مبتكرة لتمويل مشروعات التنمية بدلا من تلك المتبعة من قبل بشأن تقديم قروض أو منح وهو توقيع اتفاقات لمبادلة جزء من الديون المستحقة للدول الشريكة في التنمية طول الفترة الزمنية التي تستغرقها بعض الدول المانحة لإنهاء الإجراءات الدستورية الخاصة باتفاقات المنح أو القروض الجديدة

. اتجاه بعض الدول إلى الاكتفاء بما تقدمه للدول النامية في إطار البرامج المنفذة من خلال الاتحاد الأوروبي ومن ثم تقليص التعاون الثنائي معها؛

[1] احمد السيد كردي ، مقال منشور ، مرجع سبق ذكره، نشرت في 20 ماي 2010

إن مساعدات التنمية الدولية تستهدف الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً وأن الهدف الرئيسي للتعاون الإنمائي هو تخفيض حدة الفر أينما وجد، وأن تصنيف البنك الدولي لمصر كدولة ذات دخل متوسط للفرد وفقا لنصيب الفرد من الدخل القومي لا يعني أنه ليس لدينا فقر، وأنه إذا لم يكن هناك فرص للحصول علي مساعدات مالية من شركائنا في التنمية فإن المساعدات الفنية لا تقل أهمية عن المساعدات المالية خاصة وإنها تساعد علي تعظيم الاستفادة من الموارد .

في مجال الإعلام:

مشكلة الاحتكار الإعلامي ومحدودية الإمكانيات والموارد المتاحة؛

مشكلة العولمة وتعدد الوسائط الإعلامية وما تطرحه من تحديات اجتماعية وثقافية وبصفة خاصة على شريحتي الطفل والمرأة ؛

الفجوة التكنولوجية الناجمة عن الثورة الهائلة في مجال الاتصال

عدم الاهتمام بالبحث العلمي في مجال تطوير تكنولوجيا وتقنيات الإعلام لتكلفته العالية وقلة الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض؛

ضعف التعاون الدولي في مجال الإعلام، نتيجة لعدم تنفيذ البرتوكولات والاتفاقيات الإعلامية المبرمة مع مختلف الدول وتحولها إلى مذكرات ورقية فقط نتيجة اختلاف السياسات والتوجهات.[1]

[1] احمد السيد كردي، مرجع سبق ذكره، الموقع الالكتروني http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126531

خلاصة الفصل:

إن بناء اقتصاد المعرفة يعتبر هدفا من الأهداف العامة لأي دولة ، وهو ما يتطلب توفير قاعدة أساسية تتضمن موارد بشرية مؤهلة وخبيرة وملمة بمختلف التكنولوجيات الحديثة اللازمة و المتوفرة في هذا البلد ، ويعتبر اقتصاد المعرفة بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة مسالة بالغة الأهمية حيث يعتبر اقتصاد وفرة من خلال استبدال المعرفة والعنصر البشري بالاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية التي تترتب عنها مضاعفات خطيرة على البيئة .

ويساهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اشتماله على مجموعة من المظاهر ، هذه المظاهر تغلغلت في الحياة العامة للأفراد والأمم وقضت على الحدود المنفعة ، بحيث لم تعد حكرا على فئة معينة ، وبالتالي فإنها تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المجتمعات .

الفصل الثانـي:

دراسة تقيميه لواقع اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في بعض دول العالم

تمهيد:

مع التطورات الراهنة والتغيرات المستمرة التي تطرأ على الدول من جميع النواحي سواء الاقتصادية السياسية والاجتماعية وغيرها سعت هذه الأخيرة على مجابهة تلك التغيرات بكل الوسائل والطرق فمنهم من حقق قفزة عالية ومنها من لازال يسعى لمجابهتها، ومنها من اعتمد على مناهج الدول الناجحة والمتفوقة لتحقيق نتائج مماثلة ،وهذا خاصة من ناحية بناء اقتصاد معرفي أو من ناحية تحقيق التنمية المستدامة كونهما عنصران مهمان تستخدمهما الدول في فرض سيطرتها على بقية العالم، ونجد من بين تلك الدول، الدول الاسكندينافية ودول شرق أسيا وبعض الدول العربية والتي تعتبر هذه الدول كأمثلة ناجحة خاصة في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة ويعتبران كقدوة لبعض الدول التي تتبعها لتحقق نتائج مماثلة في إقليمها.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى ما يلي :

المبحث الأول : تجارب الدول المتقدمة في بناء اقتصاد معرفي وتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني : تجارب الدول الناشئة في بناء اقتصاد معرفي وتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث : تجارب الدول النامية في بناء اقتصاد معرفي وتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول : تجارب الدول المتقدمة في مجال اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة

يزخر العالم بتجارب رائدة قادت مجتمعاتها للتنمية سياسيا واقتصاديا؛ واجتماعيا؛ وتكنولوجيا بمعدلات غير مسبوقة، من خلال توجيه مجتمعاتها للتحول إلى الاقتصاد المعرفي والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، فاتحة بذلك أفاق لشعوبها باعثة نهضة متنامية وداعمة، تاركة بقائها واستمراريتها لمنجزاتها وتعتبر الدول الاسكندينافية على غرار فنلندا ودول شرق آسيا كاليابان أهم هذه الدول ، وسيتم عرض تجربتي فنلندا واليابان كنماذج رائدة في بناء اقتصاد المعرفة و تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول : تجربة فنلندا في مجال اقتصاد المعرفة [1]

تحولت فنلندا من بلد اقتصاده زراعي إلى بلد ذو اقتصاد معرفي متقدم في مدة قصيرة في قرابة الثلاثة عقود الأخيرة. وبالنظر إلى فنلندا في حدود 1950، نجد أن الاستثمار كان منصبا على صناعة المكائن والهندسة والصناعة المتعلقة بالغابات ، وقد طرا تطور هام في حقبة الثمانينيات حيث توافق انبثاق عصر تخصيص الإنتاج والتجارة والبحث الأكاديمي والتطوير مع الاقتصاد المعرفي، وأصبحت فنلندا التي كانت في أدنى ترتيب الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال العقد الأخير من الألفية في أولى المراتب.

ويوضح الجدول التالي المؤشرات الاقتصادية الفنلندية قبل وبعد عملية الاندماج في اقتصاد المعرفة:

جدول رقم (01): مؤشرات الاقتصاد الفنلندي قبل وبعد الاندماج في اقتصاد المعرفة :

المؤشرات	قبل الانتقال لاقتصاد المعرفة 1990(النسب بالمائة)	بعد الانتقال لاقتصاد المعرفة 2018
نصيب الفرد من الناتج المحلي	1800 دولار	49783 دولار
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5-	1.7(2018)، 1.2(2019)
معدل البطالة	20	6.7(2019)
معدل التضخم	3	1.187
عدد مستخدمي الهاتف والانترنيت	53	87.70
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	8.1	30.5
نصيب الصادرات الصناعية عالية التقنية	8	24

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني :https://open knowledge. World bank.og

[1]. اليأس أحناش ، **واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، تاريخ المناقشة 2018/01/13، ص79

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تحسن مؤشرات الاقتصاد الفنلندي بشكل ملحوظ بعد الانتقال إلى اقتصاد المعرفة . مما يعكس النجاح في إستراتيجية التوجه نحو اقتصاد المعرفة وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية بها .

تشكل الاقتصاد الفنلندي : يمكن إرجاع أصول اقتصاد المعرفة في فنلندا إلى روابط بين المنتج والمستخدم القائمة على الغايات في مجال التكنولوجيا والهندسة والالكترونيات وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة في الفترة 1960و1970.وتزامن في فنلندا، التخصص في الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير في السلع والخدمات نع الانفتاح التدريجي للاقتصاد وتحرير تدفقات رأس المال على شكل داعم للمعرفة . وما ميز فنلندا آنذاك هو غياب النمطية والتجديد الصناعي من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية أساسا نحو الآلات والهندسة والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رغم وجود دول أخرى مثل فنلندا ذات الوفرة في الموارد الطبيعية، وتمن تحويل الهياكل الصناعية تجاه كثافة اعلي للمعرفة والقيمة بسرعة وبنجاح.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على هذا التقدم السريع في الاقتصاد الفنلندي هو زيادة الإنفاق في مجال البحوث والتطوير، وهذه الزيادة في مستوى الإنفاق عملت على تسهيل برامج تطوير البحث والابتكار والخطط الابتكارية التي وضعتها الحكومة وقد استفاد التجديد الصناعي في فنلندا من تحرير الحكومة للتجارة ورفع القيود المتبقية على تدفقات رأس المال عام 1990، والنرويج للاستثمار بشكل عام وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على وجه الخصوص. ومن الملاحظ أن التطورات في الصناعة تعتبر حاسمة في مسار فنلندا حيث تحركها تكنولوجيا المعلومات والاتصال نحو اقتصاد المعرفة .

وأدت هذه التطورات إلى زيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وعملت المؤسسات الخاصة على تمويل نشاط البحث والابتكار بجانب القطاع الحكومي، خاصة أنها مطلعة على متطلبات السوق والصناعة الخاصة التي تساعد في عملية التنمية وتزيد من التنافس بالقطاعات. وانتهجت سياسات لتشجيع الابتكار وعملت على وضع اتفاقيات تربط بين المؤسسات والجامعات والشركات الصناعية لتصبح العملية متكاملة. وترجع الزيادة في البحث والتطوير الخاص في المقام الأول إلى شركة نوكيا على الرغم من أن هناك شركات أخرى. حيث كانت نوكيا المحرك الرئيسي للتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصناعات في فنلندا وأثرت بذلك إلى حد كبير وبشكل سريع في إعادة الهيكلة الصناعية في سنة 1990 نحو الالكترونيات والهندسة الكهربائية، وبحلول عام 2003 شكلت نوكيا حوالي 25 بالمائة إجمالي نفقات البحث والتطوير في فنلندا، و 3.7 من الناتج المحلي الإجمالي و20 بالمائة من إجمالي الصادرات.[1]

[1]- الياس حناش ، مرجع سبق ذكره ، ص 84

وشهدت فنلندا قفزة كبيرة في الصناعات الالكترونية بسبب العمالة الماهرة والمدربة والبنية التحتية القوية، النظام التعليمي المتطور ووفرة رؤوس الأموال الأجنبية للنمو بين هذه الصناعات إضافة إلى ما عرف بحاضنات الإعمال أو الحاضنات التجارية، كعامل قوي محفز على الابتكار والإبداع. وتمكنت فنلندا من إعداد إستراتيجية وطنية للابتكار والصناعة تبناها البرلمان والجهاز الحكومي وحضت بموافقة المسئولين وأنشأت هيئات ووكالات ومجالس عليا متخصصة بوضع سياسات خاصة بالعلوم والابتكار التقنية، الأكاديمية الفنلندية للبحث العلمي، واستهدفت هذه الأخيرة في مجموعتها التطوير ألابتكاري.

وان هدف الأكاديمية هو تعزيز مستوى عال من البحث العلمي من خلال الجودة على المدى الطويل، وتمويل البحوث في مجال العلوم والسياسة وبذل الجهود لتعزيز مستوى التعليم والبحث العلمي، وتشتمل عمليات الأكاديمية تصفح جميع التخصصات العلمية، وهي تعمل في القطاع الإداري لوزارات التربية والتعليم والممولة من طرف ميزانية الدولة والتي توجه ما يقارب حوالي 15 بالمائة منها لتمويل البحوث الأكاديمية الحكومية .

الوكالة الوطنية للتقنية : هي مجموعة برامج للتكنولوجيا ذات أولويات محددة في قطاعات التكنولوجيا أو الصناعة، مع تحديد تخصيص المال للبحث والتطوير في مختلف المجالات ولها دور مهم في صياغة سياسة الابتكار والتكنولوجيا الفنلندية من خلال تخصيص أموال للبحث والتطوير في الشركات الخاصة وبحوث المنظمات وكذلك في الجامعات. وتوجه 30بالمئة من إجمالي الميزانية للبحث والتطوير من خلال الوكالة الوطنية للتقنية والتي تأسست سنة 1983 وذات وظائف تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة. واهم هذه الأدوات المالية هي الضرائب والمنح للبحوث والتطوير والقروض للشركات الصناعية ومنح للبحوث التطبيقية المتعلقة بالتكنولوجيا في المنظمات العامة.

وأنشأت فنلندا مركزا للبحوث عام 1942، وأصبحت اكبر منظمة بحثية للعلوم التطبيقية في شمال أوروبا وجزء لا يتجزآ من نظام الابتكار في فنلندا من خلال تطوير التكنولوجيا الجديدة والتقنيات التطبيقية.

الصندوق الوطني للبحث والتطوير : هي وكالة برلمانية تأسست عام 1967 كانت تعمل تحت سلطة البنك المركزي الفنلندي وبعد 1991 أصبحت تعمل كمؤسسة عمومية تحت البرلمان، تهدف عموما إلى سد الحاجة على المستوى العام بغرض زيادة مستوى الإنتاج والابتكار، وأداة يمكن من خلالها بدء أنشطة جديدة دون انتظار الميزانية والالتزامات السياسية من الحكومة لتنفيذها على الفور وعلى نطاق واسع. والجدول التالي يوضح لنا إنفاق فنلندا على البحث والتطوير مقارنة ببعض دول العالم:

الجدول رقم 02: يوضح لنا إنفاق فنلندا على البحث والتطوير مقارنة ببعض دول العالم:[1]

البلد	الإنفاق على البحث والتطوير(النسب بالمائة)	الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للفرد(النسب بالمائة)
فنلندا	3.174	1.290
الدنمارك	2	1.608
الولايات المتحدة الأمريكية	2.742	1.442

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني -.http/ar.m.wikipedia.org.wiki .

سياسة التعليم في فنلندا: التعليم عنصر أساسي يؤثر في العرض والطلب على الابتكار، فكل من رأس المال البشري والعمالة الماهرة هي مكمل للتقدم التكنولوجي، ولا يمكن اعتماد تكنولوجيات جديدة في الإنتاج دون القوى عاملة متعلمة و مدربة بشكل كاف. وبالتالي قد لا تتحقق الابتكارات في غياب الزبائن المتعلمين.

وفي برنامج oecd للدراسات لتقييم الطلاب الدولي (pisa2018) ظهرت فنلندا كعادتها في المراتب الأولى في برنامج تقييم الطلاب الدولي للطلاب البالغين من العمر 15 عاما، حي شمل الاستطلاع عام 2018 في فنلندا 214 مدرسة من جميع مناطق البلاد مع 42 طالبا في كل مدرسة يتم اختيارها عشوائيا للمشاركة. شملا مجموعة الاختبار المدارس الناطقة بالفنلندية والناطقة بالسويدية، وكلتاهما لغة رسمية في فنلندا، نتائج فنلندا في قسم إجادة القراءة جعلتها تتقاسم المركز الثاني مع كندا من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمركز السادس في إجادة الرياضيات، وواحد أسرار الواضحة لنجاح التعليم الفنلندي هو أن نفس مستوى التعليم العالي متاح للأطفال في جميع أنحاء البلاد، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. وهو ما أكدت عليه وزيرة التعليم في مؤتمر صحفي، لان هدف النظام التربوي الفنلندي لا يعتمد على احد المستويات فقط بل على كافة المستويات. كما تقدم حوافز وقوية للشباب لمواصلة اكتساب الثقافة بعد مرحلة الثانوية والتي يتم الانتهاء منها عادة في سن 16و15 سنة ومثال ذلك هو يجب أن يفوق الشخص 18سنة أو أكثر للتأهيل للحصول على إعانات البطالة. وهناك حافز على الاستمرار في مواصلة الدراسة مجانا للجميع بعد الانتهاء من التعليم الثانوي، ومع سياسة تطوير النظام الفنلندي جاء التوسع في نظام التعليم العالي الفنلندي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية منذ منتصف 1990، وقد ارتفع عدد الباحثين في كل من القطاعين العام والخاص بشكل أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البلاد.

[1] من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني : .http/ar.m.wikipedia.org.wiki .

وحسب مجلة أم بي سي التي قدمت نتائج تقرير المؤسسة الأمريكية غير الربحية **imperative social progress** لأكثر الدول التي نجحت في تقديم اكبر فرصة لمواطنيها لتلقي العلم في عام 2015 وشمل التقييم عدة معايير منها نسبة المتعلمين من البالغين ونسبة التسجيل في المرحلتين الابتدائية والثانوية وعدد السنوات التي تقضيها المرأة في المراحل التعليمية المختلفة وذلك لقياس قدرة الدولة على إشراك مواطنيها في النظام التعليمي، ورصد تقرير2015 بعض الملاحظات منها:

- حققت دول شرق أسيا مثل كوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة أفضل النتائج على مستوى العالم في هذا الإطار؛
- تراجع أداء الدول الاسكندينافية بعد أن كانت رائدة في هذا المجال خلال عام 2012، حيث تراجعت فنلندا من المركز الأول عام2012الى المركز الخامس عام 2015؛
- رصد التقرير تقدما ملموسا في أداء بعض الدول وهي روسيا التي تقدمت بسبعة مراكز وبولندا التي تقدمت بأربعة مراكز؛
- أما عن ترتيب أفضل 10دول في العالم من حيث نسبة التعليم بين مواطنيها سوف نستعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم03: يبين ترتيب أفضل 10 دول في العالم في المجال التعليمي:[1]

الدول	كوريا الجنوبية	اليابان	سنغافورة	هونج كونج	فنلندا	المملكة المتحدة	كندا	هولندا	ايرلندا	بولندا
ترتيبها	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10

المصدر: مقال اقتصادي ، مجلة أرقام اقتصادية ، ترتيب أفضل 10 دول في العالم في اقتصاد المعرفة ، الموقع الالكتروني :
argaam.com/AR/article/articldetail/id/384982/ 2015-

إن من أهم الأسباب التي جعلت فنلندا تحقق نتائج تعليمية مبهرة التكوين الأساسي المعمق والمكثف للمدرسين، ومن المعلوم إن مهنة التدريس تحظى بتقدير واحترام كبيرين جدا في المجتمع الفنلندي ، ولذلك فان المعاهد والجامعات تفرض شروطا جد صارمة على الطلاب المقبولين في هذه المهنة. وهذا ما يجعل أحسن وأكفا الطلاب يتوجهون إلى هذا الميدان، وفي هذا الإطار يفرض القانون الفنلندي أن كل مدرس يجب أن يكون حاصلا على درجة الماستر من إحدى الجامعات الفنلندية. وكانت نتائج التعليم في فنلندا خاصة منذ منتصف التسعينات تتميز بارتفاع في عدد الباحثين في القطاعين العام والخاص بوتيرة سريعة مما جعلها تحتل مراتب متقدمة جدا مقارنة بإجمالي العمالة.وعليه استطاعت فنلندا خلال مدة وجيزة أن تتحول من بلد اقتصاده زراعي إلى بلد اقتصاده معرفي متقدم، وكان التعليم أهم ركيزة في هذا التحول، ومن العوامل التي ساعدت فنلندا في سرعة الانجاز

[1] مقال اقتصادي، مجلة أرقام اقتصادية، **ترتيب أفضل 10 دول في العالم في اقتصاد المعرفة** ، الموقع الالكتروني: argaam.com/AR/article/articldetail/id/ 2015

انخفاض عدد السكان، حيث وجد الباحثون أن التلاميذ الفنلنديين يقضون أوقاتا في المدارس اقل من نظرائهم في دول أوروبية أخرى، كما يتساوى مجمل الإنفاق العام على التعليم مع هذه الدول ومع ذلك استطاع الطلاب في سن 15 عاما أن يحققوا مراكز متقدمة للغاية في الاختبارات الدولية الخاصة بتقييم الأداء الطلابي .

فكل الجهود المبذولة من طرف الحكومة خاصة في مجال الابتكار والتعليم دفعتها للمراتب الأولى عالميا في اقتصاد المعرفة، والجدول التالي يوضح ترتيب أفضل 10دول في العالم في اقتصاد المعرفة:

مؤشرات المعرفة الفنلندية:[1]

الجدول رقم 04: المؤشرات الفرعية:

المؤشرات	المرتبة	القيمة
التعليم قبل الجامعي	**5**	**77.3**
التعليم التقني والتدريب المهني	**2**	**74.8**
التعليم العالي	**12**	**55.4**
البحث والتطوير والابتكار	**8**	**56.7**
الاقتصاد	**15**	**59.6**
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	**11**	**75.8**
البيئات التمكينية العامة	**7**	**82**

المصدر: مقال اقتصادي ، مجلة أرقام اقتصادية ، ترتيب أفضل 10 دول في العالم في اقتصاد المعرفة ، الموقع الالكتروني :
argaam.com/AR/article/articldetail/id/384982 2015-

[1]. مجلة الأرقام الاقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص 16

الجدول رقم 05 : المؤشرات الفرعية مقارنة بالمتوسط العالمي:[1]

المؤشرات	المتوسط العالمي	المؤشرات الفرعية
التعليم قبل الجامعي	54.5	77.3
التعليم التقني والتدريب المهني	50.9	74.8
التعليم العالي	40.2	55.4
البحث والتطوير والابتكار	27.5	56.7
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	51.6	75.8
الاقتصاد	46.4	59.6
البيئات التمكينية العامة	62.3	82

المصدر: مقال اقتصادي ، مجلة أرقام اقتصادية ، ترتيب أفضل 10 دول في العالم في اقتصاد المعرفة ، الموقع الالكتروني : argaam.com/ar/article/articldetail/id/384982/ 2015-

المطلب الثاني : تجربة كوريا الجنوبية في مجال التنمية المستدامة :

حققت كوريا الجنوبية نموًا اقتصاديًا سريعًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة، فقد استطاعت منذ سبعينيات القرن الماضي بناء اقتصادها وصناعتها، بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من حرب مدمرة مع جارتها الشمالية. وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتسطر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث.

وتتمثل أهم عوامل النجاح في التجربة الكورية في ما يلي:[2]

1- العامل البشري:

لعبت اليد العاملة الكورية دورًا حاسمًا في إنجاح التجربة التنموية الكورية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشُح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية. فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع. وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات.

[1]- مقال اقتصادي ، مجلة أرقام اقتصادية ، **ترتيب أفضل 10 دول في العالم في اقتصاد المعرفة** ، الموقع الالكتروني : argaam.com - l/id/384982/ 2015 /ar/article/articldetai

2- **قراءة في مؤشر المعرفة لعالمي** ، تصدره مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2019، ص 17 الموقع الالكتروني:www e.mbrf.

كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني اهتمامًا كبيرًا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980. وعملت الدولة على استيعاب عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب.

وبالإضافة إلى المستوى التعليمي والمهني، كانت ظروف العمل جد مجحفة، فقد أصدر "بارك" أمرًا بمنع الإضرابات وحظر كل النقابات العمالية ومنع العمال من التنظيم تحت أي إطار كان أو التفاوض بصفة جماعية، ووجدت الطبقة العاملة نفسها تعمل لساعات أطول حيث كانت ساعات عمل الأسبوع في القطاع الصناعي تزيد بـ 13 ساعة عن نظيرتها في اليابان و 6 ساعات عن مثيلتها في تايوان بحلول عام 1986.

2- الشركات العملاقة:

كان القطاع الكوري الخاص منظمًا على شكل شركات عملاقة، تزاول كل الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات. شكّلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدولة؛ حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الاختيارات الإستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة.

3- البيروقراطيون:

يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا في جزء كبير منه، إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الاقتصادي ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة؛ حيث أُنشئت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة. وتشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي حيث كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي، وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة، وكانوا يسهرون على التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد إلى قوة اقتصادية وتجارية عالمية.

4- العوامل الخارجية:

ساهمت الولايات المتحدة في التجربة التنموية الكورية، بتوفيرها لمظلة أمنية للجنوب وتقديمها لمساعدات مالية مهمة؛ حيث قادت الولايات المتحدة قوات الحلفاء في الحرب الكورية وأعادت قوات الشمال إلى ما وراء خط 38، ثم وقّعت اتفاقية الدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية سنة 1953، ويوجد حوالي 28.000 جندي أميركي في الجنوب، ولا تزال القوات الكورية خاضعة لقيادة أميركية منذ زمن الحرب، وتلعب دورًا أساسيًا في ردع أي هجوم عسكري محتمل من الشمال. وبلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1947 و1976 إلى 12.6 مليار

دولا، وبلغ حجم المنح الاقتصادية والقروض 6 ملايين دولار، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية (6.89 مليار دولار) خلال هذه الفترة. كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي؛ حيث استقبلت السوق الأميركية 41.7 % من مجموع الصادرات الكورية سنة 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينيات.

وسوف يتم استعراض انجازات كوريا الجنوبية كما يلي :

الانجاز الاقتصادي:[1]

يعد اقتصاد كوريا الجنوبية من بين أسرع الاقتصاديات في العالم نموا فهو يحتل الآن المرتبة الثانية عشرة بين كبرى الدول الاقتصادية في العالم، وثالث اكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان والصين والجدول التالي يوضح ترتيب كوريا الجنوبية مقارنة بدول العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم 06: مقارنة بين دول العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي:

1. حسب صندوق النقد الدولي(2018) :[2]

المرتبة	البلد	الناتج المحلي الإجمالي
01	الولايات المتحدة	20,513,000
12	كوريا الجنوبية	1,655,608
03	اليابان	5,070,626

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018 على الموقع الالكتروني :https://ar.wikipedia.org/wiki

2. حسب البنك الدولي (2017):[3]

المرتبة	البلد	الناتج المحلي الإجمالي
1	**الولايات المتحدة**	**19،390،604**
2	**الصين**	**12،237،700**
11	**كوريا الجنوبية**	**1،577،524**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018 على الموقع الالكتروني :https://ar.wikipedia.org/wiki

[1] – سعيد رشيد عبد النبي، **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية**، دراسات دولية، العدد الثامن والثلاثون، ص42

[2] – من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki

[3] – نفس المرجع على الموقع الالكتروني :https://ar.wikipedia.org/wiki

الجدول رقم 07: الناتج المحلي الإجمالي في لكوريا الجنوبية من عام 2010الى عام 2018: [1]

السنة	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	1,364,593	1,467,723	1,579,983	1,702,115

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki/

وإذ كان نمو الاقتصاد الكوري الجنوبي يعتمد على الصادرات ، فان الواردات الكورية الجنوبية هي الأخرى في زيادة مستمرة لكون السوق الكورية لجنوبية واحدا من اكبر الأسواق المستوردة في العالم، وتشمل الواردات الرئيسة كل من المواد الخام التصنيعية مثل البترول الخام والمعادن الطبيعية والبضائع الاستهلاكية والأغذية والمعدات الالكترونية ومعدات النقل. حيث سجلت صادرات كوريا الجنوبية أرقاماً قياسية في عام 2017، لتصل قيمتها إلى 605.5 مليارات دولار مرتفعة بنسبة 5.5 في المائة عن العام السابق، وهذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها حجم الصادرات لكوريا الجنوبية 600 مليار دولار منذ عام 1948 عندما بدأت كوريا الجنوبية التصدير وتعتبر كوريا الجنوبية السابعة في العالم، وشكلت حصتها 3.4% من إجمالي صادرات العالم وهذا أعلى مستوى لها. وبلغ المتوسط السنوي لنمو الصادرات لكوريا الجنوبية 16.1% في الفترة من 1948 إلى 2017، ونمت صادراتها بمقدار 30.194 ضعفا خلال أل 69 سنة الماضية، بينما بلغ نمو الصادرات في عام 2018 نسبة 5.5%، مقابل 15.8% في 2017. وتتوقع وزارة المالية نمو الصادرات في 2019 إلى 3.1 في المائة. و الواردات ارتفعت أيضاً في العام الماضي بنسبة 11.8% على أساس سنوي لتصل إلى 535 مليار دولار، لتسجل كوريا الجنوبية فائضا تجاريا بقيمة 70.5 مليار دولار، وبذلك تنهي البلاد عامها العاشر على التوالي والذي تحقق فيه فائضًا تجاريًا. وأظهرت بيانات الوزارة أن واردات البلاد من النفط الخام انخفضت 9.5% على أساس سنوي في ديسمبر/ كانون الأول لتصل إلى 90.3 مليون برميل، وتشير بيانات مؤسسة النفط الوطنية إلى أن إجمالي واردات كوريا الجنوبية من النفط الخام ارتفع 0.7% على أساس سنوي في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 95.3 مليون برميل.

ومنحت واشنطن إعفاءات مؤقتة من عقوباتها المفروضة على إيران لثماني دول من بينها كوريا الجنوبية، التي من المقرر أن تستأنف استيراد النفط الإيراني في يناير/كانون الثاني الجاري. وفي السياق، تدخل حيّز التنفيذ اتفاقية التجارة الحرة المعدلة لأميركا مع كوريا الجنوبية، والتي وقعها زعيما البلدين في سبتمبر/أيلول 2018. وتحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في صناعة السفن في العالم. والمرتبة الثالثة إنتاج الحديد في العالم والمرتبة الخامسة في صناعة السيارات في العالم، والجداول التالي يوضح هذه الصناعات الأساسية:

[1] – نفس المرجع على الموقع الالكتروني : https://ar.wikipedia.org/wiki

الجدول رقم 08: يوضح ترتيب كوريا الجنوبية في مجال: السيارات، سيارات النقل الخفيفة، الشاحنات و الحافلات بأنواعها الثلاثة: الصغيرة، العادية و الضخمة:[1]

الرتبة	البلد	2000	2005	2010	2011	2015
1	الصين	2,069,069	5,708,421	18,264,667	18,418,876	24,503,744
2	أمريكا	12,799,857	11,946,653	7,761,443	8,653,560	12,100,095
3	اليابان	10,140,796	10,799,659	9,625,940	8,398,654	9,278,238
4	ألمانيا	5.525.615	5,757,710	5,905,985	6,311,318	6,033,164
5	كوريا الجنوبية	3,114,998	3,699,350	4,271,941	4,657,094	4,555,957
.	العالم	58,374,162	66,482,439	77,857,705	80,064,168	90,780,583

المصدر: المنظمة الدولية لصانعي السيارات 2011 نسخة محفوظة 02 أكتوبر 2017 على موقع وأي باك مشين وعلى الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wik

2. صناعة السفن: [2]

و صناعة السفن في كوريا تعتبر قطاعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الكوري، وقد تعرضت هذه الصناعة إلى أزمة لأسباب تتصل بالأسواق العالمية وكذلك عمليات إعادة الهيكلة الداخلية، ولكن يبدو أنها الآن تستعيد قواها مجددا معززة بإجراءات حكومية داعمة. وهناك عدة مؤشرات تدل على عودة الحياة لقطاع صناعة السفن في كوريا بعد فترة من الجمود الناتج عن عمليات إعادة الهيكلة وتراجع حجم الطلبيات العالمية. ومع عودة الأمل لوثبة جديدة في هذا القطاع المهم، أعلنت الحكومة عن حزمة من الإجراءات. حيث أن مظاهر الركود الاقتصادي الذي شهدته كوريا مؤخرا كان بسبب تدهور أداء عدد من القطاعات الصناعية الكورية التقليدية مثل صناعة السفن. لكن وفي تطور مبشر، زاد عدد الطلبيات التي تلقتها كوريا في صناعة السفن

[1] – المنظمة الدولية لصانعي السيارات 2011 نسخة محفوظة 02 أكتوبر 2017 على موقع وأي باك مشين وعلى الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wik.

[2] – ، مقال اقتصادي : **عودة الروح إلى قطاع صناعة السفن في كوريا** ،2018/11/26 kbs world radio

خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام بحوالي 71% مقارنة بالعام السابق، مما يعني أن هناك إمكانية جيدة لكوريا لاستعادة نصيبها في السوق العالمية، الذي كان يبلغ حوالي 41%. وقد أشار الرئيس مون بنفسه إلى ذلك خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، حيث دعا حكومته إلى بذل كل الجهود الممكنة من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة ظلت شركات بناء السفن الكورية تعاني من عجز مالي واضح بسبب تراجع عدد الطلبيات الخارجية. لكن حجم تلك الطلبيات زاد مؤخرا، وحسب تقرير صادر عن شركة "كلارك سون" البريطانية المتخصصة في أبحاث صناعة السفن، فإن حجم الطبيات التي تلقتها كوريا في مجال صناعة السفن خلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر من العام 2018 يمثل 45% من حجم الطلب العالمي، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك منذ عام 2015. وبسبب هذا الأداء المدهش، من المتوقع أن تستحوذ كوريا على المركز العالمي الأول بالنسبة لعدد الطلبيات لهذا العام متفوقة على الصين التي ظلت تتصدر السوق العالمية منذ عام 2012. ومع تمكّن كوريا من استعادة تفوقها في السوق بعد وصولها لمرحلة القاع في عام 2016، تضاعف عدد الطلبيات التي تلقتها مؤخرا، ومن المتوقع أن يصل عدد الطلبيات التي ستتلقاها الشركات الكورية حتى نهاية العام الجاري لنفس المستوى القياسي الذي كانت عليه في عام 2014. فقد ظلت كوريا تحتل المركز العالمي الثاني بعد الصين على مدى ستة أعوام منذ عام 2012، لكنها الآن بصدد استعادة مركزها الأول مجددا.

تتقيّد كوريا باللوائح الخاصة بالانبعاث والمستوى التقني المتطور،وهو ما ساعد قطاع بناء السفن الكوري على استعادة مركزه القيادي العالمي، خاصة وأن المنظمة البحرية العالمية تخطط لتطبيق لوائح بيئية صارمة بدءا من عام 2020، وهو ما سيجعل التطور التقني الرفيع الذي يعني سفنا أنظف وأكثر تلاؤما مع البيئة هو المعيار الرئيسي، وهو شيء يتسق مع المعايير الكورية التي تركز على نواحي السلامة والإصحاح البيئي، ولا يتفق مع الإستراتيجية الصينية التي تركز على انخفاض السعر. وحسب تقرير المؤسسة البريطانية فإن الصين فشلت في الحصول على أي طلب خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر من العام الجاري، بينما زاد الطلب على السفن الكورية مقارنة مع منافساتها الصينية واليابانية وهو ما يؤكد عودة الروح تماما لقطاع صناعة السفن في كوريا . القوانين البيئية المشددة بواسطة المنظمة البحرية العالمية تتضمن منع السفن التي لا تستوفي المعايير البيئية الجديدة من الرسو م داخل الموانئ العالمية الكبرى، وهو ما جعل الطلب يزيد على السفن الكورية التي تتقيد بتلك المعايير، حيث تستعمل طاقة نظيفة مثل الغاز الطبيعي المسال. ويجب التركيز على صناعة سفن ذات قيمة مضافة عالية، مثل الحاويات الضخمة والسفن الصديقة للبيئة والسفن الذكية المجهزة بكل المطلوب من وسائل المعلومات والاتصالات. هذا هو السبيل الوحيد أمام شركات صناعة السفن في كوريا لاستعادة مجدها القديم من خلال توسيع الفجوة التقنية بينها وبين بقية منافسيها وتعزيز مستوى الإنتاجية.

3 . الاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية :[1]

وفقا لوزارة التجارة والصناعة والطاقة الكورية الجنوبية تلقت كوريا الجنوبية تعهدات استثمار أجنبي مباشر خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2018 بقيمة 15ر75 مليار دولار بزيادة نسبتها 64ر2% عن الفترة نفسها من العام 2017.

وقالت الوزارة إن الاستثمار الفعلي الذي نفذته الشركات الأجنبية خلال هذه الفترة بلغ 9ر46 مليار دولار، مرتفعا بنسبة 76ر4 % عن العام السابق، مشيرة إلى إن تعهدات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الرقم القياسي أعادت التأكيد على الأساسيات القوية للاقتصاد الكوري الجنوبي في ظل بيئة عمل صعبة، بما في ذلك النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على الشركات في الولايات المتحدة ورفع سعر الفائدة . وأشارت وكالة يون هاب الكورية الجنوبية للأنباء إلى أن قيمة الاستثمار الفعلي للشركات الأجنبية في كوريا الجنوبية ارتفعت خلال العام الماضي بنسبة 20.9 في المائة، موضحة أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتجاوز 20 مليار دولار سنويا منذ 2015.

وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الاتحاد الأوروبي 8.92 مليار دولار ومن الولايات المتحدة 5.88 مليار دولار، فيما بلغت الاستثمارات القادمة من الصين 2.74 مليار دولار ومن اليابان 1.3 مليار دولار. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات 15.58 مليار دولار وفي التصنيع 10.05 مليار دولار . وقال موقع ذا كوريا هيرالد إن الاستثمار الأجنبي المباشر في 2018 جاء مدفوعا بالاهتمام العالمي بالقطاعات التكنولوجية المتقدمة والقطاعات الناشئة.

أظهرت بيانات حكومية صدرت في كوريا الجنوبية استمرار قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية فوق مستوى 20 مليار دولار للسنة الرابعة على التوالي، حيث بلغت خلال عام 2017 26.9 مليار دولار بزيادة سنوية قدرها 17.2 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي جديد. وتدفقت استثمارات أميركية قوية خلال العام المنصرم في شراكات واستحواذات على صناعات تكنولوجية متقدمة وصناعات تكنولوجية ناشئة، وزاد إجمالي قيمتها السنوية بنحو 24.8 في المائة عن العام الماضي.

بينما قفزت قيمة الاستثمارات الصينية في 2018 خلال العام السابق بشكل لافت، حيث زادت بـ 23.9 في المائة، مدفوعة بالرغبة في الاستثمار في القطاع العقاري والخدمات. وتعد قيمة الاستثمارات اليابانية المباشرة المسجلة خلال العام الماضي خلال العام الماضي متراجعة بنحو 29.4 في المائة عن 2017. مع التحول في تركيز الاستثمارات اليابانية على الصين وجنوب شرقي آسيا.

[1] – جريدة رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة: **الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية يسجل رقما قياسيا في النصف الأول من عام 2018**، تم نشره في 2018/07/4

ومثلت الاستثمارات الجديد في قطاع الصناعة نحو 77.4 في المائة من مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال خلال 2018. بينما كان باقي الاستثمارات الصناعية في صورة اندماجات واستحواذات بهذا القطاع.

وكان 2018 عام المؤشرات القياسية على مستوى علاقة كوريا بالعالم الخارجي، فقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة والطاقة ودائرة الجمارك الوطنية الشهر الماضي أن حجم الصادرات التراكمي لكوريا الجنوبية تجاوز 600 مليار دولار، وهذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها حجم الصادرات لكوريا الجنوبية 600 مليار دولار منذ العام 1948 عندما بدأت كوريا الجنوبية التصدير. وفي مقابل هذه البيانات الإيجابية عن الاقتصاد الكوري، فقد حذر تقرير حديث لمؤسسة هيونداي البحثية من أن اقتصاد البلاد وصل لذروة نشاطه في مايو (أيار) 2017. حيث توقعت المؤسسة أن يقتصر النمو الكوري خلال العام الجاري على معدل 2.5 في المائة، ما يقل عن توقعات البنك المركزي الكوري بتسجيل نمو بـ 2.8 في المائة في 2018 وأن يرتفع النمو إلى 2.9 في المائة خلال العامين التاليين.[1]

2. الانجاز الاجتماعي :

يتوجه المجتمع الكوري بسرعة نحو ارتفاع عدد المسنين، ليصبح ثاني أكبر مجتمع شائخ في العالم بعد اليابان بحلول 2050، كما تدنت نسبة الخصوبة إلى 1.23 مولود لكل امرأة لتكون واحدة من أقل النسب في العالم ويطرح هذان العاملان تحديًا كبيرًا يتمثل في تقلص حاد في نسبة السكان القادرين على العمل، وتراجع الاستهلاك المحلي مع ارتفاع نفقات الدولة لدعم المسنين. كما تعاني كوريا من تفاوت طبقي كبير بين الأغنياء والفقراء، بحيث إنها تُعتبر ثاني بلد بعد الولايات المتحدة من حيث سوء توزيع الثروة. وتراجعت نسبة الأسر متوسطة الدخل من 75.4% سنة 1990 إلى 64% من مجموع السكان سنة 2011. وإضافة لذلك يعتبر موقع كوريا الجغرافي أحد تحديات تجربتها في النمو الاقتصادي؛ حيث تتواجد في منطقة متوترة؛ فحالة الحرب ما زالت قائمة بين الشمال والجنوب ولم توقع الكوريتان اتفاقية للسلام بعد، كما تتنازع كوريا الجنوبية السيادة مع اليابان حول جزيرة دوكدو/تاكيشيما. كما توجد بالمنطقة بؤر توتر أخرى مثل قضية تايوان والنزاع حول جزر بحر الصين الشرقي بين اليابان والصين، وقد تعصف هذه البؤر بالاقتصاد الكوري في حالة اشتعالها.

نتيجة لزيادة التنمية بوتائر متصاعدة، وبسبب ارتفاع مستوى المعيشة بشكل ملموس فقد تحققت العديد من الانجازات على المستوى الاجتماعي بعد أن بدأت كوريا الجنوبية بتطبيق بعض الأنظمة الخاصة بالتأمين الاجتماعي منذ الثمانينات من القرن

[1]- الشرق الأوسط ، جريدة العرب الدولية : **كوريا استقبلت 27 مليار دولار استثمارات مباشرة** خلال الجمعة – 27 شهر ربيع الثاني 1440 هـ – 04 يناير 2019 م رقم العدد [1464 2018]

العشرين، وتم إدراج نظام توسيع تغطية التأمين الصحي والمساعدات الطبية إلى الأنظمة القائمة في عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م على التوالي، وبهذا تمكنت الحكومة الكورية الجنوبية من توفير أسس بناء مجتمع الرفاهية.

1. ارتفاع معدل الأعمار: [1] طبقا لتقرير صادر عن وزارة الإدارة العامة والأمن ، بلغ إجمالي عدد السكان في كوريا الجنوبية 51 مليونا و826 ألفا و 59 نسمة في العام 2018، بزيادة مقدارها مليونان و 285 ألفا و 692 نسمة مقارنة بعام 2008. وأشار التقرير إلى أن متوسط العمر في كوريا الجنوبية بلغ 42.1 عاما في العام 2018، بعد أن كان 37 عاما في عام 2008. كما أشار التقرير إلى أن متوسط عمر الرجال بلغ 40.9 عاما، والنساء 43.2 عاما، في العام 2018 . وشهد عدد الذين تقل أعمارهم عن 50 عاما انخفاضا بمقدار 4 ملايين و272 ألفا، فيما زاد عدد الذين تتجاوز أعمارهم 50 عاما بمقدار 6 ملايين و558 ألف شخص. وزاد عدد الرجال بمليون و 43 ألفا العام الماضي مقارنة بعام 2008، فيما زاد عدد النساء بمليون و242 ألفا خلال نفس الفترة حيث تجاوز عدد النساء نظيره الرجالي بـ93 ألفا 2018.

وتتوقع الدراسة التي نشرها موقع "ذا لانست" أن تكون النساء الكوريات أول من يستطعن العيش لأكثر من 90 سنة في المتوسط بالمقارنة مع باقي النساء في 34 دولة غنية شملتها الدراسة. وأضافت الدراسة أنه على العموم، فالنساء في كوريا الجنوبية لا يدخن ولا يعاني من الزيادة في الوزن كما أن ضغط الدم لديهن منخفض وترددهن على الطبيب ليس بالأمر النادر بحكم تمتع المرأة الكورية الجنوبية بالتغطية الصحية. و لا يختلف رجال كوريا الجنوبية عن نساءها فهم بدورهم يعيشون لسنوات طويلة تتجاوز في المتوسط عتبة الثمانين سنة. ويأتي الرجال الكوريون الجنوبيون في صدارة الدول التي يعيش رجالها لفترات طويلة متبوعين بدول أستراليا وسويسرا وكندا والأراضي المنخفضة.

يتوقع خبراء أن يرتفع معدل متوسط العمر في عدد من بلدان العالم إلى حدود 2030 ليصل إلى 90 عاماً. ويرجع السبب إلى التغذية الجيدة للأطفال وانخفاض ضغط الدم وتدني مستويات التدخين والحصول على الرعاية الصحية و أشارت الدراسة إلى أن الأمر سيتطلب من صناع السياسة مزيداً من الجهد للتخطيط لذلك. ورجحت الدراسة أن يكون متوسط العمر المتوقع في كوريا الجنوبية هو الأعلى في العالم بحلول عام 2030. ويتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأقل من حيث متوسط العمر في البلدان المتقدمة. ورجحت أن يبلغ متوسط العمر بها 79.5 عام للرجال و 83،3 عام للنساء وهو ما يشبه التوقعات بالنسبة لبلدان متوسطة الدخل مثل كرواتيا والمكسيك.

[1] – لكي بي إس : **متوسط العمر في كوريا الجنوبية يتجاوز 40 عامًا** ، Write: 2019-01-21 12:51:40/Update: 2019-01-21 consult 13:55:22

2. في المجال الصحي: أصبحت كوريا الجنوبية محط أنظار العالم في العديد من المجالات، وعلى رأسها نظامها المميز في الرعاية الصحية المجانية لمواطنيها والمقيمين فيها على حدٍ سواء. وتدير وزارة الصحة هذا النظام ويموله برنامج وطني إجباري للتأمين الصحي يغطي نحو 97% من السكان.

ولا تقتصر الممارسة الطبية في كوريا الجنوبية إحدى دول النمور الآسيوية على الأساليب الطبية الغربية التي أصبحت سائدة عالميًا، بل يشمل نظام الرعاية الصحية فيها الطب الغربي الحديث والعلاجات المحلية التقليدية التي خضعت للتطوير والتحديث.[1] وتمتاز الأطقم الطبية الكورية بارتفاع مستواها وتوافر المعدات الطبية المتطورة في المستشفيات. وتحتضن كوريا عددًا من أهم المستشفيات في العالم، مثل مستشفى جامعة سيول الوطنية ومركز سامسونج الوطني ومركز آسان الطبي ومستشفى يونسي سيفيرانس. ويعتمد نظام الرعاية الصحية في كوريا الجنوبية على ثلاثة برامج: برنامج التأمين الصحي الوطني وبرنامج المساعدات الطبية وبرنامج الرعاية طويل المدى.

1. برنامج التأمين الصحي الوطني :

صدر أول قانون للتأمين الصحي في كوريا الجنوبية في العام 1963، وبحلول شهر يوليو/تموز 1977 أصبح لزامًا على الشركات التي يعمل فيها أكثر من 500 موظف توفير التأمين الصحي لهم ، وبحلول العام 1979 شمل القانون الشركات التي يعمل فيها 300 موظف وأكثر. وضم برنامج التأمين الصحي أصحاب الأعمال الحرة في الريف في العام 1988، وشمل أصحاب الأعمال الحرة في الحضر في العام 1989، ويمثل هذا العام نقطة محورية في تاريخ برنامج التأمين الصحي الكوري الجنوبي لأنه العام الذي أعلنت فيه كوريا تغطية جميع مواطنيها بمظلة التأمين الصحي وتوحيد أنظمة التأمين الصحي الخاصة ودمجها مع برنامج التأمين الصحي الوطني.

تتعدد مصادر تمويل برنامج التأمين الصحي، وأبرز هذه المصادر هم المؤمن عليهم إذ تحصل الدولة على نحو 5% من دخل كل الموظف مقابل تمتعه بخدمات التأمين الصحي، ويتحمل كلٌ من الموظف والشركة هذا المبلغ مناصفةً. ويأتي ثاني مصادر التمويل من الحكومة التي تدفع نحو 14% من إجمالي ميزانية برنامج التأمين الصحي. وتمثل الضرائب على التبغ ثالث مصادر التمويل، إذ تمثل نحو 6% من الميزانية.

[1]- لكي بي إس : **متوسط العمر في كوريا الجنوبية يتجاوز 40 عامًا** ، :-Write: 2019-01-21 12:51:40/Update: 2019-01-21 13:55

2. برنامج المساعدات الطبية:

بدأ هذا البرنامج في العام 1979، ويشمل حاليًا 3.7% من السكان. وتتحمل الدولة بموجب هذا البرنامج تكاليف الرعاية الصحية للأشخاص غير القادرين والمصابين بأمراض مزمنة ونادرة والأطفال تحت 18 عامًا.

3. برنامج الرعاية طويل المدى:

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم الرعاية الصحية للمسنين وبدأ العمل به في شهر يوليو/تموز 2008. ويخدم كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا، ويخدم أيضًا من تقل أعمارهم عن ذلك ويعانون في الوقت ذاته من أحد أمراض الشيخوخة مثل ألزهايمر أو مرض باركنسون أو الشلل الناتج السكتات الدماغية. وتمول الحكومة أغلب ميزانية هذا البرنامج.

4 . تقنيات مستقبلية:

تستخدم المستشفيات في كوريا الجنوبية تقنيات طبية مستقبلية مثل الروبوتات الجراحية، إذ أعلن مستشفى يونسي سيفيرانس في العام 2018 عن إجراءه نحو 20 ألف جراحة روبوتية منذ بداية استخدامها لهذه التقنية في العام 2005. وأعلن المستشفى أنه يستخدم هذه الروبوتات في مختلف أقسامه. ويستخدم 50 طبيب في المستشفى هذه الروبوتات في إجراء الجراحات لعلاج أنواع متعددة من السرطانات، مثل سرطانات الغدة الدرقية والقولون والكبد والمعدة والبنكرياس والكلى والبروستاتا والثدي. وحازت جراحات سرطانات الجهاز البولي نصيب الأسد بعدد وصل إلى 7100 جراحة أي نحو 35.5 من إجمالي الجراحات، وتلتها جراحات سرطان الغدة الدرقية بعدد 6226 جراحة، أي نحو 31.1%، وحلت جراحات الجهاز الهضمي في المركز الثالث بعدد 1897 جراحة أي نحو 9%. ويقدم المستشفى نظام تعليم طبي مميز وفّر التدريب على الجراحات الروبوتية لنحو 2000 طبيب.

وطورت شركة ميريكومباني الكورية روبوتًا جراحيًا يسمى ريفوآي، ويتمتع الروبوت بأربعة أذرع روبوتية يتحكم فيها حاسوب يحاكي حركات الجراح الذي يشاهد منظرًا ثلاثي الأبعاد للجرح. واعتمد وزارة سلامة الغذاء والدواء الكورية الروبوت في العام 2017، ليكون بذلك ثاني روبوت جراحي في العالم تعتمده منظمة طبية بعد الروبوت الجراحي الأمريكي دافينشي الذي اعتمدته إدارة الغذاء والدواء الأمريكية في العام 2000. ويمتاز روبوت ريفوآي بانخفاض تكلفته التي تبلغ نحو 70% من تكلفة روبرت دافينشي.

وطور المعهد الكوري لأبحاث التقنيات الإلكترونية تقنية جدية لتشخيص السرطان وعلاجه باستخدام الثنائيات الباعثة للضوء، إذ يستهدف هذا الضوء الخلايا السرطانية دون أن يضر خلايا الجسم الطبيعية. وينص القانون على أن جميع المستشفيات الكورية مؤسسات غير ربحية، ولذا عليها استثمار أرباحها في تحسين خدماتها وتطوير تقنيات جديدة ما يساعد في توفير رعاية طبية عالية المستوى.

5 . نتائج مبهرة:

تحقق كوريا الجنوبية أعلى معدل نجاح لعمليات زراعة القلب في العالم وفق إحصاءات، وتصل نسبة النجاح إلى نحو 99%، وتبلغ نسبة نجاح جراحات الشرايين التاجية نحو 93%. وتبلغ نسبة الوفيات بين مرضى احتشاء عضلة القلب نحو 4.9% وهي الأقل بين دول العالم المتقدم التي تتراوح فيها النسبة بين 5% و7%. وتبلغ نسبة حدوث المضاعفات بعد جراحات القلب نحو 12.7%، و هي بذلك أقل كثيرًا من نظيرتها في الدول المتقدمة التي تصل فيها نسبة حدوث المضاعفات إلى نحو 20%. ويبلغ معدل الوفاة خلال إجراء جراحات العيوب الخلقية في القلب أقل من 1%. ويبلغ معدل النجاة حتى خمسة أعوام بعد علاج سرطان الثدي نحو 91.3% و99.2% بعد علاج سرطان البروستاتا و 69.4% بعد علاج سرطان المعدة وهو أعلى كثيرًا من نظيره في الدول المتقدمة، إذ يبلغ 27.7% في الولايات المتحدة الأمريكية و25% في كندا و63.3% في اليابان.[1]

6 . جراحات التجميل:

لا نبالغ حين نقول إن كوريا الجنوبية أصبحت عاصمة جراحات التجميل في العالم. إذ يبلغ معدل جراحات التجميل في كوريا الجنوبية نحو 20 جراحة لكل 1000 فرد، وبذلك تتفوق على أقرب ملاحقيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ المتوسط فيها 13 جراحة لكل 1000 فرد. وتتفوق كوريا على غيرها من الدول المتقدمة في هذا المجال بسبب انخفاض تكاليفها وكفاءة الجراحين.

7. السياحة العلاجية:

ويحفز هذا المستوى والتقنيات المتطورة السياحة العلاجية في كوريا الجنوبية التي لا تقتصر مزاياها على النتائج المبهرة فحسب بل تمتد أيضًا إلى انخفاض تكلفة الخدمات العلاجية مقارنةً مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وافتتحت مستشفى جامعة سيول الوطنية مركزًا للرعاية الصحية الدولية يزوره نحو 150 مريض من دول العالم المختلفة يوميًا.

[1]- مقال اقتصادي، صحة المستقبل: **هل يمثل نظام الرعاية الصحية في كوريا الجنوبية نموذجًا مستقبليًا يحتذى به؟** رعاية صحية للجميع ديسمبر 17, 2019.

وساعد تطور النظام الصحي في تحسين جودة حياة السكان وزيادة متوسط أعمارهم، إذ ارتفع متوسط عمر الرجال من 51.1 عام في ستينيات القرن الماضي إلى 75.7 عام في العام 2006، وارتفع متوسط عمر النساء من 53.7 أعوام في ستينيات القرن الماضي إلى 82.4 أعوام في العام 2006. وانخفض معدل وفيات المواليد من 61 حالة وفاة لكل 1000 طفل حديث الولادة في ستينيات القرن الماضي إلى 5 حالات وفاة فحسب لكل 1000 طفل حديث الولادة في العام 2005.

طب القلب:[1]

بالنسبة لجراحات القلب وعمليات الشريان التاجي بشكل خاص وطب القلب بشكل عام فإن كوريا الجنوبية تعتبر واحدة من أفضل الوجهات لتلقي هذه العلاجات، حيث تقوم المستشفيات الكورية بـ 1800 جراحة قلبية و 2800 عملية للشريان التاجي في كل عام، وتستهدف المستشفيات الكورية الفئات التي تهتم بصحة القلب أو تعاني من الأمراض التي تصيبه مثل العيوب الخلقية أو أمراض قصور القلب والشرايين عبر تقديم عروض مخصصة لهذه الفئة.

إن المؤسسات الطبية الكورية تملك أفضل الكوادر والخبرات المتخصصة في مجال صحة القلب والعلاج المبكر لأمراض القلب، إضافة للكوادر التمريضية المتميزة، كل ذلك ضمن عمل متكامل لعلاج أمراض القلب والأوعية الدموية على اختلاف حالاتها وأنواعها.

الانجاز الثقافي :

1. في مجال تكنولوجيا المعلومات: [2] سجلت صادرات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوريا الجنوبية رقما قياسياً في سبتمبر 2017، مدعومة بالمبيعات النشطة لأشباه الموصلات في الخارج. ووفقاً لبيانات صادرة من وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكورية الجنوبية، فإنه تم شحن منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة 20.27 مليار دولار أمريكي ، بارتفاع بنسبة 5.3 بالمائة على أساس سنوي. كما سجلت صادرات أشباه الموصلات رقما غير مسبوق بارتفاع بنسبة 44.5 بالمائة على أساس سنوي إلى 9.62 مليار دولار مدفوعة بالطلب المستمر. وأظهرت البيانات أن الشحنات الخارجية من أجهزة الكمبيوتر والمعدات ذات الصلة ارتفعت بنسبة 4.1 بالمائة على أساس سنوي على خلفية مبيعات محرك الأقراص الصلبة.

[1] – مقال اقتصادي، صحة المستقبل: **هل يمثل نظام الرعاية الصحية في كوريا الجنوبية نموذجًا مستقبليًا يحتذى به؟** رعاية صحية للجميع ديسمبر 17, 2019.

[2]. مجلة الشروق للإدارة الالكترونية : **20 مليار دولار صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوريا الجنوبية،** 17أكتوبر2018

ومن جهة أخرى قالت الوزارة إن صادرات شاشات العرض انخفضت بنسبة 11.1 بالمائة بسبب تزايد المنافسة العالمية على لوحات LCD، كما سجلت المبيعات الخارجية للهواتف المحمولة تراجعا أيضاً بنسبة 36.6 بسبب المنافسة الساخنة في السوق العالمية.

2. مجال الخدمة البريدية:

شهد أداء الخدمة البريدية لكوريا الجنوبية تحسنا كبيرا من حيث السرعة والكفاية منذ بداية تطبيق برامج الكومبيوتر على مراكز خدمات البريد لأول مرة في عام ١٩٩٠م ولا تنحصر خدمات مكاتب البريد على الخدمات البريدية كإرسال الرسائل والطرود التي غالبا ما يتم تسلم معظمها في نفس يوم إرسالها أو بعد ثلاثة أيام بعد الإرسال على الأكثر باستثناء بعض المناطق مثلا للقرى الريفية البعيدة عن المدن، بل تقوم كذلك بخدمات مصرفية متعددة مثل إيداع النقود وإرسالها ؛ والتامين على الحياة وغيرها.

3. مجال التفاعل مع التراث الثقافي العالمي :

إن الانجازات التي حققتها كوريا الجنوبية على مختلف الأصعدة خلال مدة زمنية وجيزة، والتي جئنا على ذكر البارز منها، نهبت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) إلى القيمة الفريدة والشخصية المتميزة للثقافة الكورية الجنوبية عن الثقافة الصينية واليابانية، لذلك قررت اختيار عدد من القطع لفنية والآثار الكورية الجنوبية القيمة وضمها إلى قائمة التراث الثقافي العالمي لإحداث نوع من التفاعل بين الثقافة والتراث الكوري الجنوبي مع العالم، ومن هذه القطع، معبد بلوكاكسا الذي يرجع تاريخه إلى القرن الثامن الميلادي، وكهف سكك ورام الموجودان في إقليم كيونجسانج-بوك-دو، كيونجو. وألواح تربيتاكا كوريانا الخشبية لطباعة كتب البوذية وقد قام بجمع المعلومات التاريخية ذات الصلة بهذه الكنوز موظفو تصنيف التاريخ ولضمان سلامة هذه المعلومات فقد جرى حفظ نسخ منها في أجزاء مختلفة من البلاد .

المطلب الثالث : نتائج تجارب دولة فنلندا وكوريا الجنوبية في مجال اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة

1. تجربة فنلندا :[1]

كان اقتصاد فنلندا يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية والتقنيات المستوردة في الستينيات، كان حوالي ثلثي عائدات التصدير الفنلندية من أهم مواردها: الغابات والأخشاب ، في عام 1993، واجهت فنلندا أشد أزمة اقتصادية منذ الثلاثينيات، حيث بلغت نسبة البطالة 20٪، وانخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13%، وانهار القطاع المصرفي، وارتفعت مستويات الديون من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 58% في عام 1994.

استجابت فنلندا لهذه الأزمة الوطنية بطريقة غير متوقعة، أولاً، كانت الاستثمارات موجهة بشكل كبير نحو الابتكار بدلاً من الترويج للأنشطة التقليدية ، و ركزت فنلندا على التنويع نحو التكنولوجيا المتقدمة، بعيداً عن الأخشاب والصناعات التقليدية، فبدأت في تركيز الإنتاج والتصدير والبحث والتطوير على السلع والخدمات ذات الكثافة المعرفية، كما سارعت في خصخصة الشركات الحكومية والوكالات العامة، وقامت بتحرير الأسواق المالية والملكية الأجنبية.

وكان الهدف الرئيسي لجميع هذه السياسات هو تشجيع الابتكار في القطاع الخاص، حيث أدركت فنلندا أن الابتكار من قبل القطاع الخاص والتعاون المتبادل بين الجهات العامة والخاصة في البحث والتطوير أفضل من الاستثمار الحكومي المباشر في هذه المجالات.أصبح بناء المعرفة وتطويرها المحرك الرئيسي لخروج فنلندا من الأزمة الاقتصادية، فزاد الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير حتى وصل إلى نحو 4 % من الناتج المحلي في نفس الوقت الذي كان فيه متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتقلب بين 2.0% و 2.4%. كما زاد عدد العاملين في مجال المعرفة في القوى العاملة الفنلندية بشكل كبير، وبحلول عام 2014، ارتفع هذا العدد إلى ما يقارب ضعفي متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث وصل العدد إلى أكثر من 7000 باحث لكل مليون نسمة. أدت زيادة الاستثمارات في الابتكار إلى سياسات تعليمية في التسعينيات ركزت على تحسين المعرفة والمهارات، إلى جانب الإبداع وحل المشكلات، فساهم التركيز القوي على الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا بشكل ملحوظ في نمو نوكيا كرائد عالمي في مجال الاتصالات المحمولة وشركات عديدة مثلها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،وترتبط العديد من الجامعات الفنلندية ارتباطًا وثيقًا بالبحث والتطوير في هذه الشركات.

[1]- جريدة الوطن يومية شاملة تفاعلية **: كيف نتعلم من تجربة فنلندا في التحول الى اقتصاد قائم على المعرفة** ؟ على الموقع الالكتروني: alwatannesews.net

تزامن نمو القطاع التعليمي الفنلندي مع تحول اقتصادي مثير للإعجاب من الاقتصاد الزراعي القائم على الإنتاج إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، فقد حولت فنلندا نفسها إلى دولة رفاهية حديثة تتمتع باقتصاد معرفة ديناميكي في وقت قصير نسبياً.

تمثل التجربة الفنلندية في التسعينيات أحد الأمثلة الموثقة التي توضح لنا كيف يكون التعليم والمعرفة القوى دافعة للنمو الاقتصادي.

التجربة الفنلندية توفر دروسا عديدة حيث تبين تجربة فنلندا أن بلداً صغيراً يتمتع باقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية قادر على أن يصبح رائداً في مجال الابتكار والاقتصاد المعرفي في وقت قصير.

ولكن كيفية الوصول إلى الاقتصاد المعرفي هو ما يمكن أن نتعلمه من فنلندا، فكما فعلت فنلندا يجب علينا أنا نركز على إنتاج وتطوير السلع والخدمات ذات الكثافة المعرفية، وهذا الهدف يمكن الوصول إليه عن طريق تطوير التعليم وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وزيادة عدد الكوادر التي تعمل في مجال البحث والتطوير. الدور الرئيسي للحكومة يجب أن يكون في تطوير التعليم، فأحد أهم العوامل في تطور فنلندا هو نظامها التعليمي المميز والفريد من نوعه ، فجميع الطلاب في فنلندا يلتحقون بالمدارس الحكومية المجانية ذات الجودة العالية، حيث لا توجد في فنلندا مدارس خاصة.

أما في مجال تطوير البحث العلمي والابتكار، فهذا لا يجب أن تقوم به الحكومة لوحدها بل يجب أن يكون هناك تعاون بين القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات الحكومية، يكون دور الحكومة فيه فقط الإشراف والإرشاد، بينما يجب أن يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في القطاعات القائمة على المعرفة، وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، كما يجب أن تقوم شراكات بحثية بين الجامعات والقطاع الخاص.

2. تجربة كوريا الجنوبية :[1]

من المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها؛ فالظروف التي تطورت فيها كوريا والموقع الجغرافي يجعل من التجربة الكورية تجربة فريدة وخاصة بالشعب الكوري. غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس والعبر التي يمكن أن تكون مفيدة للدول العربية التي عجزت عن تحقيق نهضة شاملة بالرغم من توفر بعضها على موارد طبيعية ومالية ضخمة وتوجد في وضع أفضل من وضع كوريا بعد الحرب الكورية، بل كان بعضها في السابق يحتل مكانة أفضل من كوريا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مثل مصر والعراق وسوريا والسعودية، ويتلخص أهم الدروس في:

[1] – مركز الجزيرة للدراسات: **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل** على الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net

1. دور الدولة:

لعبت الدولة دورًا كبيرًا وإيجابيًا في عملية التنمية الاقتصادية. ويشار إلى أن التدخلات كانت ترتكز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد التخطيط بعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري. كما أن الدولة كانت ترى أن التنمية الاقتصادية ستساعدها على بناء قوتها لمواجهة الخطر الشمالي وعدم تكرار تجربة الاستعمار الياباني.

2- التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص:

أظهرت التجربة الكورية أن الحكومة كانت قادرة على تقليل مشاكل التنسيق بينها وبين القطاع الخاص وكانت قادرة، بفعل العلاقات التي نسجها البيروقراطيون مع الشركات الكبرى والبنوك، على الحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي يمكن أن تساهم بفاعلية في النمو الاقتصادي.

3. البحث العلمي:

أصدرت كوريا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصًا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايوتكنولوجيا، للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية .

4 . الاستثمار في العامل البشري:[1]

أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية.

5. استغلال الظروف الدولية:

وجدت كوريا نفسها عالقة في الصراع الدائر بين المعسكرين الغربي والشرقي فاستغلت تحالفها مع الولايات المتحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من بناء قوتها الشاملة وتحقيق استقلال سياسي واقتصادي وتكنولوجي وصناعي.

[1] - مركز الجزيرة للدراسات: **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل** على الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net.

وكخلاصة يمكن القول بأن التجربة الكورية سواء على مستوى النهوض أو على مستوى تجربة إعادة الإعمار بعد الخروج من حرب مدمرة، كانت ناجحة لكنها لم تكن مثالية؛ فقد دفع الاعتماد على الشركات العملاقة إلى توغل هذه الأخيرة واحتكارها لكل الأنشطة على حساب الشركات الصغيرة، كما نتج عن السياسات التنموية لكوريا اختلال كبير في التنمية بين سيول والمناطق الأخرى، وتفاوت كبير في الاستفادة من فرص التنمية بين الطبقتين الفقيرة والغنية؛ ما جعل الطبقة العاملة تدفع أثمانًا باهظة خلال السنوات الأولى حيث جُردت من كل حقوقها تقريبًا.

وتبقى التجربة الكورية مثالاً يبرهن على أن الإرادة السياسة والتخطيط السلمي والبعيد المدى وحسن استعمال الموارد، وقبل كل ذلك الانطلاق من تطوير ذاتي ونقدي للقيم والثقافة المحلية، قد يمكّن العرب، في حال استلهامه، من النهوض وتبوء مكانة تليق بتاريخهم وحضارتهم العريقة.

المبحث الثاني : تجارب الدول الناشئة في اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة

المطلب الأول : تجربة الصين في اقتصاد المعرفة :[1]

تعيش الصين تجربة خلاقة على صعيد التنمية البشرية والاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة، فهي دولة تعتمد على النظام الشيوعي الذي سبق له أن انهار في دولة عظمى هي الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى ذلك، عاشت الصين سابقا في ظل نظام اقتصادي وثقافي وتربوي متخلف أعاق عمليات النمو فيها، مما دفع أكثر من مليار ونصف مليار من السكان من العيش في ظل فقر مدقع. من هنا فان التجربة الصينية جديرة بالاهتمام والدراسة واستخلاص العبر منها لصياغة سياسات تنموية عربية شاملة.

أما واقع التجربة الصينية في بناء اقتصاد المعرفة فيمكن إيجازه من خلال الرؤية الوطنية الإستراتيجية القائلة: "بإنعاش الصين من خلال العلوم والتكنولوجيا والتعليم"، على النحو التالي وذلك على النحو التالي:

1. الاهتمام بالبحث العلمي ونشر الاستراتيجيات العامة للعلوم والتطوير، وتحديد الخطوط العريضة للسياسات والآليات والأهداف التكنولوجية لتنشيط الاقتصاد والتطوير الاجتماعي ، بالإضافة غالى تحديد الأولويات في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وبناء النظام الوطني للعلوم، وتشجيع الاختراعات الوطنية وتوسيع مجالات تطبيقها. والجدول التالي يوضح إنفاق الصين على البحث العلمي مقارنة ببعض دول العالم.

[1]- بشار جوري : **تجربة الصين في بناء اقتصاد المعرفة** ، نشر قي 23 غشت 2017 واخر تعديل بتاريخ 2020/2/23.

الجدول رقم09 : يبين إنفاق الصين على البحث العلمي مقارنة ببعض دول العالم:[1]

المرتبة	الدولة	المبلغ (بلايين دولار أمريكي)
1	الولايات	473.4
2	الصين	409
3	الاتحاد الأوروبي	334.3

المصدر: قائمة_الدول_حسب_الإنفاق_على_البحث_والتطوير، الموقع الالكتروني: 2015 https://ar.wikipedia.org/wiki

2. إجراء البحوث ونشر الاستراتيجيات والسياسات وأدوات قياس نظام العلوم والتكنولوجيا الوطني ، وتشجيع نظام للابتكار والاختراع في مجالات العلوم والتكنولوجيا بما يتلاءم مع اقتصد السوق الاشتراكي؛

3. تعزيز العمل على تصنيع نواتج العلوم التطبيقية، وإدارة العمل في مشاريع رئيسة لإنتاج السلع وأدوات ذات تكنولوجيات عالية، وتطوير المدن الصناعية وتشجيع الصادرات الصناعية وإقامة مدن صناعية وتكنولوجيا عالية جديدة؛

4 . المشاركة في خطط البناء والتطوير التكنولوجي والاقتصادي وإنشاء المختبرات العلمية الوطنية، وبناء اقتصاد معرفي؛

5. البحث وتشكيل الخطوط العريضة لسياسات التعاون وتبادل الخبرات في العلوم والتكنولوجيا مع المؤسسات الإنتاجية في الداخل ، ومراكز البحوث الخارجية في الدول الأوروبية والأمريكية خصوصا مع دول الجوار كتايوان وهونج كونج؛

6. البحث في وضع خطط واقتراحات لمشاريع بحثية جديدة تسهم في تطوير الابتكار التكنولوجي وتوسيع القدرات الصناعية للمؤسسات الإنتاجية؛

7. المساهمة في تمويل وإدارة العلوم والتكنولوجيا وبناء قواعد بيانات وإجراء إحصائيات صناعية وبشرية واقتصادية تخدم عملية التنمية العلمية؛ حيث كشف تقرير حديث للمؤسسة الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة عن نشر أكثر من مليوني و 500 مقالة عملية حول العالم في عام 2018، كان النصيب الأكبر منها للصين، ومن ثم أميركا.

وبحسب التقرير، فقد بلغ عدد الأبحاث العلمية والهندسية الصينية المنشورة في مجلات علمية حول العالم في 2018، 528 ألفا و263 بحثا، مقارنة مع 422 ألفا و808 أبحاث أميركية في العام نفسه[1].

[1] – **قائمة_الدول_حسب_الإنفاق_على_البحث_والتطوير**، الموقع الالكتروني: 2015 https://ar.wikipedia.org/wiki

وبذلك تزيح الصين لأول مرة الولايات المتحدة عن المرتبة الأولى باعتبارها أكبر ناشر للأبحاث في العالم في مجالي العلوم والهندسة، على مدار عقد من الزمن. ولكي تنفذ الصين رؤيتها الإستراتيجية القائلة: " بإنعاش الصين من خلال العلوم والتكنولوجيا والتعليم"، وضعت وزارة العلوم تحت إشراف الحكومة ومجلس الدولة ثلاثة برامج وطنية لإنتاج المعرفة وهي:

- البرنامج الوطني للبحوث الأساسية في الصين ؛
- البرنامج الوطني للبحث والتطوير في التكنولوجيا العالية؛
- برنامج البحوث والتطوير التكنولوجي والصناعي.

1. البرنامج الوطني للبحوث الأساسية : يمثل القوة الدافعة للارتقاء والتقدم على صعيد الموارد البشرية، والعصب الرئيسي لتطوير العلوم والتكنولوجيا بما يخدم التنمية الاقتصادية، وزيادة الاختراعات وابتكار التقنيات الجديدة واكتشاف المواهب الخلاقة، فالنمو الاقتصادي والاجتماعي في الصين يحتم زيادة في نسبة البحوث الأساسية العالية التي يفرضها الوصول إلى حلول علمية عن طريق البحوث في العلوم الأساسية ، ولهذا فقد جرى تحديد وتنظيم 973 برنامجا رئيسيا، والمباشرة في تنفيذ مشاريع رائدة تغطي الحاجات الإستراتيجية للتطوير والإنماء، حيث تمثل الهدف الاستراتيجي لهذه المشاريع في تنشيط الأدمغة العلمية للابتكار في مجالات الزراعة؛ الطاقة؛ المعلومات؛ الموارد البيئية والصحة؛ وفي علوم المواد وفي المجالات المرتبطة بها؛ بما يتلاءم مع أوضاع الاقتصاد والمجتمع الصيني، وبما يخدم تطوير العلوم والتكنولوجيا.

2. **البرنامج الوطني للبحث والتطوير في التكنولوجيا العالية**: يهدف إلى تعزيز وزيادة معدلات الابتكار والاختراع في قطاعات التكنولوجيا العالية، وإنتاج السلع والأجهزة الموجودة في الأسواق العالية، ولتحقيق ذلك جرى التركيز على مجموعة من العوامل، أهمها:

- تطوير تقنيات رئيسة لبناء وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للصين وتشجيع الاختراع والابتكار؛
- إنتاج أدوات ومواد، وإنشاء صناعات متطورة قادرة على المنافسة؛
- تطوير تقنيات لإدارة الموارد البيئية، وتطوير وسائل إنتاج طاقة جديدة تخدم عملية التنمية المستدامة؛
- تشجيع التعاون الدولي في مجال الابتكار والاختراع؛
- إجراء القياسات والتجارب والاختبارات المطلوبة لوضع المشروع قيد التنفيذ؛

3. برنامج البحوث والتطوير التكنولوجي والصناعي : يهدف إلى تطوير التكنولوجيات الصناعية وأدوات الإنتاج والتصنيع بما يخدم تعزيز بناء الاقتصاد وتطوير الصناعة والإنتاج ، ومن اجل تحقيق هذه الغاية يقوم البرنامج بعمل التالي:

[1]. جريدة العربية نيوز : **الدول التي تقود البحث العلمي في العالم.. الصين تزيح أميركا**، 14 يناير 2020 - 09:12 بتوقيت أبو ظبي.

- تصنيف المشاريع البحثية إلى: مشاريع رئيسية ومشاريع ذات أولوية قصوى ومشاريع إرشادية توجيهية؛
- تشجيع العلاقة بين الصناعة وقطاع الإنتاج من جهة، وبين الجامعات ومراكز البحوث من جهة أخرى، وتحديد دور المؤسسات الإنتاجية وتشجيعها على ممارسة دورها كاملا في عمليات البحث والتمويل والتصنيع والتسويق؛
- بناء مشاغل صناعية كنقطة عبور نحو تطوير تكنولوجيات صناعية أساسية ووسائل وأدوات الإنتاج، وتشجيع وتطبيق التكنولوجيات العالية في الصناعة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لمكننة هذه الصناعات وبالتالي تحسين قدراتها التنافسية.

المطلب الثاني : تجربة ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة [1]

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب القليلة الناجحة التي يجب النظر إليها بعمق ، ودراستها بشكل مستفيض والتمعن في رحلتها التنموية، لعلنا نجد ما نستفيد منه ونطبقه على ارض الواقع، ذلك أن هذا النجاح لم يأتي عشوائيا بل من خلال مقومات أساسية كانت مساعدة على النقلة النوعية من بلد يعتمد بالأساس على الزراعة إلى دولة متطورة صناعيا واجتماعيا. وتتمثل هذه المقومات في ما يلي:

1. الإرادة السياسية : فما كان لهذه النهضة أن تتحقق إلا بوجود رغبة حقيقية وإرادة سياسية واضحة تحكم القيادة ويكتسبها الشعب، ويمكن تلخيص هذه الإرادة في كلمة واحدة قالها " مهاتير محمد: أيها الماليزي ارفع راسك ناظرا إلى المستقبل".

2. سياسة النظر شرقا : تميزت التجربة الماليزية بسياسة يطلق عليها سياسة النظر التي تتضمن اتجاهين هما :

الاتجاه الأول : والذي يطلق عليه مهاتير محمد تسمية "الاتجاه شرقا "فقد رأى أن التوجه شرقا ينسجم وتوجهات ماليزيا الإنمائية ، ويتلاءم مع خطى التركيبة السكانية المتباينة، سواء من حيث امتلاك الثروات المادية أو من حيث تنوع الثروات البشرية. ولذلك فقد أعلنت ماليزيا عن سياسة الاتجاه شرقا سنة 1981 عند ترأس مهاتير محمد مجلس الحكومة، وامتد العمل بها إلى غاية 1991، وهدفت تلك السياسة إلى تشجيع الماليزيين على الاقتصاد والتعليم من التجربة اليابانية والاقتداء بها من حيث أخلاقيات المهنة؛ والمنهجية الصناعية والتطور التقني، وغيرها ووضح ذلك في إطاره الخاص خصوصا أن ماليزيا بلد متعدد الأديان والأعراق.

[1] – حسام الدين بن الطيب: **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، السنة 2016/2015 ص 36

الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه الإسلامي الذي كان وراءه دوافع قيمية تاريخية وسياسية، وجاء للحد من صرخات الحركات الإسلامية في ماليزيا التي تنادي باسلمة التنمية التي لا تتلاءم من وجهة نظر الحكومة الماليزية آنذاك، مع التركيبة العرقية المتناغمة في البلاد، فضلا على حرص القيادة السياسية على منح التنمية الاقتصادية بشكل عام بعدا إسلاميا يرضي تطلعات الملايو الذين لا يرون في الإسلام مجرد ديانة ولكنه كان دائما مكونا محوريا من مكونات أسلوب الملايو في الحياة، إضافة إلى منطق انه يشكل العنصر المركزي في ثقافتهم، وذلك بعد أن استقر الإسلام في عالم الملايو منذ القرن الخامس ميلادي عن طريق التجار المسلمين.

3. الاهتمام بالقطاع الخاص : سنة 1982 قررت ماليزيا الدخول في نظام الخصخصة ثم تبعها بعد ذلك نموذج ماليزيا المتحدة، والمتمثل في مشاركة القطاع الخاص وذلك بهدف الإسراع في عملية النمو الاقتصادي ، حيث أن من شروط هذه الشراكة انه في حالة خسارة الشركة لا تحصل الحكومة منها على تعويضات مالية ، وهو ما يجعل الحكومة حريصة على نجاح الشركة ورفاهية المجتمع، وبهذا تكون الخصخصة قد أسهمت إلى جانب ماليزيا المتحدة في تطوير البلاد، ولقد اشترطت الحكومة الماليزية على القطاع الخاص امتلاك حصة قليلة من الشركات التي يتم خصخصتها، فلم تكن ماليزيا في حاجة إلى بيع أصول أو ممتلكات حكومية للأجانب لكي تحصل على عملات أجنبية من اجل سداد الديون الخارجية، ووضعت قوانين تحدد تدخلات الدولة في القطاع الخاص هادفة بذلك إلى خلق الترابطية بين الموظف العام والقطاع الخاص الذي يدفع الضرائب التي يدفع منها رواتب موظفي الدولة.

أهم المؤشرات التنموية:[1]

هناك عدة مؤشرات دالة على تقدم التجربة التنموية في ماليزيا ، وهذا التقدم يقاس من خلال وجود قطاعات متميزة حققت تطورات أكثر من غيرها في عدة ميادين، فلقد بدأت ماليزيا تجربتها في التنمية من خلال إنتاج سلع أولية كالمطاط؛ القصدير؛ زيت النخيل؛ الأخشاب؛ حيث كان نصيب الأراضي الزراعية من مساحة البلاد 16 بالمائة وتستوعب 35 بالمائة من اليد العاملة.

[1]- حسام الدين بن الطيب: **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، السنة 2016/2015 ص 38.

والجداول التالية توضح المنتجات التي تنتجها ماليزيا:[1]

الجدول رقم09: مساهمة الزراعة في الاقتصاد:[2]

الزراعة ء القيمة المضافة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		
2014	البنك الدولي	8.87 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني https://www.marefa.org

وتعد ماليزيا أول منتج عالمي لزيت النخيل إذ أسهم بنسبة 35 بالمائة في القطاع الزراعي سنة 2005، و ترتيب الدولة ماليزيا على المستوى العالمي هو المرتبة الثانية من أصل 49 دولة منتجة لزيت النخيل، وحققت سنة 2013 أعلى نسبة في إنتاجه قدرت ب: 19, 216,500 طن.

وبذلك فقد حقق القطاع الزراعي انجازات ضخمة خصوصا فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية في المناطق الزراعية، وأسفرت السياسة الإنمائية الماليزية في مجالات الزراعة على الأهداف التالية:

- تعزيز الأمن الغذائي؛
- زيادة الإنتاج والمنافسة؛
- تعميق الروابط مع القطاعات الأخرى؛
- إنشاء الموارد وحدات موارد جديدة لتنمية القطاع ، حفظ واستعمال الموارد الطبيعية بشكل سليم ومناسب.

وأما على المستوى قطاع الصناعة، ففي الوقت الذي كانت فيه ماليزيا منتجة لسلع لا تبيع منها سوى سلعتين هما المطاط والقصدير، فقد قررت الدخول في التصنيع فيما كانت تفتقر إلى مهارات التصنيع ، ولكن في ظل الإرادة السياسية، المقوم الأساسي تمكنت السياسة الاقتصادية الجديدة من إحراز النجاح ، حيث أفرزت مجتمعا بعيدا عن أعمال التمرد والفوضى، فضلا عن اقتحامها لمجال صناعة السيارات مثل "بروتن صاغا" وهي أول سيارة ماليزية تظهر في السوق سنة 1983، ولعدها تلتها مجموعة من الانجازات في مجال السيارات إلى غاية وصول السيارة و"أجا" الفخمة والضخمة التي أثبتت ماليزيا من خلالها قدرتها على استيعاب التكنولوجيا والاستفادة من الآخرين الأكثر تطورا.

تعتبر ماليزيا من الدول القليلة في العالم الإسلامي التي حققت نهضة صناعية قوية كان لها الأثر الكبير على اقتصاد البلاد فخلال عام 2016 سجل القطاع الصناعي الماليزي 22.27% من الدخل القومي وفي أكتوبر 2018 سجل مؤشر الإنتاج

[1]- مقال اقتصادي منشور : **ماليزيا وتجربتها الاقتصادية** ، تاريخ الاطلاع 2020/04/07 على الموقع الكتروني : https://www.marefa.org

[2]- من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكترونيhttps://www.marefa.org

الصناعي (IPI) ارتفاعا بنسبة 4.2%، هذه النجاحات التي حققها القطاع الصناعي الماليزي كانت نتيجة لتراكم سياسات إصلاحية مدعومة بإرادة حكومية قوية في الإصلاح. حيث مر قطاع الصناعة في ماليزيا بمراحل عديدة قبل وصوله إلى تبني السياسة الصناعية الجديدة والتي تعرف ب The National Industry 4.0، السياسة الجديدة تم إطلاقها من طرف وزارة التجارة والصناعة الماليزية خلال 31 من شهر أكتوبر عام 2017 و من المتوقع أن تشكل نقلة نوعية لقطاع الصناعة الماليزي وتزيد من قوته التنافسية وإسهامه في التنمية الاقتصادية، ترتكز السياسة الجديدة على إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة إلى القطاع الصناعي واستخدام الأنظمة الإلكترونية المتطورة والروبوتات في عمليات الإنتاج في المصانع.

بالنسبة للموارد الطبيعية:

تتمتع ماليزيا بموارد طبيعية في مجالات مثل الزراعة والغابات والمعادن. وهي دولة مصدرة للموارد الطبيعية والزراعية، وأهم الموارد المصدرة هي النفط في القطاع الزراعي، تعد ماليزيا واحدة من أكبر مصدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل، حيث تهيمن على نمو هذا القطاع إلى جانب منتجات الأخشاب والكاكاو والفلفل والأناناس والتبغ. اعتبارًا من 2011، بلغت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في ماليزيا 5.44%. تتكون الأراضي المزروعة من 17.49% في حين تشكل استخدامات الأراضي الأخرى 77.07%. اعتباراً من 2009، بلغت مساحة الأراضي المروية 3.800 كم^2. وفي 2011 كان إجمالي الموارد المائية المتجددة 580 كم مكعب.[1]

يعد القصدير والنفط من أهم الموارد المعدنية التي تتمتع بأهمية كبرى في الاقتصاد الماليزي. كانت ماليزيا في وقت ما أكبر منتج للقصدير في العالم حتى انهيار سوق القصدير في أوائل الثمانينيات في القرنين التاسع عشر والعشرين، لعب القصدير دوراً رئيسياً في الاقتصاد الماليزي، حيث تشارك ماليزيا بأكثر من 31% من الناتج العالمي. في عام 1972 فقط، تفوق النفط والغاز الطبيعي على الصفيح باعتباره الدعامة الأساسية لقطاع استخراج المعادن. المعادن الأخرى ذات الأهمية تشمل النحاس، البوكسيت، خام الحديد والفحم بالإضافة إلى المعادن الصناعية مثل الطين، الكاولين، السيليكا، الحجر الجيري، الباريت، الفوسفات والأحجار القياسية مثل الجرانيت بالإضافة لكتل الرخام والبلاط. وُتنتج ماليزيا كميات صغيرة من الذهب.

[1]- مقال اقتصادي منشور : **ماليزيا وتجربتها الاقتصادية** ، تاريخ الاطلاع 2020/04/07 على الموقع الكتروني : https://www.marefa.org

أما بالنسبة للبيئة الأعمال:[1]

في عام 2015، كان اقتصاد ماليزياً من أكثر الاقتصاديات تنافسية في العالم، حيث كان يحتل الترتيب 14 عالمياً والخامس على مستوى البلدان ذات التعداد السكاني الذي يزيد عن 20 مليون نسمة، متقدماً عن بلدان مثل أستراليا، المملكة المتحدة، كوريا الجنوبية واليابان.

وتبعاً لتقرير البنك الدولي الصادر في يونيو 2013، كانت ماليزيا السادسة في العالم على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وتتضمن نقاط القوة في ماليزيا الحصول على الائتمانات (في المرتبة الأولى) وحماية المستثمرين (المرتبة الرابعة) وممارسة التجارة عبر الحدود (المرتبة الخامسة). وتشمل نقاط الضعف التعامل مع أذون الإنشاءات .و تقيم الدراسة 189 بلد من جميع جوانب ممارسة الأعمال.في دراسة استقصائية عن تصنيف حماية المستثمرين، سجلت ماليزيا أفضل 10 نقاط في مدى الإفصاح، وتسعة عن مسؤولية المدراء، وسبعة عن دعاوى المساهمين. وتأتي ماليزيا بعد سنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلندا في فئة حماية المستثمرين.

في تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة الأعمال، نسخة 2016، كانت ماليزيا رقم 18 في العالم، والثانية في جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة، لكنها تصدرت قوى اقتصادية إقليمية مثل تايلاند (الترتيب 49 في العالم) وإندونيسيا (109 في العالم).كما توفر ماليزيا حوافز ضريبية للشركات القائمة على التكنولوجيا من خلال هيئة MSC (رواق المالتيميديا الفائق).

في عام 2015، كانت ماليزيا سادس أكثر البلدان جاذبية للمستثمرين الأجانب، حسب مؤشر الربحية الأساسية (BPI) الذي نشرته مجلة فورين بوليسي.

تتجه الحكومة نحو بيئة أكثر ملائمة للأعمال من خلال إنشاء فريق عمل خاص لتسهيل الأعمال التجارية يسمى PEMUDAH، ويعني "التبسيط" بالملايوية وتتضمن أبرز محاوره تخفيف القيود وشروط توظيف الوافدين، وتقصير الوقت للقيام بعمليات النقل البري وزيادة الحد من تخزين السكر (عنصر خاضع للتحكم في ماليزيا) للشركات.

نجح PEMUDAH إلى حد كبير في تسهيل بيئة أكثر ملائمة للأعمال التجارية، كما يتضح من تصنيف ماليزيا لعام 2013 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

[1]– مقال اقتصادي منشور على الموقع الالكتروني : تاريخ الاطلاع 2020/04/08 https://www.marefa.org

موارد الطاقة :

سنة 2014، كانت احتياطيات النفط المحققة في ماليزيا 4 بليون برميل، رابع أكبر احتياطيات في آسيا–الهادي بعد الصين، الهند، وفيتنام. معظم النفط الماليزي تقريباً يأتي من حقول بحرية. يقسم الجرف القاري أحواض الإنتاج إلى ثلاث أقسام: الحوض البحري الشرقي (شبه الجزيرة الماليزية) في الغرب، وحوضي سرواك وصباح في الشرق. تقع معظم احتياطيات النفط الماليزية في حوض شبه الجزيرة حيث النفط الخام الأخف والأكثر نقاءاً. النفط القياسي الخام في ماليزيا، تاپيس بلند، هو الخام الأخف والأنقى، حيث يصل مقياس الكثافة النوعية إلى 42.7° ويصل محتوى الكبريت إلى 0.04% حسب الوزن.

وفي نفس السنة ، كانت ماليزيا تمتلك 83 تريليون قدم مكعب من احتياطيات غاز طبيعي محققة، وكانت ثالث أكبر مالك لاحتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة آسيا–الهادي بعد الصين وإندونيسيا. ما يزيد عن نصف احتياطيات الغاز الطبيعي في البلاد تقع في المناطق الشرقية، ومعظمها في حوض سرواك البحري. وترتبط غالبية احتياطيات الغاز الماليزية بأحواض النفط، على الرغم من تزايد احتياطيات الغاز الغير مرتبطة بالنفط في سرواك وصباح، والتي عوضت بعض الانخفاض في إنتاج أحواض النفط والغاز الناضجة قبالة شبه الجزيرة الماليزية.

التجارة الخارجية:

عام 2013، كان إجمالي التجارة الخارجية لماليزيا 424 بلوين دولار، 230.7 بليون دولار من الصادرات و 192.9 بليون دولار من الواردات، مما يجعل ماليزيا في الترتيب 21 كأكبر مصدر في العالم والترتيب 25 من حيث الواردات.

وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لماليزيا. منذ 2008 ولمدة خمس سنوات، كانت ماليزيا هي أكبر شريك تجاري ضمن آسيان. بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وماليزيا في عام 2013 قيمة 106 مليارات دولار، مما يجعل ماليزيا ثالث أكبر شريك تجاري في آسيا، بعد اليابان وكوريا الجنوبية وثامن أكبر الشركاء التجاريين من حيث الحجم الإجمالي للتجارة.في 31 مايو 2014، أثناء رئيس الوزراء نجيب رزاق للصين حيث كان في استقباله رئيس الوزراء الصيني لي كي چيانگ، تعهدت الصين وماليزيا بزيادة التجارة الثنائية إلى 160 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2017. واتفقتا أيضاً على رفع مستوى التعاون الاقتصادي والمالي، لا سيما في إنتاج الأغذية الحلال ومعالجة المياه وإنشاء السكك الحديدية.[1]

وتعتبر سنغافورة ثاني أكبر شريك تجاري لماليزيا، كما تعتبر ماليزيا أكبر شريك تجاري لسنغافورة، بإجمالي تجارة ثنائية بلغت في 2012 حوالي 91 بليون دولار، أي ما يعادل خمس إجمالي التجارة في آسيان.

[1]- مقال اقتصادي منشور على الموقع الالكتروني : تاريخ الاطلاع 2020/04/08https://www.marefa.org.

ماليزيا هي ثالث أكبر شريك تجاري لليابان، بإجمالي تجارة ثنائية 37.45 ر.م. (42 بليون دولار) في عام 2014، وبزيادة 1.4% مقارنة بعام 2013. مثلت الصادرات 82.71 بليون ر.م. (25.6 بليون دولار)، بنمو 4.4% سنت بينما أسهمت الواردات بنسبة 2.9% أي 54.75 بليون ر.م. (16.74 بليون دولار). صرح داتوك أحمد إزلان، السفير الماليزي لدى اليابان، بأن الصادرات الرئيسية من ماليزيا لليابان هي الغاز الطبيعي المسال، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بالإضافة للمنتجات الكيميائية. وصرح بأن الواردات الرئيسية لماليزيا من اليابان هي الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، الآلات والمعدات بالإضافة لقطع غيار وإكسسوارات المركبات والسيارات.

ماليزيا شريك تجاري هام للولايات المتحدة. في عام 1999، بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة وماليزيا 30.5 مليار دولار أمريكي، حيث بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية إلى ماليزيا 9.1 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات الأمريكية من ماليزيا إلى 21.4 مليار دولار أمريكي. كانت ماليزيا عاشر أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وسوق التصدير رقم 12. خلال النصف الأول من عام 2000، بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية 5 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت واردات الولايات المتحدة من ماليزيا 11.6 مليار دولار أمريكي.

النظام التعليمي:[1]

يعتبر نظام التعليم في ماليزيا مشابه إلى حد كبير لنظام التعليم في كل دول العالم ودولنا العربية، حيث تشمل مرحلة التعليم العالي في ماليزيا الشهادات الجامعية والدبلومات المهنية إضافة إلى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه). تعتبر ماليزيا من الدول المستهدفة من قبل الطلاب في جميع المراحل التعليمية، فمنذ منتصف التسعينيات، أصبح الطلاب يأتون من جميع أنحاء العالم للالتحاق بالجامعات والمدارس الماليزية. واليوم تعد ماليزيا في المركز الثاني عشر بين الدول الأكثر شعبية على مستوى العالم في عدد الطلاب الوافدين للدراسة في مرحلة التعليم العالي. وتشتهر ماليزيا بقوة جامعاتها الخاصة التي تصنف من أعلى الجامعات جودةً على مستوى العالم، حيث تتميز ماليزيا في تدريس التخصصات التالية: الهندسة والبرمجيات وعلوم الاقتصاد وإدارة الأعمال. وقد أدى كثرة الجامعات في ماليزيا إلى زيادة قوة المنافسة بينها مما أدى إلى زيادة الجودة التعليمية.

وحسب وزير التعليم العالي الماليزي، داتوك سري دكتور إدريس جوس، فإن الجامعات الماليزية تحتضن 172 ألفا و886 طالبا دوليا من 160 بلدا يتابعون حاليا دراستهم في المدارس والكليات والجامعات ومراكز اللغات ومعاهد التدريب في ماليزيا، 40

[1]– مقال اقتصادي: **نظام التعليم في ماليزيا**، على الموقع الالكتروني: https://oktamam.com/malaysia، 2017

ألفاً منهم من بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. وتحتل ماليزيا حاليا المرتبة التاسعة من بين أفضل وجهة للدراسة في العالم. كما أن مدينة كوالالمبور تعد الأولى من بين أفضل 10 مدن بأسعار معقولة للطلاب في 2017، حسب منظمة "يونسكو" [1].

إن ضخامة البنية التحتية وقوة الاقتصاد ومؤسسية الدولة والنمو المتسارع والمتصاعد للاقتصاد وارتفاع مستوى المعيشة وجذب الاستثمارات الأجنبية باستمرار. كل هذه تؤكد شيئا واحدا وهو صناعة المعرفة وإدارته بكيفية ذكية، وليس ذلك فحسب، بل وتوجيه الجامعات والمؤسسات العلمية لخدمة الاقتصاد، الإنتاج، التكنولوجيا والابتكار والصناعة.

وإن أي دولة هذه بعض مميزاتها حري بها أن تكون قبلة لرواد المعرفة والعلم، وهذا ما جعل ماليزيا واحدة من مراكز التعليم العالي في العالم، ليس فقط لأنها وجهة سياحية وإنما أيضا كوجهة للاستثمار وزيادة الأعمال التي تقوم على استخدام المعرفة والابتكار في صناعة الفرص وإنشاء المشاريع ذات المخاطرة والربحية العالية في الوقت نفسه.

- تعدّ ماليزيا من أكثر الدول الآسيوية تحفيزا على الإبداع والابتكار، نتيجة للبيئة التنافسية التي توفرها المؤسسات التعليمية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية. لقد استطاعت ماليزيا، كوجهة سياحية واقتصادية وتعليمية، أن تكتسب شهرة دولية ومكانة مرموقة جدا، بفضل تميزها في عدة مجالات، منها التعليم العالي والبحث العلمي، إذ تربعت الجامعات الماليزية على مراتب متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات.

وحسب وزير التعليم العالي الماليزي، [2] داتوك سري دكتور إدريس جوس، فإن الجامعات الماليزية تحتضن 172 ألفا و886 طالبا دوليا من 160 بلدا يتابعون حاليا دراستهم في المدارس والكليات والجامعات ومراكز اللغات ومعاهد التدريب في ماليزيا، 40 ألفاً منهم من بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. وتحتل ماليزيا حاليا المرتبة التاسعة من بين أفضل وجهة للدراسة في العالم. كما أن مدينة كوالالمبور تعد الأولى من بين أفضل 10 مدن بأسعار معقولة للطلاب في 2017، حسب منظمة "يونسكو".

و تسعى ماليزيا إلى رفع عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي إلى 200 ألف طالب في غضون 2020، كخطة لدعم قطاع التعليم العالي في البلاد.

وهناك العديد من العوامل التي أسهمت في هذه المكانة المتقدمة لماليزيا في مجال التعليم العالي، منها الأسعار المعقولة وسهولة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وجودة التعليم والتنوع الثقافي والثراء العرقي وجمال الطبيعة والمعالم السياحية الجاذبة التي تزخر

[1] عبد الرحمان يحي صالح : كاتب رأي ومدون، مدونات الجزيرة : **ماليزيا الأكثر جذبا للطلاب الدوليين في 2017** 6/1/2018

[2] – مقال اقتصادي: **نظام التعليم في ماليزيا**، على الموقع الالكتروني https://oktamam.com/malaysia : 2017.

بها البلاد وترحيب الشعب الماليزي بالأجانب والسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي الذي تشهده ماليزيا.كلها عوامل جذب قوية أسهمت في جعل ماليزيا وجهة للتعليم العالي النوعي الذي يلبّي احتياجات السوق على الصعيدين المحلي والدولي.

وذلك بفضل الإنتاج العلمي الغزير للجامعات الماليزية، من خلال التشجيع على الابتكار في البحوث والدراسات، استطاعت الجامعات الماليزية أن تحافظ على مراحل متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات، وسبيل المثال فجامعتي التي أدرس فيها تخصص إدارة المشاريع، جامعة الملايا تتربع على الترتيب الثالث ضمن أفضل الجامعات في جنوب شرق آسيا والسابع والعشرين على مستوى جامعات قارة آسيا، بالإضافة إلى أنها ضمن المائة جامعة الأفضل عالميا في 2017. ذلك أن أحد المعايير الستة التي تقيّم وفقها الجامعات هو نسبة الطلاب الدوليين في الجامعة. وتسعى ماليزيا إلى رفع عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي إلى 200 ألف طالب في غضون 2020، كخطة لدعم قطاع التعليم العالي في البلاد، والاستمرار في الصعود على سلم التصنيف الدولي لجودة التعليم. كما أن صناعة التعليم العالي تضخ في خزينة البلاد مليارات الرنغيتات الماليزية سنويا. وحسب وزير التعليم العالي الماليزي داتوك سيري دكتور إدريس جوسو، فإن الوزارة تسعى إلى الارتقاء بالتعليم ضمن خطة التحول الوطني 2050، ما جعل الحكومة الماليزية تخصص 13 في المائة من موازنة 2018 لصالح التعليم العالي، ما يساهم في نمو وتطوير قطاع التعليم العالي لجذب المزيد من المهتمين من مختلف دول العالم.

نتيجة هذا الدعم الحكومي الكبير، استطاعت مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا بناء قدرات علمية وبحثية تنافسية على المستوى الدولي. ونستطيع أن نقول إنّ هذا الإقبال الضخم من قبل الطلاب الدوليين على ماليزيا يرجع إلى عدة عوامل، منها جودة التعليم والأسعار "المعقولة" مقارنة مع دول أخري في آسيا وأوروبا تقدم تعليما مماثلا، بالإضافة إلى الثراء الثقافي والعرقي والحضاري والمناخ العام والسياحة البيئة المشجعة علي الابتكار والتعلم القائم على البحث العلمي المنطلق وفق متطلبات السوق واحتياجات مختلف القطاعات الصناعية والخدمية، ليس فقط محليا، وإنما أيضا الإسهام في ضخ الكفاءات ورؤوس الأموال البشرية من الفنيين والأكاديميين والعمال ذوي المهارات والخبرات العالية.

النقل: [1]

يشمل نظام النقل في ماليزيا النقل البحري والخطوط الجوية. وشبكة الطرق في شبه جزيرة ماليزيا كثيفة بعض الشيء، وتبلغ 27,000كم من الطرق المحلية والفيدرالية والطرق داخل الولايات. وتحتوي الشبكة الحالية على طريق بري رئيسي من الشمال إلى الجنوب، على امتداد الساحل الغربي، وآخر مماثل على امتداد الساحل الشرقي وطريقين رئيسيين من الشرق إلى الغرب عبر

[1]- مقال منشور : **شبكة النقل الماليزية** على الموقع الالكتروني : تاريخ الاطلاع 2020/04/18 على الساعة 13:50- http://www.applyformalaysia.com/transportation malaysia

سلسلة الجبال الداخلية في الأجزاء الوسطى والشمالية من شبه الجزيرة. وهناك شبكة طرق برية يجري إنشاؤها لمواجهة حركة السيارات والنقل المتزايدة. وأكثر المشروعات طموحًا الطريق السريع الذي يبلغ طوله 790كم من الشمال إلى الجنوب أي من جوهور باهرو إلى بكيت كايو هتام على الحدود الماليزية التايلاندية. وهناك طريق سيارات جديد في وادي كلانغ من بورت كلانغ إلى كوالا لامبور.

أما شبكة الطرق في سرواك وصباح، فهي غير متطورة نسبياً، كما أنها سيئة التشييد. ويزداد النقل النهري أهمية عبر نهر كناباتانغ آن. وكذلك النقل البحري على الساحل لا يقل أهمية عن سابقه. وفي سرواك جعل حجم الولاية وتوافر الأنهار وقلة السكان من عملية تشييد الطرق أمراً شاقاً وغير اقتصادي. في شبه جزيرة ماليزيا وسرواك وصباح يستخدم النقل الجوي المحلي بكثرة. وتوفِّر الخطوط الجوية القومية رحلات جوية منظمة من وإلى الولايات وكذلك إلى القرى النائية في سرواك وصباح.

شبكة النقل:[1]

شبكة النقل البري :

طريق الشمال–الجنوب، أطول طريق سريع في ماليزيا.

تعد شبكة الطرق في ماليزيا واحدة من أكثر الشبكات شمولية في آسيا وتغطي إجمالي 144،403 كيلومتر.

تتمثل شبكة الطرق الوطنية الرئيسية في نظام الطرق الفدرالي الماليزي الذي يمتد على مساحة 49،935 كم. معظم الطرق الفدرالية في ماليزيا عبارة عن طرق ذات حارتين. في مناطق البلدات، قد تصبح الطرق الفدرالية ذات 4 حارات لزيادة القدرة المرورية. جميع الطرق الفدرالية طريقاً معبدة بالحصباء باستثناء أجزاء من طريق سكوداي–بونتيان السريع المرصوف بالخرسانة، بينما هناك أجزاء من الطريق السريع الفدرالي الذي يربط كلاغ بكوالا لامبور مرصوفة بأسمنت.

يوجد في ماليزيا أكثر من 1798 كيلومتر من الطرق السريعة وأطول طريق سريع، طريق الشمال–الجنوب السريع، على امتداد 800 كيلومتر على الساحل الغربي لشبه الجزيرة الماليزية، وتربط بين المراكز الحضرية الرئيسية مثل كوالا لمبور وجوهر بحرو. في عام 2015، أعلنت الحكومة عن مشروع طريق بورنيو السريع بقيمة 27 مليار رنگت ماليزي (8.23 مليار دولار أمريكي) لترقية جميع الطرق الرئيسية إلى طرق سريعة ذات حارتين، مما يرفع مستوى الطرق السريعة الماليزية الشرقية إلى نفس مستوى جودة الطرق السريعة لشبه الجزيرة الماليزية.

[1]– نفس المرجع على الموقع الالكتروني:: http://www.applyformalaysia.com/transportation-malaysia

شبكة السكك الحديدية:

يوجد حالياً 1833 كيلومتر من السكك الحديدية في ماليزيا، 767 كم من السكك الحديدية بمسار مزدوج والكهربائية.

يتألف النقل بالسكك الحديدية في ماليزيا من نظام النقل السريع (KTM)، القطارات الخفيفة والسكك الحديدية الأحادية (القطار السريع) وخطوط السكك الحديدية خطوط السكك الحديدية الجبلية المائلة (سكك حديدي تل پنانگ). يستخدم نظام النقل السريع في الغالب لنقل الركاب والشحن بين المدن وكذلك بعض وسائل النقل العام في المناطق الحضرية، في حين يتم استخدام نظام القطارات الخفيفة للنقل العام داخل المدن. توجد خدمتي قطارات محلية تصل كوالا لمپور بمطار كوالا لمپور الدولي. كما تستخدم السكة الحديدية الأحادية الوحيدة في البلاد للنقل العام في كوالا لمپور، بينما يستخدم خط السكك الحديدية الجبلية المائلة الوحيد في پنانگ. في الوقت الحالي، هناك مشروع نقل سريع قيد الإنشاء، KVMRT، لتحسين نظام النقل العام في كوالا لمپور.

تغطي شبكة السكك الحديدية معظم الولايات أل 11 في شبه الجزيرة الماليزية. في شرق ماليزيا، لا يوجد سكك حديدية سوى في ولاية صباح. ترتبط الشبكة أيضاً بشبكة السكك الحديدية التايلاندية التي يبلغ طولها 1000 مم في الشمال. إذا تم إعادة بناء سكة حديد بورما، يمكن عندئذ بدء تقديم خدمات إلى ميانمار والهند والصين.

شبكة النقل الجوي:

وجد في ماليزيا 118 مطار، 38 منها معبدة. خط الطيران الوطني هو الخطوط الجوية الماليزية، التي توفر الخدمات الجوية الدولية والداخلية. المسارات الدولية والداخلية الرئيسية التي تمر بين غرب ماليزيا وشرق ماليزيا تخدمها خطوط الطيران الماليزية، طيران آسيا وماليندو للطيران بينما هناك مسارات داخلية أصغر تخدمها خطوط طيران أصغر مثل MASwings، فيرفلاي وبرجايا للطيران. أما خطوط الشحن الجوية الرئيسية، فتشمل MASkargo وخدمات ترانسمايل الجوية.

مطار كوالا لمپور الدولي هو المطار الرئيسي وأزحم مطار في ماليزيا. عام 2014، كان مطار كوالا لمپور الدولي في الترتيب 13 من حيث حركة الركاب الدولية، مسجلاً أكثر من 25.4 مليون راكب دولي. وكان أيضاً رقم 20 في العالم من حيث حركة المرور، مسجلاً أكثر من 48.9 مليون راكب.

وتشمل المطارات الرئيسية الأخرى مطار كوتا كيناباالو الدولي، الذي يعتبر أيضاً ثاني أزحم مطار في ماليزيا وثاني أزحم مطار في شرق ماليزيا بأكثر من 6.9 مليون راكب في 2013، ومطار پنانگ الدولي، بأكثر من 5.4 مليون راكب في 2013.

شبكة النقل البحري:

تحتل ماليزيا موقعاً استراتيجياً يطل على مضيق ملقا، والذي يعد واحداً من أهم خطوط الشحن في العالم.

لدى ماليزيا مينائين مدرجان على قائمة أزحم 20 ميناء في العالم، ميناء كلا غ ومیناء تانجونگ پلپاس، اللذين يعتبرا، ثاني وثالث أزحم ميناء في جنوب شرق آسيا بعد ميناء سنغافورة.

ميناء كلا غ هو أزحم ميناء في ماليزيا، ورقم 13 في العالم في العام 2013، بتداول يزيد عن 10.3 مليون و.ق.م. ميناء تانجونگ پلپاس هو ثاني أزحم موانئ ماليزيا، ويحتل الترتيب 19 في العالم في العام 2013، بتداول يزيد عن 7.6 مليون و.ق.م.

الاتصالات:

يوجد في ماليزيا عدد من مرافق وخدمات الاتصال الداخلي والخارجي. وتتصل الشبكات المحلية بـ 530 من دور الهاتف وتوفر 2,3 مليون خط هاتف للسكان، وهناك خدمات دولية لنحو أكثر من 160 قطراً.

وقد أصبح الاتصال بين شبه جزيرة ماليزيا وسرواك وصباح ممكناً بوساطة خط اتصال بحري بين كوانتان وكوشينغ. وتوفر محطة أقمار صناعية في كوتا كينابالو قنوات هاتفية فيما بين سرواك وصباح، مما يسمح لهاتين الولايتين بتلقي بث محطات التلفاز في شبه جزيرة ماليزيا.

البنية التحتية:[1]

تعتبر البنية التحتية في ماليزيا الأكثر تقدماً في آسيا.شبكة الاتصالات الماليزية هي ثاني أكبر شبكة في جنوب شرق آسيا، بـ 4.7 مليون مشترك في الخطوط الأرضية وأكثر من 30 مليون مشترك في الهاتف المحمول. لدى ماليزيا سبعة موانئ دولية، أهمها ميناء كلا غ. وتضم 200 منتزه صناعي بالإضافة لمنتزهات متخصصة مثل منتزه التكنولوجيا الماليزي ومنتزه كوليم للتكنولوجيا المتقدمة.المياه العذبة متاحة لأكثر من 95% من السكان. خلال الفترة الاستعمارية، كانت التنمية متمركزة بشكل رئيسي في المدن ذات القوة الاقتصادية وفي المناطق ذات الأهمية الأمنية. على الرغم من أن المناطق الريفية كانت محور لتنمية كبرى، إلا أنها لا تزال متخلفة عن مناطق مثل الساحل الغربي لشبه جزيرة ماليزيا. على الرغم من قوة شبكة الاتصالات في المناطق الحضرية، أقل توافراً لسكان الريف.

[1] – جريدة البيان الإماراتي : **شبكة الاتصالات الماليزية** ، على الموقع الالكتروني : https://www.albayan.ae/economy/2010-11-21-1.306167تاريخ الاطلاع : 2020/05/20 على الساعة : 08،00.

المطلب الثالث : الدروس المستفادة من تجربة الصين وماليزيا في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة

1. تجربة الصين في بناء اقتصاد المعرفة : تعيش الصين تجربة خلاقة على صعيد بناء مجتمع المعرفة ، من خلال توجهاتها البناءة في إدارة المعرفة التي تمتلكها. ومن هنا فإن التجربة الصينية جديرة بالاهتمام والدراسة واستخلاص لعبر منها لصياغة سياسات تنموية عربية شاملة ومستدامة.

لقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية بهدف تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع الصيني ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملحة ، لتوفير الأمن القومي للدولة. لقد شهد عام ١٩٩٣ بداية الانطلاق الفعلي في تطوير التعليم والتقدم العلمي الصيني ، واعتماد رؤية إستراتيجية شعارها "إنعاش الصين من خلال العلوم والتكنولوجيا والمعرفة" ، وحددت أهدافا ينبغي التوصل إليها في العام ٢٠١٠، تمثلت في زيادة معدلات الانتساب إلى التعليم وتعزيز التعليم المهني وتوسيع التعليم العالي واستئصال الأمية ، ومضاعفة الجهود في العلوم والتكنولوجيا في موازاة العمل على متابعة جهود تحسين جودة التعليم ، فضلاً عن مضاعفة الجهود لاستئصال الأمية العلمية والمهنية ، وتطوير مؤهلات رأس المال البشري وتعزيز احتياجاتهم واعتبار التعليم والمعرفة استثمار منتج ، وتأسيس وتشجيع نظام للابتكار والاختراع في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وبناء مؤسسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتأهيل عدد غير محدد من الكوادر العليا الوطنية المؤهلة لقيادة وإدارة البحوث وتحديث وتطوير القدرات الإبتكارية الكامنة في النُخب العلمية واكتشافها. وتم تحديد هدف رئيس لإنشاء البنية التحتية يقوم على " تنشيط عملية البحث في العلوم والتكنولوجيا بما يخدم عملية البناء الوطني "، لإظهار الصين كقوة عالمية في العلوم والتكنولوجيا ، من خلال تطبيق الفكرة الإستراتيجية "بناء شعب موجه ذو مواهب إستراتيجية" ، التي تهدف إلى ممارسة الشعب للإبداع ودعم العلماء واعتماد بيئة مثالية لتحضير الأجيال الجديدة وتعليمهم لكيفية إدارة وتحضير المشاريع البحثية ، وتشجيع ودعم القادة والعلماء من ذوي القدرات المعرفية العالية ، فضلاً عن تفعيل برنامج إدارة المعرفة ومتابعة الاختراعات حتى المباشرة في الإنتاج والتسويق (Technology & Science of Ministry of The Peoples Republic of China, 2008.

2. تجربة ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة :[1] إن التجربة التنموية الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات.

[1]- سايح فطيمة: مقال منشور، **دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة، التجربة الماليزية نموذج** على الموقع الالكتروني-http ;//e-biblio.univ mosta.dz/handl/

و يمكن القول أن الوصول لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة هو وليد التفاعل بين مجموعة أبعاد أساسية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية....، تنطلق من واقع المجتمع وتصل إلى أهداف الرؤية الإستراتيجية التي لا يمكن بنائها على فشل المجتمع، ولكن على طموحاته وآماله فالفرد هو المحقق للتنمية، ورفاهيته تشكل الهدف الأساسي من وراء التنمية، وماليزيا من بين الدول القليلة التي استوعبت فلسفة التنمية، وعملت على النهوض بالرأسمال الفكري من خلال الرقي بمستوى التعليم قبل العمل على إرساء دعائم الاقتصاد القوي، لذلك تعتبر اليوم في مصاف الدول المتقدمة ونموذج يحتذي به تقدمه لنا القارة الآسيوية بكل ما تحمله من فسيفساء عرقية ولغوية وحضارية متنوعة.

حيث عملت ماليزيا على ما يلي:

- عملت على إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الأجناس والأعراق من خلال تركيزها على إنسانية الإنسان لا غير، وبذلك أصبح النهوض بالتنمية واجب الجميع ومسؤولية جماعية تعزز فكرة الانتماء المشحون بالولاء المستمر؛
- التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة ، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده؛
- التركيز على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد؛
- وجود إرادة سياسية فعلية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

المبحث الثالث : تجربةالجزائر في بناء اقتصاد معرفي وتحقيق التنمية المستدامة

من خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على دراسة دولة الجزائر في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة لمعرفة ما إذا كانت الجزائر كغيرها من الدول كانت ناجحة في تحقيق أهدافها أو أنها مازالت لحد لان تعاني من صعوبات في تحقيق ما تسعى إليه.

المطلب الأول : تجربة الجزائر في بناء اقتصاد معرفي:[1]

نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا والمعرفة على وجه الخصوص في جميع مجالات الحياة المعاصرة ، وباعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، حاولنا في هذا العنصر دراسة وضعية إنتاج المعرفة في الجزائر من خلال الوقوف على حركة البحث العلمي والتطوير وكذا التطرق إلى واقع نشر المعرفة في بلادنا مع التركيز على التعليم العالي ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال .

[1]– لامية حروش : **دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف ، ص 5.

أولا : مؤشرات إنتاج المعرفة : تحاول الجزائر تبني إستراتيجية واضحة ن وحلول علمية في سبيل دعم مسيرة البحث العلمي والتطوير بهدف تفعيل المسار الهادف لإنتاج المعرفة ، لخلق مقومات الإقلاع في ميدان العلوم والتقنيات الحديثة واللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي ، وتتمثل أهم مؤشرات الإنتاج المعرفي في الجزائر في:

1. مؤسسات البحث العلمي والتطوير : ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من 35 مؤسسة سنة 2000الى 56 مؤسسة سنة 2004، ليصل عام 2009 إلى نحو 62مؤسسة جامعية (جامعات ؛ مراكز جامعية ؛ مدارس وطنية عليا)، ثم ارتفعت إلى 84 مؤسسة سنة 2011، أما فيما يخص الخماسي (2010.2014) فقد سطر عدة برامج في توسيع الهياكل المادية ، وكان أهم ما جسد من هذا المخطط هو زيادة عدد المؤسسات إلى 97 مؤسسة سنة 2012 وهي موزعة كالتالي : (47 جامعة ؛ 4 ملحقات جامعية؛ 19 مدرسة وطني عليا؛ 58 مدارس عليا للأساتذة؛ 10 مدارس تحضيرية؛ وقسمان تحضيريان مدمجان).

حاليا تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة تعليم عالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني تظم (50 جامعة؛ 13 مركزا جامعيا؛ 20مدرسة وطنية عليا؛ 10 مدارس عليا؛ 11 مدارس عليا للأساتذة؛ ملحقتين جامعيتين).

وباعتبار المخابر العلمية احد أهم الوسائل المستحدثة للقيام بعملية البحث العلمي وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 99. 244، ارتفع عدد مخابر البحث من 1297مخبرا سنة 2013 إلى حوالي 1324 مخبرا بحثيا سنة 2015 بما في ذلك مخابر بحث مشتركة موزعة على مجموعة من التخصصات الكبرى، والتي جندت حوالي 27584استاذ باحث وطالب دكتوراه.

بالإضافة لشبكة المخابر التي هيا حديثة العهد ترجع لسنة 2000، هناك هيئات أخرى تتمثل في 06 وكالات وطنية لتطوير البحث العلمي، 11 مركز بحث، 04 وحدات بحث، محطة بحث واحدة.

2. الموارد البشرية العاملة في إنتاج المعرفة:[1] من اجل تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحدد للفترة الخماسية (1998. 2002)، والبرنامج الخماسي الثاني (2008. 2012)، أوصى قانون البرامج بضرورة رفع عدد العاملين في مجال البحث بل يتماشى مع احتياجات برامج البحث السنوية المصادق عليها. وقد قدرت القوى البشرية العاملة في حقل البحث العلمي خلال سنة 1998 ب 3257 باحثا أي ما يعادل 116 باحث لكل مليون نسمة، في حين ارتفع عدد الباحثين إلى 8000 باحث سنة 2000، لتصل إلى ما يقارب 11319 باحث في نهاية 2007، وفي سنة 2016 بلغ عدد الباحثين 30000 باحث بالرغم انه رقم ضئيل بالنسبة ل40مليون نسمة.

وصلت القدرات البحثية في سنة 2014 حوالي 29183 باحث (الأساتذة الباحثون؛ الباحثين الدائمين) ويتكون هذا العدد من 26607 أستاذ يمارسون نشاطات البحث من مجموع 51229 أستاذ، و 2576باحثين دائمين (1468 باحث دائم تابع لوزارة التعليم العالي، 1108 باحث دائم خارج قطاع التعليم العالي).

[1]– مقال منشور: البنك الدولي: **الإنفاق على البحث والتطوير معهد اليونيسكو للإحصاء** على الموقع الالكتروني: data.albankadowali.org

وباعتبار قطاع التعليم العالي يستحوذ على اكبر نسبة من القدرات العلمية والتكنولوجية الجزائرية بنسبة 89.94بالمائة ، فهذا يعني أن معظم القدرات تقوم بأعمال التدريس بجانب البحوث.

إلا انه وبالرغم من التحسن الكمي في عدد الباحثين في الجزائر كباقي الدول العربية الأخرى، المفارقة تكمن في ضعف أداء هذا المؤشر وهذا ما يفسر بقلة المنشورات العلمية والتي تعتبر معيارا هاما للإنتاج العلمي واحد أهم المؤشرات البارزة على مكانة الجامعة ومراكز البحوث ، فالنسبة لحالة النشر في المجلات الدولية ، فالجزائر تحتل المرتبة التاسعة عربيا في إنتاج المنشورات العلمية، بعد كل من مصر؛ السعودية؛ تونس؛ المغرب. من جهة أخرى نجد أن تطبيق البرنامج الخماسي الممتد من الفترة (1998. 2002) والبرنامج الخماسي الثاني الممتد من الفترة (2008. 2012)، قد أدى لتحقيق بعض الأهداف المسطرة على مستوى البحث العلمي ومن بينها تخرج إعداد كبيرة من حملة الماجستير والدكتوراه، الأمر الذي سمح بزيادة عدد الاصدرات العلمية من حيث الكمية ،بل وضمان التاطير الجامعي لإعداد الطلبة الجدد في السنوات (2008. 2009. 2010. 2011)، سجلت على التوالي مناقشة (40336. 45948 . 49156 . 48795)، مجموع أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.

3. مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير: [1] نجاح البحث العلمي في أي دولة يتوقف على حجم المبالغ المالية المخصصة لها وكيفية ترشيد استخدامها، وإذا أخذنا مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الخام الإجمالي نلاحظ أن الجزائر قبل سنة 1998 سجلت أدنى المستويات، واستمر الوضع 1999، حين أقرت المادة 21 من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلية الخام من 0.2 بالمائة سنة 1997الى 1بالمائة سنة 2000، وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، كما اتخذت تدابير أخرى مثل الحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية. كما استفاد قطاع البحث العلمي زيادة على هذه المخصصات، من برامج هامة ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001. 2004)، منح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى حيث خصص له حوالي 12.38مليار دينار جزائري، وأما في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010. 2014)، خصصت له حوالي 100مليار دينار جزائري. إلا انه ورغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتي تطورت عما كانت عليه في السنوات الماضية، تبقى قليلة وغير كافية، فنسبة 1 بالمائة لا تستجيب للمعايير العالمية حيث معدل العام الدولي يبلغ 3 بالمائة وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح مابين 4 بالمائة؛ 4.3 بالمائة، كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60بالمائة من الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

ثانيا: نشر المعرفة: سنقتصر في هذا المجال على أهم عوامل نشر المعرفة من خلال التركيز على التعليم العالي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

[1] -مقال منشور: البنك الدولي: **الإنفاق على البحث والتطوير معهد اليونيسكو للإحصاء** على الموقع الالكتروني: data.albankadowali.org

1. التعليم العالي : تسعى الدولة الجزائرية إلى تلبية حاجات مختلف القطاعات بإعداد إطارات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأجل ذلك تعمل على انتهاج استراتيجيات مختلفة لتتبنى إصلاحات من شانها ترقية المنظومة التعليمية حسب متطلبات علمية وتقنية تتماشى واحتياجات العصر، وتبدو التحديات التي تريد الجامعة الجزائرية رفعها في ميدان المعرفة العلمية كبيرة تملي عليها دورا يتجاوز المهام التقليدية المألوفة خاصة في ظل عوامة واضحة المعالم تقوم أولا وقبل كل شيء على استخدام العلم والتكنولوجيا كقوة تكتسح بها جميع الميادين، وسنتطرق في هذا العنصر إلى المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي والتي تتعلق بالميزانية المخصصة للقطاع سنويا، إعداد الطلبة المسجلين والمتخرجين وأعضاء الهيئة التدريسية.

1. 1: تطور ميزانية التعليم العالي: [1] تبين ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي منذ سنة 2000 إلى سنة 2016 مؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص الجهد المبذول من اجل تنمية قطاع التعليم العالي، من خلال المبالغ الضخمة التي خصصت لهذا القطاع، حيث تضاعفت ميزانية القطاع بنحو 7 مرات من سنة 2000الى سنة 2016، فقد ارتفعت من 38.580.667.000 دج بنسبة تعادل 4 بالمائة سنة 2000 إلى 173.483.802.000 دج بنسبة تعادل 46.11 بالمائة سنة 2010، لتصل إلى 312.145.998.000دج سنة 2016 ما يعادل 49.6 بالمائة، ميزانية القطاع عرفت استقرارا في وتيرة زيادتها متبعا الاستقرار في زيادة الميزانية العامة للدولة ، وتفسر هذه الزيادة المستمرة في الاعتمادات الموجهة إلى قطاع التعليم العالي إلى ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع، ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات؛ ارتفاع عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من حصة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية وارتفاع عدد المسجلين في الجامعات. غير أن هذه الأرقام لا تدل بالضرورة على فاعلية أداء الجهاز التعليمي الجزائري ففعالية أي منظمة تعليمية تقاس بدرجة تحقيق الأهداف المرسومة، والكفاءة ترتبط بحجم المخرجات المقدمة نظير ما تتلقاه من مدخلات وما يتفاعل بداخلها من عمليات.

1. 2: تطور عدد الطلبة المسجلين : يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عنصر من مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع، ودراسة الوثائق المتعلقة بتطور التعليم العالي توحي بان عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي عبر مختلف السنوات تشهد تطورا كبيرا منذ الاستقلال، ولإبراز حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة يجدر بنا التطرق إلى التطور التاريخي بعدد الطلبة في قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال. حيث بلغ عدد الجزائريين الذين تم إحصائهم سنة 1961 في مؤسسات التعليم العالي 1317 طالبا مسجلا في جامعة الجزائر وملحقتيها في كل من وهران وقسنطينة. ولقد زاد العدد عن الضعف أثناء الدخول الجامعي 1962. 1963 وتضاعف ب 9.5 مرة بعد ذلك بأقل من عشر سنوات وبلغ عدد الطلبة المسجلين عند الدخول الجامعي 2010. 2011 ب 1.200.000 طالبا وسنة 2012 تضاعف العدد بحوالي 1000 مرة، وتوقع وزير

[1]- لامية حروش ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري، استقبال الجامعات الجزائرية بداية من 2020، ما يقارب 2 مليون طالب، وهو عدد مرشح للارتفاع ليصل إلى 3.5 مليون طالب سنة 2030. مشيرا إلى أنه تم الانتقال من 3 طلبة لكل 10000 نسمة إلى حوالي 400 طالب لكل 10000 نسمة خلال 2017/2018، وهو العدد المرشح للارتفاع، وأكد الوزير أن هذا الارتفاع في تعداد الطلبة الجامعيين هو نتيجة سياسة ديمقراطية ومجانية التعليم العالي، وقال حجار أن 80% من الطلبة يستفيدون من المنح ونحو 50% منهم يقطنون الأحياء الجامعية، مبرزا ارتفاع عدد الفتيات مقارنة بالذكور في الجامعات، حيث كن يمثلن 21.2 بالمائة ما بين 1962/1963، في حين بلغت نسبتهن سنة 2017 62.5% من عدد الطلبة المسجلين و 65.6 بالمائة من حاملي الشهادات، أما فيما يخص الدراسات التحضيرية لشهادة الدكتوراه فالفتيات يمثلن نسبة 52.5% من عدد الطلبة، موضحا أنه من أصل 60.000 مدرس جامعي من مختلف الرتب تمثل النساء نسبة 47%.[1]

1. 3: أعضاء الهيئة التدريسية : لقد سجل عدد الأساتذة في الجامعة الجزائرية تزايدا مستمرا إذ تضاعف بما يقارب 170 مرة من الفترة الممتدة من 1962الى 2015، حيث ارتفع مجموع الأساتذة من 289 أستاذ سنة 1962 إلى 17460استاذ سنة 2000، ليصل إلى حوالي 40410 أستاذ سنة 2011، ليبلغ سنة 2015 حوالي 53622، ويصل سنة 2017 آلة 60000 أستاذ. وسبب في ارتفاع عدد الأساتذة هو تحسن نوعية التعليم العالي من خلال معدل التاطير لكل صنف من الهيئة التدريسية كما أن الجزائر استطاعت أن تقفل من التعاون الأجنبي والي ساهمت بشكل كبير في زيادة عدد الأساتذة.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصال: يتحدد النجاح في عصر المعلومات إلى حد بعيد بكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والارتباط بشبكة المعلومات العالمية الانترنيت وتوافر طرق المعلومات السريعة وشبكات البث الإذاعي والتلفزة الرقمية والهواتف النقالة والحواسيب، وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات والتي أصبحت الأسس التي تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال، والجزائر لا تزال بعيدة إلى حد ما عن الاستجابة لهذه المقاييس رغم مجهوداتها المبذولة والتطور الملحوظ نسبيا في هذا المجال.

وتشير الإحصائيات إن العدد الإجمالي للمشتركين المسجلين في الانترنت الثابت والنقال إلى 33.815 مليون في نهاية مارس 2017 مقابل 29.538 مليون مشترك سنة 2016، بارتفاع يقدر بـ 4.28 مليون مشترك. وحسب أرقام وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، يُفسر هذا الارتفاع بانتقال مشتركي نظام ''جي أس أم'' نحو شبكات الجيل الـ3 والجيل الـ4". وكشفت الأرقام عن تسجيل الكثافة الإجمالية للإنترنت بالجزائر 80.08 بالمائة خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 مقابل 71.17 بالمائة سنة 2016، مرجعة هذا التطور إلى ارتفاع حظيرة المشتركين في الجيل الـ3 والجيل الـ4 الثابت والنقال. وحسب الفئات فقد انتقل عدد المشتركين في الانترنيت الثابت من 2.859.157 سنة 2016 إلى

[1] – بوابة الشروق: **2 مليون طالب بالجامعات الجزائرية في 2019**، على الموقع الالكتروني: https://www.echoroukonline.com/2- 2018/05/26

2.954.083 في مارس 2017 في حين انتقل عدد المشتركين في الانترنيت من 26.679.543 سنة 2016 إلى 33.815.995 في مارس 2017. وأظهرت أرقام الوزارة أن خطوط الاتصال للإنترنت الثابت أي نسبة الدخول للإنترنت مقارنة بالسكان، قد انتقلت من 6.88 بالمائة سنة 2016 إلى 7.17 بالمائة في مارس 2017.

اعتبرت الوزارة أن تطبيق برنامج التنمية ''سيمكن من الانتقال إلى أزيد من 7 مليون منزل في الانترنت الثابت في أفق 2022"، مشيرة إلى أن ''نسبة الدخول في الانترنت في العائلات ستنتقل بالتالي من 43.40 بالمائة سنة 2017 إلى 81 بالمائة في نهاية 2022 علما أن ربط عائلة أو أي جماعة أخرى (أكاديمية أو إدارية أو صناعية) سيمكن من تقاسم الدخول إلى الانترنت والى تضاعف عدد المستعملين''.

وأشارت إلى أن الجزائر تعتزم في هذا الصدد ''ربط المنازل بشبكة الهاتف الإنترنت الثابت ذات التدفق العالي جدا لتضمن بذلك تدفقا جيدا يمكنه أن يبلغ 100 ميغابايت/الثانية''، مؤكدة أكد أن '' 500.000 خط لإيصال المنازل بالألياف البصرية (FTTH) هي قيد الانجاز من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر التي باشرت عصرنة 500.000 خط انترنت موجود سابقا''. وذكرت الوزارة إلى أن اتصالات الجزائر تسعى إلى ربط كل المناطق الصناعية مع نهاية العام مع منح كل مؤسسة تقع بهذه المناطق خط انترنت يصل تدفقه إلى 1 جيغا بيات /الثانية[1]. وبخصوص كثافة خطوط الاتصال الخاصة بانترنت النقال فقد انتقلت من 64.28 بالمائة عام 2016 إلى 74.91 بالمائة في مارس 2017 أي بتطور يقدر ب 14.20 بالمائة وهذا راجع إلى ارتفاع عدد المشتركين في انترنت الجيل الرابع، من جهة أخرى تشير إحصائيات الوزارة إلى أن مدى اتساع الشبكة الوطنية نهاية مارس 2017 قد بلغ 85.514 كم من الألياف البصرية وأكثر من 40.125 كم من الموجات الدقيقة.

وفيما يتعلق بالنطاق الترددي العالمي، أكدت الوزارة أن اتصالات الجزائر ''بصدد الرفع من سعة هذا النطاق من أجل تلبية أفضل لحاجيات المستخدمين الوطنيين''، مشيرا إلى أنه تم استغلال سعة 910 جيغا بايت/ الثانية في مارس 2017 لصالح زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر مقابل 630.15 جيغا بايت في الثانية عام 2016.

بالنسبة للهاتف الثابت (السلكي و الثابت اللاسلكي و الجيل الرابع/ويماكس), قال مسؤول سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية أن عدد المشتركين بلغ 4ر051 مليون سنة 2017 مقابل 4ر182 مليون سنة 2016 أي انخفاض ب130.374 مشترك يمثلون نسبة -3ر12 بالمائة.

أما بخصوص انترنت الجيل الرابع للهاتف الثابت (انترنت عالي التدفق للهاتف الثابت اللاسلكي)، فقد تم إحصاء 134.000 زبونا جديد سنة 2017، لينتقل بذلك عدد المشتركين في هذه الخدمة إلى 919.000 مشتركا, حسب ما علم خلال حفل إطلاق التكنولوجيا الجديدة ذات التدفق العالي جدا "ايدوم فيبر" و التي شارك فيه أعضاء من الحكومة. و حسب البيان يبلغ

[1]- جريدة الشروق : **قرابة 34 مليون مشترك في الانترنت بالجزائر**، مقال https://www.echoroukonline.com/ على الموقع الالكتروني : نشر في : 30 /06/2017

عدد مشتركي الهاتف الثابت ب 3.1 مليون مشترك إلى غاية 31 ديسمبر 2017 أي 315.000 زبون جديد مقارنة بسنة 2016. كما أشارت اتصالات الجزائر من جهة أخرى, إلى أنه تم ربط 1589 شركة خاصة و 1131 مؤسسة عمومية بشبكة الانترنت بسرعة تدفق تتراوح ما بين 2 ميغابايت و 1جيغابايت (1000ميغابايت)[1].

بالنسبة للتجارة الكترونية يؤكد المختصون ومعهم الحكومة الجزائرية، أن الجزائر لازالت من الدول المتأخرة جدا في مجال التجارة الإلكترونية خاصة مع عدم تكيف النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات السوق والتكنولوجيا الحديثة. غير أن نشاط التجارة الإلكترونية عرف تطوراً "طفيفاً" في العامين الأخيرين، وفق ما أكدته دراسة عن عدد من الدول الأفريقية من بينها الجزائر لموقع "Jumia" المختص في التجارة الإلكترونية. وكشفت الدراسة أن 6 % من الجزائريين" يستفيدون من التجارة الإلكترونية، سواء عن طريق البيع أو الشراء".[2]

المطلب الثاني : تجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

باعتبار أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة ولتحقيقها يجب التأكد من:

- ✓ تحديد الحلقات المفرغة التي تؤخر وتيرة النمو و تجعل توزيع الأصول غير عادل؛
- ✓ لاستثمار في مشاريع و برامج ومبادرات تؤدي إلى إيجاد مؤسسات أفضل؛
- ✓ دعم انتقال المنظمات البيئية التي تقوم بالتعليم و تطبيقه في تحسين السياسات و المشاريع.

و من خلال هذا المحور سنقوم بتوضيح برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005،ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 ،إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014،

وذلك كما يلي:

أولا : برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 :يمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي[3]:

---

[1]. الإذاعة الجزائرية : **أزيد من 2.2 مليون مشترك في خدمة على تاريخ النشر: 31/01/ 2018 " ADSL "** على الموقع الالكتروني: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180131/132515.html : سنة 2017

[2]. جريدة العين الإخبارية: **انتعاش طفيف للتجارة الإلكترونية في الجزائر** ، تاريخ النشر: خميس 22/3/2018 على الموقع الالكتروني : https://al-ain.com/article/algeria-e-commerce-study

[3]. سالمي رشيد ،و عزي هاجر : **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائ ر**، جامعة البليدة 2 – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "**استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة** يوم 24-23 أفريل 2018

1. التنمية المحلية : الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، و قد تضمن البرنامج على الخصوص:

-إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

-إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق و المياه والاتصالات.

2. تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية ب 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية و قطاع التعليم العالي و البحث العلمي والتكوين المهني والصحة والرياضة و الثقافة.

3. تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي : في هذا الإطار تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري و ذلك من أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة ومن أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء المناطق الريفية و الهضاب العليا و الواحات.

4. التشغيل والحماية الاجتماعية : خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري ، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 000.700 منصب شغل دائم كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

5. **الفلاحة**: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتوائه و يتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- مكافحة الفقر و التهميش و معالجة ديون الفلاحين؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف و التصحر؛
- تكثيف الإنتاج ألفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية؛ حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض من العلف؛
- حماية الأحواض والمصبات و توسيع مناصب الشغل في الريف.

6. **الصيد و الموارد المائية**:[1] حيث خصص له مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري و يظهر أن هذا القطاع لم يحض بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر و هذا البرنامج يهدف أساسا إلى:

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات؛
- دعم نشاطات المتعاملين و إدخال تحفيزات جبائية و جمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001؛
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع و التي قدرت ب 2.0 مليار دينار جزائري.

[1]- سالمي رشيدٍ،و عزي هاجر ، مرجع سبق ذكره، مداخلة يومي 24-25 أفريل 2018.

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي نلاحظ ما يلي:

-إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و تسليم الآلاف من المنشآت الجاهزةّ؛

- استثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 8.3 %طوال السنوات الخمسة ووصل إلى مستوى 8.6% في سنة2003؛
- تراجع في معدلات البطالة من 29% سنة 2001 إلى 22 %سنة 2005؛
- انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005؛
- تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 2005 2009:[1]

كان تركيز الحكومة في هذا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، ومن تهم المحاور التي لاقت اهتمام كبير من هذا البرنامج ما يلي :

1. تحسين إطار الاستثمار وترقيته : وهذا من خلال التحضير للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون لاستثمارات و تفعّيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة المشاريع الخاصة بالاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف ب " الشباك الوحيد " لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

2. تسوية مسالة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني و استكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن و ذلك بغر زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار و كذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار ألفلاحي.

3. تثمين الثروات الوطنية وتطويرها : وذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية لجلب الاستثمار الوطني الخاص و كذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم

4. النهوض بقطاع السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري: من خلال:

- تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛
- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء و السياحة الحموية؛
- تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري و مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

[1] . بلحيرش عبد الحق : **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص39 2 – جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم2017، 2018م–

5. الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة : من خلال إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة و مضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

ثالثا: البرنامج الخماسي 2010 – 2014: [1] خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى لمعيشي للفرد و قد شمل على شقين هما:

1. استكمال المشاريع الكبرى الجارية : التي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي قد خصص مبلغ 9700 مليار دينار جزائري والذي ارتكز على قطاعات السكة لحديدية و الطرق والمياه ؛

2. إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص لها مبلغ 11500 مليار دينار جزائري يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد.

رابعا : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2015–2019: [2] تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015–2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

1. محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015–2019: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق لمالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب% 7 مع آفاق 2019 .وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي:

1. 1 تحسين الحاكمة و ترقية الديمقراطية التشاركية: من خلال :

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال ؛
- تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛
- تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

1. 2. تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد و تطوير القطاع ألفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي .

[1] . بلحيرش عيد الحق ، نفس المرجع ، ص42 .

[2] . سالمي رشيد، عزي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

1. 3. ترقية و تحسين الخدمة العمومية : وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني و المحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق .

1. متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019: من أجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

2. 1تطوير النشاطات الفلاحية من خلال:

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000هكتار من الأشجار المثمرة و غير المثمرة؛
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار و خلق مستثمرات فلاحيه جديدة في الهضاب العليا و الجنوب؛
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية و منتجات تربية المائيات من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و رفع قدراتها.

2. 2عصرنة المنظومة المصرفية و المالية: من خلال:

- تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام ألمعلوماتي للبنوك؛
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات .

2. 3 توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: من خلال :[1]

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته و تحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كيفيات التمويل؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري والفلاحة.

[1]- سالمي رشيد، عزي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المطلب الثالث : نتائج تجربة الجزائر في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة

1. في بناء اقتصاد المعرفة:[1]

من خلال لدراستنا لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، توصلنا إلى أن الجزائر اكتفت بتحقيق مؤشرات كمية للإبداع والتعليم والتكنولوجيا ولم تتعداها إلى مؤشرات فرعية نوعية قادرة على توليد المعرفة العلمية وتوظيفها حتى تكتمل دورة حياة المعرفة الجديدة، وبالتالي فإنها غير قادرة من خلال أدائها المعرفي على رفع التحدي لبلوغ النتائج المرجوة. مما يفتح مجال الدراسة للتفكير بعمق في سبيل وضع خطة إستراتيجية وطنية محكمة، ترمي إلى معالجة العوامل التي تحول دون الولوج إلى اقتصاد المعرفة، وأسباب غياب دوره الحقيقي قي بلدنا .

2. في تحقيق التنمية المستدامة:

في إطار مجهودات التنمية المستدامة لقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة والتي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين خصوصا محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية.

إلا انه وجب هناك بعض النقائص على الدولة إدراكها وتحسينها مثل:

- ✓ الاهتمام بالبحث والتطوير و اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتبني مفهوم التنمية المستدامة؛
- ✓ تحسين فرص كسب الرزق عن طريق برامج التنمية الريفية و البرامج الاجتماعية؛
- ✓ تطوير السوق المالية عن طريق الإصلاح المالي والمصرفي وتحديث و عصرنة الجهاز المصرفي؛
- ✓ التركيز على حقوق الأجيال القادمة وعدم المساس بنصيبها من الثروات عن طريق تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية.

[1]– سالمي جمال: مجلة العلوم الإنسانية، **سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة** على الموقع الالكتروني: rist.cerist.dz

خاتمة الفصل

تسعى كافة الدول في العالم إلى العمل على فرض سيطرتها بكل الطرق والسوائل والعمل على تحقيق الاستقرار في كافة المجالات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق ذلك اتجهت جميع دول العالم إلى بناء ما يسمى باقتصاد المعرفة نظرا لأهمية المؤشرات التي يقوم عليها والتي تعتبر كسلاح فتاك تستخدمه الدول للوصول إلى ما تريد، فمنها من نجح في بناءه كدول شرق أسيا والدول الاسكندينافية ومنها من عجز عن ذلك مثل الجزائر بسبب وجود عدة صعوبات تعترضها، ومن من الدول من عمل على تحقيق التنمية المستدامة كونها عنصر مهم أيضا تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في كافة المجالات وهو عنصر مهم لتطور البلاد ونهوضها، ومع الوقت الراهن أصبحت الدول في سباق مع الزمن من جل اللحاق بركب التنمية والنهوض بشعوبها لتستطيع المواجهة في حالة العجز ومن خلال دراستنا هذه لاحضنا أن معظم الدول الأجنبية كانت هيا الرائدة في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة على عكس الدول العربية التي دائما تأتي في أخر ترتيب مثل الجزائر التي كانت في آخر ترتيب من حيث بناء اقتصاد معرفي آو من حيث تحقيق التنمية المستدامة، لذلك تعمل الدول العربية على إتباع مناهج الدول الرائدة في تلك المجالات بهدف الوصول إلى نتائج مرضية.

خاتمة

الخاتمة

لقد بات مستقرا أن المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج، ومحدد رئيسي للإنتاجية والنمو الاقتصادي في العالم، وقد تم الاستفادة منها في القيام بالعديد من الأعمال كتحويل المعلومات إلى سلع وخدمات وتطوير السلع التقليدية وجعلها تتجاوز الحدود الجغرافية وغيرها من الأمور. إن التحول الهائل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي احدث تغيرات هائلة على كافة الأصعدة وهو ما انعكس بالإيجاب على معظم اقتصاديات الدول التي استفادت من هذا التطور في زيادة الناتج المحلي لها ابتكار العديد من الأساليب الإبداعية وغيرها، وهذا ما جعل معظم الدول تركز في سياساتها على تعزيز الاستثمارات في التعليم والتكوين والإنفاق على أنشطة البحث والتطوير؛ زيادة مستوى الاستثمارات في البني التحتية لثقافة المعلومات والاتصالات .وكل هذا التحول قلب الموازين في عالم المال حيث أصبح الاقتصاد المعرفي هو السائد في إعمال القطاع الخاص العالمي ومؤسسات الإعمال وإدارتها على المستوى المحلي والعالمي .

ومع ظهور مصطلح التنمية المستدامة على الساحة الدولية أصبح مطلبا ملحا تسعى جميع الدول لتحقيقه كونه النموذج الذي يعمل على تحقيق الانسجام والتكامل بين النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية وتلبية احتياجات الإفراد دون استنزاف موارد العالم المحدودة.

ومع التطورات الهائلة ألتلي تحدث في العالم ارتبط مصطلح الاقتصاد المعرفي بالتنمية المستدامة فأصبح كل منهما جزء يكمل الأخر فالمعرفة هيا أساس التنمية ولا تنمية بدون معرفة لذلك تسعى أغلبية الدول إلى توفير بني تحتية قوية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والعمل على الحصول على عمالة مؤهلة لمواكبة كل هذه الاحتياجات والتطورات التي تحدث، كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي طبقت اقتصاد المعرفة بما يساهم في تحقيق التنمية والازدهار لشعوبها مما ينعكس إيجابا في نشر المعرفة الدائمة من كافة نواحي الحياة.

ولتحقيق أهداف الدراسة المسطرة، كان لزاما منا القيام باختبار الفرضيات والإجابة على مختلف تساؤلاتها والإلمام بالموضوع وإعطاء صورة شاملة عن اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج وحاولنا تقديم توصيات أتمنى أن تأخذ بعين الاعتبار

النتائج:

- يتطلب التوجه نحو اقتصاد المعرفة توفر بنية أساسية يأتي على رأسها بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ونظام تعليمي ذو جودة عالية ومنتجا لمخرجات قادرة على الإبداع، ونظام اقتصادي ومؤسسي شفاف ومحفز لقيام أنشطة اقتصاد المعرفة.

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توسيع خيارات البشرية وبناء قدراتهم، وذلك من خلال المساهمة في تحسين مستويات التنمية للدول من جهة ومن جهة أخرى، فان التنمية المستدامة تساعد على التوجه نحو اقتصاد المعرفة ذلك إن توسيع الخيارات وبناء القدرات يوفر البيئة التمكينية للإبداع وإنتاج ونشر المعرفة.
- إن الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية وخاصة الجزائر لا يفي بمتطلبات الحد الأدنى لبناء بنية تحتية له، وان تدني الإنفاق على التعليم في مراحله كافة يساهم سلبا في مخرجات المعرفة إنتاجا ونشرا وتوظيفا واثر في الاقتصاد.
- رغم الجهود العالمية المبذولة لتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في جل مناطق العالم إلا أنها تبقى محدودة وذلك لعدة أسباب أهمها الزيادة في الكثافة سكانية العالم وتزايد نسبة الفقر، محدودية الموارد الطبيعية؛ وسوء استغلالها؛ عدم الاستقرار السياسي في كثير من مناطق العالم ..؛
- تعتبر الدول المتقدمة من أهم التجارب الرائدة في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة وهوا ما جعل بقية دول العالم لانتهاج سبيل تلك الدول والسير على خطاها؛
- المعرفة هيا وقود التنمية بكل أنواعها وصولا إلى التنمية المستدامة وتبقى المعرفة المحرك المهم لرقي الفرد والمجتمع وتطوره وبالتالي تقود المجتمعات إلى مستويات متقدمة من التنمية وبالتالي فالعلاقة بين التنمية والمعرفة محسومة حيث لا تنمية بدون معرفة ولا معرفة بدون تنمية وبالتالي كل طرف بحاجة للأخر وهذه العلاقة تعد من المسلمات وان لا تنمية جادة ولا إصلاح شامل دون معرفة ناهضة.

التوصيات:

- توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات المعرفية بما يوازي حجم الموارد الموجهة نحو الاستثمار في قطاعات البناء والسياحة والرياضة؛
- دعم البحث العلمي والباحثين في مجال التقنيات المعرفية وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي بحيث يشكل نسبة جيدة من الناتج القومي الإجمالي؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بناء اقتصاد المعرفة والتعاون معها على المستوى المعرفي والتقني؛
- الانطلاق في سياسة إعادة التأهيل للبنى التحتية؛
- يجب على الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة الإسراع في وضع التشريعات والتنظيمات القانونية الداعمة للاقتصاد المعرفي وخلق بيئة مشجعة لمؤسسات الاقتصادية ودعم للقوانين المتعلقة بالمعاملات والتجارة الالكترونية والتي تسهم في التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد السوق وحماية براءات الاختراع وضمان حرية الرأي والتعبير والإبداع؛

- يجب وضع استراتيجيات واضحة من اجل نقل التكنولوجيا الحديثة أو إنتاجها محليا، وتشجيع تطوير البرمجيات والخدمات والأخرى ذات القيمة المضافة والتي تستفيد من المزايا التنافسية للمنطقة مثل الموقع الجغرافي؛ اللغات؛ والمهارات؛
- اعتبار اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة من الاستراتيجيات الضرورية لا اختيارية لكل الدول وليست مجرد حبر على ورق؛
- يجب تشجيع البحث العلمي والتطور في مجال التنمية المستدامة وفي المجالات الأخرى؛ وزيادة نفقات البحث العلمي من اجل تحقيق الابتكار والتطوير؛
- تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة التعليمية من خلال تطوير وتنمية التعليم الالكتروني؛ الترويج لتطوير مناهج تعليم الكترونية؛ تشجيع الدراسة عن بعد في مجالي التعليم العالي والتدريب؛
- تأسيس صندوق وطني للبحث العلمي، تساهم في تمويله الحكومة والمؤسسات الخاصة؛
- خلق لجان مؤهلة ومتخصصة تشرف على تخطيط وتطبيق السياسات والاستراتيجيات الكبرى في مختلف مجالات اقتصاد المعرفة
- انتهاج مسار الدول الرائدة في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة.

آفاق الدراسة:

تمثلت آفاق الدراسة المستقبلية لدراستنا فيما يلي:

- الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو الاقتصادي؛
- دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. احمد ذكر الله، (2010): **التنمية المستدامة** ، مكتبة نور الاقتصادية ، أكاديمية العلاقات الدولية.
2. بختي إبراهيم(2008): **التجارة الالكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، سنة.
3. توماس ستيلوارت ، ترجمة : علا احمد صلاح ، (2004): **ثورة المعرفة : رأس المال الفكري** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر الجديدة ،.
4. خليل حسن الزركاني ، (2009): **الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري**، جامعة بغداد.
5. ربحي مصطفى عليان ، (2014): **اقتصاد المعرفة** ، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع ،.
6. سعيد رشيد عبد النبي، (2018): **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية**، دراسات دولية، العدد الثامن والثلاثون
7. عبد الرحمان الهاشمي ، فائزة محمد العزاوي (2007-2010): **المنهج والاقتصاد المعرفي** ، ط1، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
8. عدنان العذري وهدى الزوير ، **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التمنية البشرية** ، الموقع الالكتروني .www.djareer.com
9. عدنان داود وهدى الزوير : **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية** ، دار ألجرير للنشر والتوزيع
10. لامية حروش (2015) : **دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، جوان.
11. نجم عبود نجم ، (2005): **إدارة المعرفة ، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،.
12. هاشم مرزوق علي ألشمري ، إبراهيم كاطع الجوراني ، (2016): **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** ، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان.
13. ولتر رستون ، ترجمة سمير عزت وجورج خوري ، مراجعة إبراهيم أبو عرقوب ، (1994) **كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا** ، دار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

الرسائل والمذكرات العلمية: :

1. بلحيرش عبد الحق : التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص392 – جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم2017، 2018
2. حسام الدين بن الطيب : تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، تخصص سياسات عامة مقارنة ، السنة 2016/2015
3. رمضاني محمد: اثر رأس المال الفكري على التنافسية في القطاع البنكي ، دراسة حالة بنك التنمية المحلية ، مستغانم ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.
4. سالمي رشيد ،و عزي هاجر : واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة البليدة 2 – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول :
5. عيسى خليفيي ،كمال منصور : البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي الواقع والأفاق ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ،كلية العلوم الاقتصادية والتيسر ، جامعة بسكرة ، الجزار ، نوفمبر 2005.
6. محمد انس أبو الشامات ، محمد جملي عمر ، "استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مذكرة دكتوراه ،كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سنة 2012
7. محمد خضري ، اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصاديات العربية ، بحث مقدم لجامعة الزيتونة الأردنية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ، اقتصاد التنمية والحركة الاقتصادية 27-28، افريل ، سنة 2005.
8. مراد علة ، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة / الجزائر.
9. مراد علة ، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة ، دراسة نظرية تحليلية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجلفة ، الجزائر.
10. معمر بوطالبي ، التنمية البشرية كسبيل لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نبل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، 2010.
11. مهدي سهر غيلان ، فايق جزاع ياسين ، شيماء رشيد محيسن ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة2012.

12. نادية صالح الليثي، الاقتصاد المعرفي وأثره في النمو الاقتصادي في دول مختارة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة ولاقتصاد ، جامعة كربلاء ، سنة 2006.

13. نوراوي علاوة ، على العرنان عماد ، قطاع التعليم وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20اوت1955سكيكدة ، 2014.

14. اليأس أحناش ، واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص : علوم اقتصادية ، تاريخ المناقشة 2018/01/13

المقالات والمجلات العلمي :

1. . بشار جوري : تجربة الصين في بناء اقتصاد المعرفة،نشر قي23غشت2017 واخر تعديل بتاريخ 2020/2/23

2. . بوابة الشروق:2 مليون طالب بالجامعات الجزائرية في 2019، على الموقع الالكتروني https://www.echorouk online.com :

3. . جريدة رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة: الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية يسجل رقما قياسيا في النصف الأول من عام 2018، تم نشره في 2018/07/4

4. . مقال اقتصادي منشور : ماليزيا وتجربتها الاقتصادية ، تاريخ الاطلاع 2020/04/07 على الموقع الكتروني : https://www.marefa.org

5. . مقال اقتصادي منشور على الموقع الالكتروني https://www.marefa.org :

6. . مقال اقتصادي، صحة المستقبل: هل يمثل نظام الرعاية الصحية في كوريا الجنوبية نموذجًا مستقبليًا يحتذى به؟ رعاية صحية للجميع، ديسمبر 2019/17.

7. أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد : 20، العدد: 01 ، السنة 2019، رقم العدد التسلسلي 30، زاوية رشيدة ، جامعة غرداية ، تاريخ النشر 2019/11/01

8. احمد السيد كردي ، مقال منشور ، تحديات التنمية المستدامة ، نشرت في 20 ماي 2010 ، تاريخ الزيارة 2020/03/21، الموقع الالكتروني http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126531

9. احمد امجدل وهواري معراج ، اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد، مجلة الدراسات ، العدد 03، جامعة الاغواطّ ، الجزائر، ديسمبر ، 2005.

10. جريدة العربية نيوز : الدول التي تقود البحث العلمي في العالم.. الصين تزيح أميركا، 14 يناير 2020 – 09:12 بتوقيت أبو ظبي

11. جريدة البيان الإماراتي: شبكة الاتصالات الماليزية، على الموقع https://www.albayan.ae/economy/ : 2010-11-21-1.306167

12. جريدة الشروق: قرابة 34 مليون مشترك في الانترنت بالجزائر على الموقع الالكتروني : https://www.echoroukonline.com

13. جريدة العين الإخبارية: انتعاش طفيف للتجارة الإلكترونية في الجزائر، تاريخ النشر: خميس 22/3/2018 على الموقع الالكتروني:https://al-ain.com/article/algeria-e-commerce-study :

14. الجمعة – 27 شهر ربيع الثاني 1440 هـ – 04 يناير 2019 رقم العدد [1464 2018

15. الشرق الأوسط ، جريدة العرب الدولية : كوريا استقبلت 27 مليار دولار استثمارات مباشرة خلال

16. قراءة في مؤشر المعرفة لعالمي، تصدره مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2019، الموقع الالكترونيe.mbrf.www :

17. مجلة الشروق للإدارة الالكترونية : 20 مليار دولار صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوريا الجنوبية، 17أكتوبر2018

18. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، صدرت عن كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد 26 ، **حريزان** ، سنة 2017.

19. مقال اقتصادي ، مجلة أرقام اقتصادية ، ترتيب أفضل 10 دول في العالم في اقتصاد المعرفة ، الموقع الالكتروني : argaam.com/AR/article/articldetail/id/384982/ 2015.

20. مقال اقتصادي ، مجلة أرقام اقتصادية ، ترتيب أفضل 10 دول في العالم في اقتصاد المعرفة ، الموقع الالكتروني : argaam.com/ar/article/articldetail/id/384982/ 2015.

21. سالمي جمال: مجلة العلوم الإنسانية، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة على الموقع الالكتروني : rist.cerist.dz

22. مقال اقتصادي: عودة الروح إلى قطاع صناعة السفن في كوريا kbs world radio، 26/11/2018

23. مقال اقتصادي: نظام التعليم في ماليزيا، على الموقع الالكتروني https://oktamam.com/malaysia :، 2017

24. مركز الجزيرة للدراسات: تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل على الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net

25. مقال منشور ، من إعداد نايف عبوش ، تاريخ الإضافة 2014/05/19، الموقع الالكتروني https://www.alukah.net/culture/0/70978/

26. مقال منشور: شبكة النقل الماليزية على الموقع الالكتروني :
http://www.applyformalaysia.com/transportation-malaysia
27. مقالات اقتصادية ، نظرة في الايجابيات والمشاكل ، الأحد 18كانون الأول 2017، الموقع الالكتروني
https://www.annabaa.org/arabic/economicarticles/13550

المواقع الالكترونية:

http://www.facebook.com/maharat/posts/205173366547203.consulter le 19/02/2020.a
https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html
https://www.alukah.net/culture/0/70978
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126531
https://open knowledge. World bank.og
http/ar.m.wikipedia.org.wiki
https://www.marefa.org
http://www.applyformalaysia.com/transportation-malaysia
2017 سنةhttps://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180131/132515.html :